

مفهوم الشفاعة الأخرى عند الإمام الزمخشري في تفسيره الكشاف

مفهوم الشفاعة الأخروية عند الإمام الزمخشري في تفسيره الكشاف

لقمان الحكيم
رضوان جمال الأطرش



للنشر بماليزيا العالمية الإسلامية الجامعية

IIUM Press
Gombak · 2017

الطبعة الأولى 1438هـ/2017م

© IIUM Press, IIUM

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا للنشر عضو في مجلس النشر العلمي الماليزي

(Majlis Penerbitan Ilmiah Malaysia – MAPIM)

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا للنشر (IIUM Press)

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو

إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة خطية من الناشر.

ISBN 978-967-418-988-4

Published and printed in Malaysia by

IIUM Press

International Islamic University Malaysia

P.O Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia

Tel: +603-6196 5014; Fax: +603-6196 4862/6298

فهرس المحتويات

التوطئة	
مقدمة الكتاب	
الفصل الأول: الشفاعة الأخروية وأنواعها	1
الفصل الثاني: الإمام الزمخشري وتفسيره الكشاف	18
الفصل الثالث: تفسير الإمام الزمخشري للآيات القرآنية المتعلقة بالشفاعة الأخروية	43
الفصل الرابع: تحليل لموقف الإمام الزمخشري من الشفاعة الأخروية في تفسيره	62
الخاتمة	103
المصادر والمراجع	115

التوطئة

يهدف هذا الكتاب إلى دراسة مفهوم الشفاعة الأخرىوية عند الإمام الزمخشري في تفسيره، وبيان أداته ومناقشتها من خلال كتابه الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. وهذا الكتاب يعتمد على المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على الآيات القرآنية ذات الصلة بموضوع الشفاعة الأخرىوية، ثم الرجوع إلى كتب التفاسير المعترفة وبعض الأحاديث النبوية الصحيحة، والنظر في كل ما ورد ذكره من الشفاعة الأخرىوية. واستخدم المؤلفان أيضاً المنهج التحليلي، وذلك بدراسة تحليلية لكل المعلومات الواردة في هذه القضية، واستنباط موقف الإمام الزمخشري في تفسيره الكشاف من قضية الشفاعة الأخرىوية. ومن أهم النتائج التي توصل المؤلفان إليها أن الإمام الزمخشري يرى أن الشفاعة الأخرىوية المذكورة في الكتاب ليست سوى رفع الدرجات وزيادة ثواب المشفوع فيهم من المؤمنين، أما العصاة وأصحاب الكبائر، فهم في نار جهنم خالدون فيها أبداً. وهذا مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة الذين يعتقدون أن الشفاعة الأخرىوية ممكنة لأهل الكبائر من المؤمنين إذا ماتوا على التوحيد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين على أمور الدنيا والدين، ولا عدوان إلا على الظالمين. والصلوة والسلام على سيد المرسلين، محمد النبي الأمين بعثه الله رحمةً للعالمين، نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله، بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وكشف الغمة حتى أتاه اليقين.

أما بعد!

فمن المواضيع المهمة التي ذكرها القرآن الكريم، موضوع الشفاعة الأخروية. ويقصد بالشفاعة الأخروية "مسألة الغير أن ينفع غيره أو أن يدفع عنه مضره، ولا بد من شافع، ومشفوع له، ومشفوع فيه، ومشفوع إليه"^١، أو "التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضره، فتكون الشفاعة دائرة على أمرتين: جلب المنفعة ودفع البلاء".^٢

ومن الآيات القرآنية ما تدل على إثبات الشفاعة الأخروية، منها: قوله عَزَّلَكَ: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [ال Zimmerman: ٤]، ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذْنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قُوَّلًا﴾ [طه: ١٠٩]، ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ شَهَدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧]، ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سَنَةٌ وَلَا نُوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عَنْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفُهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حْفَظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سَتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يوحنا: ٣]، ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا

^١ القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه

وقدم له: عبد الكري姆 عثمان، (القاهرة: مكتبة وهبة، ط، ١٦، ٦٨٨/١٤١٦ھـ ١٩٩٦م)، ص ٦٨٨.

^٢ محمد الصالح العثيمين، شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، (الرياض: دار ابن الجوزي، ط، ٧٧، ٤٠٦/١٤٢٤ھـ ٢٠٠٣م)، ص ٤٠٦.

خَلْفُهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشِّيَّتِهِ مُشْفَقُونَ ﴿٢٨﴾
 [الأنبياء: ٢٨].

ومن جهة أخرى، هناك آيات قرآنية تدل على نفي الشفاعة الأخروية، منها: قوله ﷺ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿أَتَخْذُ مِنْ دُونِهِ اللَّهُ أَنَّهُ إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقَذُونَ﴾ [يس: ٢٣]، ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١]، ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هُوَلَاءُ شُفَاعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتَبَيَّنُونَ اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ، وَلَا صَدِيقٌ حَمِيمٌ، فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٠-١٠٢]، ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سَيَّةٍ أَيَّامٌ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [السجدة: ٤]، ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذَا الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ، حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ، فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨-٦].

ومن المفسرين الذين اهتموا بهذه القضية المهمة الإمام الزمخشري، وهو أبو القاسم محمود بن عمر "جار الله"، كان حنفي المذهب، ومعتزلٍ العقيدة. ولد في خوارزم سنة (٤٦٧هـ)، وتوفي في جرجان سنة (٥٣٨هـ). وتفسيره الكشاف من أشهر كتب التفسير بالرأي^٣. وقد تأثر كثير من المفسرين بدقة بلاغته وفصاحته وبيان إعجاز القرآن في ذلك^٤.

^٣ منيع عبد الحليم محمود، *مناهج المفسرين*، (القاهرة: دار الكتاب المصري، ط١٩٧٨م)، ص١٠٥.

^٤ مناع القطان، *مباحث في علوم القرآن*، (الرياض: منشورات العصر الحديث، د.ط، ١٩٩٠م)، ص٣٨٩.

^٥ محمد علي ايازي، *المفسرون حياتهم ومنهجهم*، (طهران: الثقافة الإرشاد الإسلامي، د.ط، ١٢١٢هـ)، ص٥٧.

يقول الإمام الزمخشري في تفسير قوله ﷺ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]: "إِنْ قَلْتَ: هَلْ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تَقْبَلُ لِلْعَصَمَةِ؟ قَلْتُ: نَعَمْ، لِأَنَّهُ نَفَى أَنْ تَقْضِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ حَقًّا أَخْلَتْ بِهِ مِنْ فَعْلٍ أَوْ تَرْكٍ، ثُمَّ نَفَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهَا شَفَاعَةً شَفِيعًّا، فَعْلَمَ أَنَّهَا لَا تَقْبَلُ لِلْعَصَمَةِ. إِنْ قَلْتَ: الْضَّمِيرُ فِي ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ إِلَى أَيِّ النَّفَسَيْنِ يَرْجِعُ؟ قَلْتُ: إِلَى الثَّانِيَةِ الْعَاصِيَةِ غَيْرِ الْمَجْزِيِّ عَنْهَا، وَهِيَ الَّتِي لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ. وَمَعْنَى ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾: إِنْ جَاءَتْ بِشَفَاعَةٍ شَفِيعٍ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهَا. وَيُجَوزُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى النَّفْسِ الْأُولَى، عَلَى أَنَّهَا لَوْ شَفَعَتْ لَهَا لَمْ تَقْبَلْ شَفَاعَتَهَا، كَمَا لَا تَجْزِي عَنْهَا شَيْئًا، وَلَوْ أُعْطِتَ عَدْلًا عَنْهَا لَمْ يُؤْخَذُ مِنْهَا".^٦

فَهَذَا القَوْلُ يَدِلُّ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ الزَّمْخَشْرِيَّ نَفَى الشَّفَاعَةَ لِلْعَصَمَةِ وَأَصْحَابَ الْكَبَائِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيْنَمَا أَثْبَتُهَا مِنَ الْمُفَسِّرِينَ الْإِيمَانَ الطَّبَرِيَّ^٧، وَالرَّازِيَّ^٨، وَالْقَرْطَبِيَّ^٩، وَابْنِ كَثِيرٍ^{١٠}، وَالبَيْضَاوِي^{١١}، وَابْنِ عَاشُورٍ^{١٢}، وَالشَّنْقِيَّطِي^{١٣}، وَغَيْرَهُمْ.

فَهَذِهِ الْدِرَاسَةُ لَا تَخْلُو مِنْ أَهْمَىِّهِ إِلَى حدِّ مَا يَرِيدُ الْمُؤْلِفُانِ أَنْ يَفْهَمَا وَيَقْارِنَا وَيُرْجِحَا الرَّأْيَ الْمُنَاسِبَ.

تَكْمِنُ مُشَكَّلَةُ الْبَحْثِ فِي أَنَّ مَوْضِعَ الشَّفَاعَةِ الْأَخْرَوِيَّةِ مِنَ الْمَوْضِعِيَّعِ الْمُخْتَلِفَةِ فِيهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ ذَكَرَتِ الشَّفَاعَةَ بِشَكْلِ عَامٍ. وَقَدْ تَحْدَثَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَنِ الشَّفَاعَةِ وَبَيْنُوَا مَعْنَاهَا، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَعْرِيفِهَا الْاَصْطَلَاحِيِّ لِفَظًا مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى وَقْوَعِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَاتِّفَاقِهِمْ عَلَى مَعْنَاهَا

^٦ محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوماض التنزيل وعيون الأقوال في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معرض، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، ج ١، ص ٢٦٦.

^٧ أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان فى تأویل القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركى، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ج ١، ص ٦٣٧.

^٨ فخر الدين الرازى، مفاتيح الغيب، (بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م)، ج ٣، ص ٥٨.

^٩ محمد بن أحمد الانصارى القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركى، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ج ٢، ص ٧٨.

^{١٠} أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقى، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، (القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ج ١، ص ٢٥٦.

^{١١} عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوى، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ص ٣١٩.

^{١٢} محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، (تونس: الدار التونسية للنشر، د.ط، ١٩٨٤م)، ج ١، ص ٤٨٥.

^{١٣} محمد الأمين بن محمد الشنقيطي، أصوات البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت)، ج ١، ص ٩٠.

الإجمالي، اللهم إلا ما ورد من خلاف في إطلاقها لسائر الموحدين أو تحديدها للتأبين منهم.

ومما لا ريب فيه أن الشفاعة الأخرىوية تقع للمؤمنين بلا خلاف، وهي غير واقعة للمشركين الكفار. وإنما مدار الخلاف في إثباتها للعصاة وأصحاب الكبائر من الموحدين. وقيل: إن الإمام الزمخشري من العلماء الذين نفوا الشفاعة لهم، وأيضاً أنه كان يؤمن بالآيات القرآنية وفق مذهبه وعقيدته الاعتزالية. ولذلك، يريد المؤلف أن يفهمها ويقارنها ويرجحها الرأي المناسب.

من أهم الأسئلة التي سيجيب عنها البحث ما يأتي:

١. ما مفهوم الشفاعة؟ وما أنواعها؟

٢. من الإمام الزمخشري؟ وما مكانة تفسيره الكشاف؟

٣. ما موقف الإمام الزمخشري من الشفاعة الأخرىوية في تفسيره؟

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان مفهوم الشفاعة وأنواعها.

٢. التعرف على سيرة الإمام الزمخشري وبيان مكانة تفسيره الكشاف.

٣. إبراز موقف الإمام الزمخشري من الشفاعة الأخرىوية في تفسيره.

إن موضوع الشفاعة الأخرىوية من الموضوعات المهمة التي ينبغي أن تُبحث في بحث مستقل. ومع ذلك، فإن موضوع الشفاعة جد خطير، والخلاف فيه وارد، وبالأخص في إثبات الشفاعة للعصاة وأصحاب الكبائر من الموحدين. فكان لابد من الاطلاع عليه، لكي لا يقع الخطأ في مفهومه. ولذلك، يحلل هذا البحث مفهوم الشفاعة الأخرىوية عند الإمام الزمخشري في تفسيره الكشاف من جهة، وعند المفسرين من جهة أخرى مع بيان مقارنة علمية، ليصل هذا البحث إلى مقاصده.

يتناول هذا البحث تفسير الإمام الزمخشري للآيات القرآنية المتعلقة بالشفاعة الأخرىوية، وعددتها ست عشرة آية. (الزمر: ٤٤، السجدة: ٤، البقرة: ٢٥٥، يونس: ٣، طه: ١٠٩، الأنبياء: ٢٨، الزخرف: ٨٦، مريم: ٨٧، البقرة: ٤٨، يس: ٢٣، البقرة: ٢٥٤، الأنعام: ٥١، غافر: ١٨، يونس: ١٨، الشعراء: ١٠٠، المدثر: ٤٨).

أما المنهج الذي سيتناوله هذا البحث فإنه ملخص فيما يلي:

١. **المنهج الاستقرائي:** يستخدمه الباحثان للاطلاع على الآيات القرآنية ذات الصلة بموضوع الشفاعة الأخرىوية، ثم للرجوع إلى

التفاسير المعتبرة، والنظر في كل ما ورد ذكره من الشفاعة الأخرى وبيانات والمعلومات المتعلقة بالإمام الزمخشري من خلال تفسيره.

٢. **المنهج التحليلي:** يستخدمه لدراسة تحليلية لكل المعلومات الواردة في هذه القضية، مستنداً إلى مفهوم الشفاعة الأخرى عند الإمام الزمخشري في تفسيره الكشاف.

ومن الجدير بالذكر أن موضوع الشفاعة قد كتب فيه بعض العلماء، إلا أن كتاباتهم لا تخلو من النقص. ومن أهمّها:

١. **الشفاعة في ضوء الكتاب والسنة والرد على منكريها^{١٤}** ألفه أحمد عمر هاشم. قدم المؤلف هذا الكتاب ليردّ فيه على من أنكر الشفاعة، وقد أورد الأدلة عليه من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة. وبين المراد بالأيات التي استدل بها من أنكر الشفاعة، موضحاً أنها غير واردة فيمن مات على التوحيد بل في شأن غير المسلمين، وأن غيرها مما ورد في شأن المسلمين يحمل فيها المطلق على المقيد كما هو موضح في الكتاب، وإن كان ظاهرها جعل أوهام البعض تقول لا شفاعة إلا أن الآيات ذاتها توضح بأنها بإذن الله تعالى ولمن ارتضى ولو رجع المنكرون للشفاعة لتقسيير الآيات وأسباب نزولها وصحيح الأحاديث النبوية لما وقع أحد في مثل هذه الأوهام والشبه. وهذا البحث لا يتناقش موقف الإمام الزمخشري من موضوع الشفاعة الأخرى.

٢. **الشفاعة وبيان الذين يشفعون كما ورد في القرآن والسنة^{١٥}** ألفه إبراهيم بن عبد الله الحازمي. تحدث المؤلف في هذا الكتاب عن الشفاعة وشروطها وأسبابها مستنداً إلى الآيات القرآنية. وعرض نموذجاً عن شفاعة النبي ﷺ لأمته، وشفاعة الأولاد لآبائهم، وشفاعة القرآن لقارئه. والكتاب مقتصر في مباحثه على موضوع الشفاعة بشكل عام دون أن يخصص دراسة لموقف الإمام الزمخشري من الشفاعة الأخرى.

٣. **الشفاعة عقيدة أهل السنة والجماعة ورد شبهاه^{١٦}** ألفه أحمد شريف. احتوى هذا الكتاب على ثلاثة فصول: الفصل الأول في التمهيد، والفصل الثاني في منكري الشفاعة، والفصل الثالث في ماهية الشفاعة.

^{١٤} أحمد عمر هاشم، *الشفاعة في ضوء الكتاب والسنة والرد على منكريها*، (القاهرة: مركز الصالح كامل، د.ط، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م).

^{١٥} إبراهيم بن عبد الله الحازمي، *الشفاعة وبيان الذين يشفعون كما ورد في القرآن والسنة*، (الرياض: دار الشريف، ط١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م).

^{١٦} أحمد شريف، *الشفاعة عقيدة أهل السنة والجماعة ورد شبهاه المنكرين قديماً وحديثاً*، (مصر: دار الدندرا، د.ط، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م).

ونذكر المؤلف في هذا الكتاب أن الشفاعة من أهم موضوعات العقيدة، وهي مما يفرق بين عقيدة أهل السنة والجماعة وعقائد الفرق الأخرى التي وصفها سيدنا رسول الله ﷺ. والكتاب جيد لكنه لم يتطرق إلى الإمام الزمخشري ولماذا نفي الشفاعة للعصاة وأصحاب الكبائر. وهذا ما يقوم البحث لبيانه.

٤. الشفاعة عند أهل السنة والرد على المخالفين فيها^{١٧} ألفه ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجدعي. بحث المؤلف في هذا الكتاب موضوع الشفاعة بحثاً موضوعياً منهجياً، بين فيه معنى الشفاعة لغةً واصطلاحاً، وأدلة ثبوت الشفاعة من الكتاب والسنة والإجماع، وأنواع الشفاعة، وشروط الشفاعة وأسباب حصولها، والشفاعة عند المخالفين لأهل السنة والرد على شبههم في نفي الشفاعة، ودحض حجتهم في ذلك. إلا أنه في باب إيراد الأدلة من السنة على إثبات الشفاعة قد اقتصر على بضعة أحاديث في هذا الباب، متخدًا إياها نماذج واضحة بيّنة في إثبات الشفاعة دون أن يبيّن موقف الإمام الزمخشري من الشفاعة الأخروية.

٥. الشفاعة الأخروية^{١٨} ألفه سلطان بن محمد بن زهران الحراسي. تمحور هذا الكتاب على ثلاثة فصول: الفصل الأول الشفاعة وأنواعها، والفصل الثاني الشفاعة في القرآن الكريم والسنة النبوية، والفصل الثالث الشفاعة للمصريين على الكبائر بين النفي والإثبات. فيعتبر هذا الكتاب من الكتب الجيدة التي تتحدث عن تعريف الشفاعة، وتوضيح الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المحدثة عن الشفاعة بأنواعها، وتوضيح آراء الفرق الإسلامية وأدلتها في شفاعة العصاة وأصحاب الكبائر من أهل التوحيد. لكن المؤلف لم يكشف لنا كشفاً عميقاً جهود الإمام الزمخشري في موضوع الشفاعة الأخروية. وهذا ما يقوم به هذا البحث.

٦. الشفاعة العظمى في يوم القيمة^{١٩} ألفه فخر الدين الرازي. وهذا الكتاب مُرتب على ثلاثة فصول: الفصل الأول في الإيمان والأعمال، والفصل الثاني في أنواع الشفاعة، والفصل الثالث في الوعد بالجنة والوعيد بالنار. فيرى الباحث أن هذا الكتاب من الكتب المهمة التي تتناقش عن

^{١٧} ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجدعي، *الشفاعة عند أهل السنة والرد على المخالفين فيها*، (الرياض: دار أطلس، د.ط، ١٤١٧هـ).

^{١٨} سلطان بن محمد بن زهران الحراسي، *الشفاعة الأخروية*، (القاهرة: مطبع النهضة، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

^{١٩} فخر الدين الرازي، *الشفاعة العظمى في يوم القيمة*، تقديم وتحقيق وتعليق: أحمد حجازي السقا، (القاهرة: المكتبة الأزهرية، ط١، ١٩٨٨م).

الإيمان والأعمال، والشفاعة لعصاة المسلمين، والوعد من الله تعالى للطائعين بالجنة، والوعيد من الله تعالى للعاصين بالنار مقارنةً بين أهل السنة والجماعة، والمعتزلة، والمرجئة، والقدريّة. ولكن مناقشته لم تستند إلى تفسيره الكشاف. وهذا ما يحلل به هذا البحث.

٧. **الشفاعة^{٢٠}** ألفه أبو عبد الرحمن مقبل الوادعي. تحدث هذا الكتاب عن الشفاعة من خلال النظر في كثير من الأحاديث النبوية، ومعرفة مدى صحتها وضعفها مبنياً كثيراً من الردود التي صدرت عن بعض علماء الأزهر الشريف الذين أنكروا الشفاعة لعصاة وأصحاب الكبائر مثل الدكتور مصطفى محمود حيث كانت الردود منصبة حول إثبات الشفاعة الأخروية بالأدلة النصية من غير تطرق إلى أدلة من ينكرها. كل هذا كان من غير أن يتطرق المؤلف إلى موقف الإمام الزمخشري من الشفاعة الأخروية.

٨. **لا...يل الشفاعة ثابتة ردود العلماء على منكري السنة والشفاعة^{٢١}** ألفه عبد المعز عبد الحميد الجزار، وعبد الحفيظ محمد عبد الحليم. تناول هذا الكتاب ثبوت الشفاعة بالقرآن والسنة، وذكر أيضاً إنكار حجية السنة دليلاً فساد المنهج الفكري والعلمي. وجاءت ردود المؤلف فتاوى حول الشفاعة، كالشفاعة ثابتة في القرآن والسنة لشيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي، كما تناول ثبوت الشفاعة بالقرآن والسنة لأحمد عمر هاشم الذي بيّن أن الشفاعة تبيّن منزلة رسول الله ﷺ عند ربه، كما بيّن أن المراد من الشفاعة ليس ترك العمل ولكنه الأمل من أجل إحسان العمل لإسماعيل الدفتار، الشفاعة حق معلوم من الدين بالضرورة لجودة محمد أبو اليزيد، الآيات الصريحة تؤكّد الشفاعة والتشكّيك في السنة مرفوض لإسماعيل عبد الرحمن.

خلاصة القول: أن المؤلفان لم يجدا بحثاً مستقلاً يعالج هذا الموضوع بتبيين موقف الإمام الزمخشري من الشفاعة الأخروية. وعلى هذا فكل هذه الدراسات السابقة سيستفيد منها الباحثان من حيث منهجها ومضمونها وأفكارها لكنها ليست كافية. ولذلك، في هذا البحث سوف يكشف عن كل ما يتعلق بالإمام الزمخشري وموقفه من الشفاعة الأخروية في تفسيره الكشاف.

^{٢٠} أبو عبد الرحمن مقبل الوادعي، *الشفاعة*، (الكويت: دار الأرقام، ط ٢، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٣ م).

^{٢١} عبد المعز عبد الحميد الجزار، وعبد الحفيظ محمد عبد الحليم، *لا...يل الشفاعة ثابتة ردود العلماء على منكري السنة والشفاعة*، (القاهرة: مطبع روزاليوسف الجديدة، بـ٢٠، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م).

الفصل الأول الشفاعة الأخرى وأنواعها

أولاً: تعريف الشفاعة لغةً واصطلاحاً تعريف الشفاعة لغةً

الشفاعة مأخذة من الشفع الذي هو ضد الوتر. وهو جعل الفرد زوجاً. يقال: كان وترًا، فشفعه من باب القطع، وتسمى الركعتين شفعاً. وقد تطلق الشفاعة في اللغة على الدعاء. والشفاعة كلام الشفيع للملك في حاجة يسألها لغيره، وشفع إليه في معنى طلب إليه، والشافع الطالب لغيره يتشفع به إلى المطلوب، يقال: تشفعت بفلان إلى فلان فشفعني فيه^١.

وقال الجرجاني^٢: الشفع: الزوج وما يضم إلى الفرد، والشفاعة: السؤال في التجاوز عن الذنوب من الذي وقع الجنائية في حقه^٣.

وقال الراغب^٤: الشفع: ضم الشيء إلى مثله، والشفاعة: الانضمام إلى آخر ناصراً له وسائله وأكثر ما يستعمل في انضمام من هو أعلى مرتبة إلى من هو أدنى، ومنه الشفاعة في القيامة^٥.

وقال السفاريني^٦: الشفع: ضد الفرد، والشفاعة: ضم شيء إلى آخر ليشفعه بعد أن كان مفرداً^٧.

^١ محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، *لسان العرب*، (بيروت: دار صادر، ط ٣، ١٤١٤هـ)، ج ٨، ص ١٨٤.

^٢ محمد بن علي أبو الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي، ولد سنة (٥٧٤٠هـ)، وصار إماماً في العلوم العقلية وغيرها، وطار صيته في الأفاق، وله تصانيف، يقال: إنها تزيد عن الخمسين، منها: رسالة في الوجود، والتعريفات، وحاشية على المطالع، والتحفة... توفي في يوم الأربعاء سنة (٥٨١٦هـ) بشيراز، ودفن فيها. انظر: محمد بن علي الشوكاني، *البدر الطالع المحاسن من بعد القرن السابع*، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨هـ/١٤١٨م)، ج ١، ص ٣١.

^٣ محمد السيد الشريف الجرجاني، *معجم التعريفات*، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن عميرة، (بيروت: عالم الكتب، ط ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، ص ١٦٧.

^٤ الحسين بن علي الأصفهاني أبو القاسم المعروف بالراغب، أديب لغوی مفسر، ذو التصانيف البارعة، توفي سنة (٥٥٠هـ). انظر: خير الدين الزركلي، *الأعلام*، (بيروت: دار العلم للملايين، ط ١٠، ١٩٩٢م)، ج ٢، ص ٢٥٥.

^٥ أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، *مفردات ألفاظ القرآن*، تحقيق: صفوان عدنان داودي، (بيروت: دار الشامية، ط ٣، ٣٢٣/٥١٤٢٣م)، ص ٤٥٧.

^٦ محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان الحنفي، محدث وفقير أصولي، مؤرخ، ولد بسفarin من قرى نابلس، ونشأ بها، ثم رحل إلى دمشق، وتوفي سنة (١١٨٨هـ)، ودفن بالتربة الشمالية فيها. انظر: محمد بن صالح العثيمين، *شرح العقيدة السفارينية* لمحمد بن أحمد بن سالم بن سليمان الحنفي السفاريني، وخرج أحاديثه: أحمد بن شعبان بن أحمد، (القاهرة: مكتبة الصفا، ط ١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ص ٩.

^٧ المرجع نفسه، ص ٣٦١.

وسميت الشفاعة بذلك لأن المشفوع له يأتي بالشافع ليطلب له مصلحة، وبعد أن كان واحداً دخل معه الشافع فأصبحا شفعاً، فكان الشافع ضم سؤاله إلى سؤال المشفوع له^٨.

من خلال ما تقدم، يظهر لنا أنّ كلمة الشفاعة ومشتقاتها تحتوي على معنى الطلب، والسؤال، والضم، والزيادة، والدعاء، والإعانة، والوسيلة. فالطلب يكون في الغالب عن طريق السؤال، وتكون نتيجته بضم شيء إلى آخر، وفيه زيادة وإعانة وتوسل.

تعريف الشفاعة اصطلاحاً

تحدث كثير من العلماء عن الشفاعة ومعناها، ووصل الحال بهم إلى الاختلاف في تعريفها الاصطلاحي لفظاً مع اتفاقهم على وقوعها يوم القيمة، واتفاقهم على معناها الإجمالي، اللهم إلا ما ورد من خلاف في إطلاقها لسائر الموحدين أو تحديدها للتأبينين منهم.

ومما لا ريب فيه أن الشفاعة الأخرى تقع للمؤمنين بلا خلاف، وهي غير واقعة للمشركين الكفار. وإنما مدار الخلاف في إثباتها للعصاة وأصحاب الكبائر من الموحدين^٩.

ولذلك يظهر أن الشفاعة لها تعاريفات مختلفة، ومن تلك التعاريف، نختار الآتي:

١. تعريف القاضي عبد الجبار^{١٠}: "مسألة الغير أن ينفع غيره أو أن يدفع عنه مضره، ولا بد من شافع، ومشفوع له، ومشفوع فيه، ومشفوع إليه"^{١١}.
٢. تعريف ابن تيمية^{١٢}: "التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضره، فتكون الشفاعة دائرة على أمرين: جلب المنفعة ودفع البلاء"^{١٣}.

^٨ محمد السفاريني الحنفي، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، (دم: المكتب الإسلامي، ط٣، د٤)، ج٢، ص٤٢٠.

^٩ سلطان بن محمد بن زهران الحراسي، الشفاعة الأخرى، ص٨٩.

^{١٠} أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الهمذاني الأسد أبيادي الشافعي، شيخ المعتزلة، ولد سنة على وجه التقرير ما بين سنتي (٥٣٢٥-٥٣٢٠ هـ)، وتوفي سنة (٤١٥ هـ). انظر: القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، ص١٣.

^{١١} المرجع نفسه، ص٦٨٨.

^{١٢} أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، أبو القاسم الدمشقي الحنفي، ولقبه "شيخ الإسلام" آية في كثير من العلوم، وصاحب التصانيف، ولد سنة (٦٦١ هـ)، وتوفي سنة (٧٢٨ هـ). انظر: شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ، (المهد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط٣، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م)، ج٤، ص١٤٩٦.

^{١٣} محمد الصالح العثيمين، شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص٦٤٠.

٣. تعريف السيد سابق^{١٤}: "سُؤال اللَّهِ يَعْلَمُ الْخَيْرَ لِلنَّاسِ فِي الْآخِرَةِ، وَهِيَ بِهَا نَوْعٌ مِّنْ أَنْوَاعِ الدُّعَاءِ الْمُسْتَجَابِ".^{١٥}

٤. تعريف ابن عاشور^{١٦}: "السعى والوساطة في حصول نفع أو دفع ضر سواء كانت الوساطة بطلب من المنتفع بها، أم كانت مجرد سعي المتوسط".^{١٧}

٥. تعريف أبو بكر جابر الجزائري^{١٨}: "أن يطلب إنسان من آخر التوصل له عند ذي مُلك أو سلطان ليقتضي له حاجته في إعطائه، أو جريمة ارتكبها".^{١٩}

وبعد دراسة كل هذه التعريفات الاصطلاحية للشفاعة الأخرى، يمكن تلخيصها في تعريف أكثر شمولًا على الشكل التالي: هي طلب من الله عَلَّمَ لِنَفْعِ مَحْتاجٍ، أو دفع ضر عنه^{٢٠}. ولا بدّ من شافع، ومشفوع له، ومشفوع فيه، ومشفوع إليه^{٢١}، فهذه الأربعة هي أركان الشفاعة. فتكون دائرة على أمرتين: جلب المنفعة ودفع المضرة.^{٢٢}

ثانيًا: أقسام الناس في الشفاعة وأنواعها

أقسام الناس في الشفاعة

إن الناس في الشفاعة على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: وهم الذين غلووا في إثباتها، فأثبتوها مطلقة؛ وهم المشركون والنصارى، والمبتدعون، حيث جعلوا شفاعة من يعظموه عند

^{١٤} صاحب كتاب فقه السنة الشهير، وأحد علماء الأزهر، تخرج في كلية الشريعة، اتصل بالإمام حسن البنا، وأصبح عضواً في جماعة الإخوان المسلمين منذ أن كان طالباً. ولد سنة (١٩١٥هـ)، وتوفي سنة (٢٠٠٥هـ). انظر:

^{١٥} http://ar.wikipedia.org/wiki/السيد_سابق

^{١٦} السيد سابق، العقائد الإسلامية، (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٤١٤هـ/١٩٩٢م)، ص ٢٧٤.

^{١٧} محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن القادر بن محمد بن عاشور، نقيب أشراف تونس وكبير علمائها محمد الصادق، له كتب منها: هدية الأربع، شفاء القلب الجريح، حاشية على القطر لابن هشام، توفي بتونس سنة (١٢٨٤هـ/١٨٦٨م). انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ٤٣.

^{١٨} محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتتوير، ج ١، ص ٤٨٦.

^{١٩} هو الشيخ الفاضل الكريم أبو بكر جابر بن موسى الجزائري، واسمه أبو بكر، والكنية هي الاسم واسم أبيه موسى عبد القادر بن جابر، وجابر جده الأكبر، وكنية الشيخ أبو عبد الرحمن، والشيخ من بنى هلال أحد القبائل العربية والتي خرجت من الجزيرة العربية، واستقرت في إفريقيا واستوطنتها فهو عربي الأصل. ولد سنة (١٣٤٢هـ). انظر: http://ar.wikipedia.org/wiki/أبو_بكر_الجزائري

^{٢٠} موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجزائري، عقيدة المؤمن، (دم. د.ن، د.ط، د.ت)، ص ١٢٠.

^{٢١} عبد القادر مصطفى عبد الرزاق المحمدي، الشفاعة في الحديث النبوى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥هـ)، ص ٢٤.

^{٢٢} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، ص ٦٨٨.

^{٢٣} محمد الصالح العثيمين، شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص ٤٠.

الله يعَلِّم يوم القيمة، كشفاعته في الدنيا، حيث اعتقدو أن هؤلاء المعظمين يشفعون استقلالاً^{٢٣}.

القسم الثاني: وهم الذين غلوا في نفيها؛ كالمعزلة^٤، والخوارج^٥، حيث أنكروا شفاعة النبي ﷺ وغيره لأهل الكبائر، وقصروا الشفاعة على التائبين من المؤمنين، لأن إثبات الشفاعة للفساق ينافي مبدأ الوعيد في مذهبهم، فهم يرون وجوب إنفاذ الوعيد لمن استحقه، ولا يرون الشفاعة له، لا من النبي ﷺ ولا من غيره.

القسم الثالث: وهم الذين توسعوا بين الطائفتين؛ وهم أهل السنة والجماعة، فلم ينفوا كل شفاعة، ولم يثبتوا لها كلها، بل أثبتوها من الشفاعة ما دل عليه الدليل من الكتاب والسنة، ونفوا منها ما نفاه الدليل^٦.

فالشفاعة المثبتة عند أهل السنة هي التي تطلب من الله عَزَّلَهُ، وهي تكون للموحدين بعد إذن الله عَزَّلَهُ للشافع ورضاه عن المشفوع له، فلا تطلب من غير الله عَزَّلَهُ، ولا تكون إلا بعد إذنه ورضاه. فهذه الشفاعة يثبتها أهل السنة بأنواعها، بما في ذلك الشفاعة لأهل الكبائر.

وأما الشفاعة المنافية عندهم، فهي التي نفتها الشرع، وهي التي تطلب من غير الله عَزَّلَهُ استقلالاً، ولم تتوافر فيها شروط الشفاعة. والمدقق يجد أن رأي أهل السنة والجماعة أكثر واقعية من غيره من الآراء المتطرفة، وذلك لوسطيتها ولعقلانيتها.

أنواع الشفاعة

تنقسم الشفاعة باعتبار زمانها إلى قسمين:

١. الشفاعة في الدنيا، وهي قسمان:

القسم الأول: الشفاعة الحسنة: وأقصد بالشفاعة الحسنة هي سؤال من عنده سلطة في إسقاط الضرر عن المسلم. ويكون تحت هذا القسم الدعاء للمؤمنين ومراعاة حقوقهم ودفع الشر عنهم وجلب الخير لهم، ابتعاد وجه

^{٢٣} عبد العزيز بن عبد الله الراجحي، الهداية الربانية في شرح العقيدة الطحاوية عقيدة أهل السنة والجماعة، (الرياض: دار التوحيد، ط١، ١٤٣٠ھـ/٢٠٠٩م)، ج١، ص٣٢٥.

^٤ أتباع واصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري، وقرر أن الفاسق في منزلة بين منزلتين، لا مؤمن ولا كافر، وهو مخلد في النار. انظر: محمد الصالح العثيمين، جامع شروح لمعة الاعتقاد لابن قدامة المقدسي، (القاهرة: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٩ھـ/٢٠٠٨م)، ص٣٢٠.

^٥ أول فرقه، أظهرت الخلاف وفارقت جماعة المسلمين، وهم الذين خرجوا لقتال علي بن أبي طالب رض بسبب التحكيم. انظر: المرجع نفسه، ص٣٢٠.

^٦ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي، الهداية الربانية في شرح العقيدة الطحاوية عقيدة أهل السنة والجماعة، ج١، ص٣٢٥.

الله ﷺ دون أخذ رشوة من أجل ذلك وكانت في أمر جائز شرعاً^{٢٧}. ولهذا قال النبي ﷺ: «اشفعوا تؤجروا ويقضى الله ﷺ على لسان نبيه ما شاء»^{٢٨}.
 القسم الثاني: الشفاعة السيئة: هي سؤال من عنده سلطة في إيذاء مسلم وإيذاعه عليه. ويكون بالدعاء على المؤمن وعدم مراعاة حقوقه وإنزال الشر عليه، ابتغاء أخذ رشوة يضيع من خلالها حق المسلم والاستيلاء على ماله^{٢٩}. وقال السيوطي: "ذكر الناس عند السلطان بسوء و هي معودة من الكبائر"^{٣٠}.

وقد اشتغلت هذه الآية على الشفاعتين، حيث قال ﷺ: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يُكْنَى لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يُكْنَى لَهُ كِفْلًا مِّنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا﴾ [النساء: ٨٥]. وقد دلت الآية:

١. على مدح الشفاعة الحسنة الموصولة إلى الحق، ونذم الشفاعة السيئة المترنة بالرشوة والتعاون مع الباطل والإثم والعدوان، أو المسقطة لحدود الله ﷺ، أو المضيعة لحقوق العباد.

٢. على المسلم أن يهتم بقضايا إخوانه المسلمين، ويسعى في حلها، ولكن وفق ما شرع الله ﷺ.

٣. من سن حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيمة، ومن سن سيئة فله وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيمة^{٣١}.

٢. الشفاعة في الآخرة، وهي قسمان:

القسم الأول: الشفاعة المنافية: وهي التي لم تتوافر فيها شروط الشفاعة^{٣٢}، وهذه شفاعة لا حقيقة لها ولا وجود لها، ومن صورها^{٣٣}:

١. شفاعة الآلهة التي عُدِّلت من دون الله ﷺ من قبل الكفار والشركين، سواء المرجو شفاعته ملائكة، أو نبياً، أو صالحاً، أو دون ذلك من الجن أو الشياطين، أو الحيوانات أو الجمادات. وذلك لقوله ﷺ: ﴿أَمِ

^{٢٧} انظر: رضوان جمال حسين، عرض منهجه في التفسير التحليلي: سورة النساء نموذجاً، (كوالالمبور: مركز البحث الجامعة الإسلامية العالمية بมาيلزيا، ط، ١، ٢٠٠٤)، ص ٣٠٩.

^{٢٨} أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، انظر: الجامع الصحيح، كتاب الزكاة، باب التحرير على الصدقة والشفاعة فيها، رقم الحديث: ١٣٦٥. وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، انظر: الجامع الصحيح، كتاب البر والصلة والأداب، باب استحباب الشفاعة فيما ليس بحرام، رقم الحديث: ٦٨٥٨.

^{٢٩} انظر: رضوان جمال حسين، عرض منهجه في التفسير التحليلي: سورة النساء نموذجاً، ص ٣٠٩.

^{٣٠} جلال الدين السيوطي، الإكيليل في استبطاط التنزيل، دراسة وتحقيق: عامر بن علي العربي، (جدة: دار الأندرس الخضراء، ط، ١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م)، ج، ٢، ص ٥٧٤.

^{٣١} انظر: رضوان جمال حسين، عرض منهجه في التفسير التحليلي: سورة النساء نموذجاً، ص ٣١٠.

^{٣٢} سيكون تفصيل شروط الشفاعة في الفصل الثالث اللاحق. انظر: ص ٦١.

^{٣٣} موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجزائري، عقيدة المؤمن، ص ٢٤.

اتَّخُذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءً قُنْ أَوْلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ، قُنْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا» [الزمر: ٤٣-٤٤]. ولأن من عبد غير الله عَجَلَ يكون مشركاً كافراً، ولا شفاعة لكافر، كما قال عَجَلَ: «فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ» [المدثر: ٤٨]. قوله عَجَلَ: «وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَذَّلٌ وَلَا هُمْ يُنَصَّرُونَ» [البقرة: ٤٨].

٢. الشفاعة بدون إذن من الله عَجَلَ للشافع، وعدم رضاه عن المشفوع له. وذلك لقوله عَجَلَ: «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفُعُ عَنْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسَعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَمُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ» [البقرة: ٢٥٥]. قوله عَجَلَ: «يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشِيتِهِ مُشْفِقُونَ» [الأنباء: ٢٨]. وبهذا يظهر لنا أن الله عَجَلَ هو المسيطر وهو المهيمن يوم القيمة ولا يمكن لأحد أن يشفع لأحد إلا بإذنه عَجَلَ. وتصديق ذلك قوله عَجَلَ: «لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ» [غافر: ١٦].

٣. الشفاعة لمن مات على الكفر واستحق الخلود في النار. قال ابن حزم ^{٣٤}: "ومن الشفاعات التي أبطلها الله عَجَلَ هي الشفاعة للكفار الذين هم مخلدون في النار، قال عَجَلَ: «لَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابَهَا وَلَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا» [فاطر: ٣٦]" ^{٣٥}.

القسم الثاني: الشفاعة المثبتة: وهي التي توافت فيها شروط الشفاعة.
ومن شروط الشفاعة المثبتة، ذكر شرطان، هما ^{٣٦}:

^{٣٤} أبو محمد علي بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، كان شافعي المذهب ثم انتقل إلى مذهب أهل الظاهر، كان أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم، وكان متقدماً في علوم جماعة عاملأ بعلمه، زاهداً في الدنيا. وتوفي سنة (٤٥٦هـ). انظر: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ج ٣، ص ٢٩٩.

^{٣٥} أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، الفصل في الملل والأهواء والنحل، (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ط، د.ت)، ج ٤، ص ٥٣.

^{٣٦} السيد سابق، العقاد الإسلام، ص ٢٧٤.

الشرط الأول: إذن الله عَزَّل الشافع أن يشفع، والدليل على ذلك قوله عَزَّل: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفُعُ عِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ومن خلالها يعتقد أن إذن الله عَزَّل يسبب شفاعة الشافع.

الشرط الثاني: رضا الله عَزَّل عن المشفوع له، والدليل على ذلك قوله عَزَّل: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]. وأقصد برضا الله عَزَّل عن عبده المشفوع له أنه يراه مؤتمراً لأمره ومتنهياً عن نهيه. فمن كان كذلك حقّت له الشفاعة ونال رضا الله عَزَّل.

وزاد إبراهيم بن عبد الله الحازمي شرطين، هما^{٣٧}:

الشرط الثالث: قدرة الشافع على الشفاعة، كما قال عَزَّل في حق الشافع الذي يطلب منه: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهَدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. ويكون من خلال القوة على الشيء والتمكن منه فإن الشافع ليس له يوم القيمة من قوة على فعل أي شيء، والله عَزَّل هو القوي المتيقن، فإذا أعطى الله عَزَّل العبد قدرةً وقوّةً ومكنته من الشفاعة فإنه يكون شافعاً وإلا فلن يستطيع أن يفعل أي شيء.

الشرط الرابع: إسلام المشفوع له، قال عَزَّل: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذْ الْقُلُوبُ لَدَى الْخَانِجِرِ كَاظِمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]. وهذه قضية محسومة أن الشفاعة لن ينالها إلا المسلمين، وعليه، فإن المراد بالظالمين هنا: الكافرون، ويستثنى منهم أبو طالب. وفي الحقيقة، أن هذين الشرطين الآخرين يدخلان في الشرطين الأوليين، فلا يقدر على الشفاعة إلا من أذن له الله عَزَّل، ولا يشفع إلا لمسلم. والشفاعة المثبتة لها أنواع متعددة^{٣٨}، وفيما يلي ذكر تلك الأنواع:

١. الشفاعة العظمى، ولا تكون إلا لسيدنا محمد ﷺ، أنه يسأل الله عَزَّل أن يقضي بين الخلق، ليستريحوا من هول الموقف، فيستجيب الله عَزَّل له، فيغبطه الأولون والآخرون، ويظهر بذلك فضله على العالمين. وهذا هو المقام المحمود الذي وعد به في قول الله عَزَّل: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ فَتَهَجَّذَ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]. وقد اختلف أهل العلم في معنى المقام المحمود، ولكن الراجح ما ذهب إليه الجمهور كالإمام الطبرى^{٣٩}، والزمخشري^{٤٠}، والرازي^{٤١}، والقرطبي^{٤٢}، وابن كثير^{٤٣}،

^{٣٧} إبراهيم بن عبد الله الحازمي، *الشفاعة وبيان الذين يشفعون كما ورد في القرآن والسنة*، ص ١٢.

^{٣٨} انظر: موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجزائري، *عقيدة المؤمن*، ص ١٢٧.

^{٣٩} انظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، *جامع البيان في تأويل القرآن*، ج ١٥، ص ٤٣.

والآلوي^{٤٤} على أن المراد به الشفاعة^{٤٥}. كما روي عن آدم بن علي قال: سمعت ابن عمر رضي الله عنه يقول: «إن الناس يصيرون يوم القيمة جنًا، كل أمة تتبع نبيها، يقولون: يا فلان، اشفع لنا، حتى تنتهي الشفاعة إلى النبي صلوات الله عليه، فذلك يوم يبعثه الله عليه السلام المقام محمود»^{٤٦}. وعن أبي بن كعب أن النبي صلوات الله عليه قال: «إذا كان يوم القيمة، كنت إمام الأنبياء، وخطيبهم، وصاحب شفاعتهم من غير فخر»^{٤٧}.

وذكر أبو العز الحنفي^{٤٨} أن للنبي صلوات الله عليه في القيمة ثمان شفاعات^{٤٩}: الشفاعة الأولى: فيشفع في أهل الموقف حتى يقضي بينهم أن يتراجع الأنبياء: آدم، ونوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى ابن مريم عن الشفاعة حتى تنتهي إليه. وهذه الشفاعة تسمى بالشفاعة العظمى التي تختص للنبي صلوات الله عليه كما ذكرت.

الشفاعة الثانية: فيشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة. وهذه الشفاعة خاصة له أيضًا. فيؤذن لجميع المؤمنين في دخول الجنة، كما تقدم في صحيح مسلم، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلوات الله عليه: «أنا أول الناس يشفع في الجنة، وأنا أكثر الأنبياء تبعًا»^{٥٠}.

الشفاعة الثالثة: شفاعته في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب، ويحسن أن يستشهد لهذا النوع «ب الحديث عكاشه بن محسن، حين دعا له رسول الله صلوات الله عليه أن يجعله من السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير

^{٤٠} انظر: محمود بن عمر الزمخشري، *ال Kashaf*، ج ٣، ص ٥٤٣.

^{٤١} انظر: فخر الدين الرازي، *Mawātīḥ al-Gib*، ج ٢١، ص ٣٢.

^{٤٢} انظر: محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، *al-Jāmi' lā-Hakām qur'ān*، ج ١٣، ص ١٤٧.

^{٤٣} انظر: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، *Tafsīr qur'ān al-`azīz*، ج ٥، ص ١٠٣.

^{٤٤} انظر: محمود ابن عبد الله الحسيني الآلوي، *Rūh al-Ma`nī*، (بيروت: إحياء التراث العربي، د ط، د ب)، ج ٥، ص ١٤٠.

^{٤٥} انظر: ابن حجر العسقلاني، *Fatḥ al-Bārī*، حقق أصلها: عبد العزيز بن باز، ورقمها: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٩م)، ج ١١، ص ٥٢١-٥٢٠.

^{٤٦} أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، انظر: *الجامع الصحيح*، كتاب تفسير القرآن، باب عسى أن يبعثك رب مقامًا محمودًا، رقم الحديث: ٤٧١٨.

^{٤٧} أخرجه الإمام الترمذى في سننه، انظر: *Sunnah al-Tirmidhi*، كتاب المناقب، باب في فضل النبي صلوات الله عليه، رقم الحديث: ٣٦١٣. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

^{٤٨} أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي الحجري المصري الطحاوي، نسبة إلى طحا، قرية من قرى الصعيد بمصر، من أشهر مصنفاته: *العقيدة الطحاوية*. ولد سنة (٥٢٣٩هـ)، وتوفي سنة (٥٣٢١هـ). انظر: علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، *Sharḥ uṣūl al-ṭحاwīyah*، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م)، ج ١، ص ٥٥.

^{٤٩} المرجع نفسه، ص ٢٨٣.

^{٥٠} أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، انظر: *الجامع الصحيح*، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم الحديث: ٥٠٤.

حساب»^١. وعن النبي ﷺ قال: «يخرج قوم من النار بشفاعة محمد ﷺ، فيدخلون الجنة يسمون الجنّميين»^٢.

الشفاعة الرابعة: شفاعته في رفع درجات من يدخل الجنة فيها فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم. وقد وافقت المعتزلة على هذه الشفاعة خاصةً، وخالفوا فيما عداها من المقامات مع تواتر الأحاديث فيها.

الشفاعة الخامسة: شفاعة الرسول ﷺ في أقوام تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة. ودليلها ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «السابق بالخيرات يدخل الجنة بغير حساب، والمقتضى يدخل الجنة برحمه الله تعالى، والظالم نفسه وأصحاب الأعراض يدخلون الجنة بشفاعة محمد ﷺ»^٣.

الشفاعة السادسة: فيشفع فيمن استحق النار، وهذه الشفاعة له عللها ولسائر النبيين والصديقين وغيرهم، فيشفع فيمن استحق النار أن لا يدخلها، ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها. ويخرج الله تعالى من النار أقواماً بغير شفاعة؛ بل بفضله ورحمته، ويبقى في الجنة فضل عنمن دخلها من أهل الدنيا، فينشئ الله تعالى لها أقواماً فيدخلهم الجنة.

الشفاعة السابعة: شفاعته في تخفيض العذاب عنمن يستحقه كشفاعته في عمه أبي طالب أن يخفف عنه عذابه، ثم قال القرطبي في التذكرة بعد ذكر هذا النوع: "فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]. قيل له: لا تنفعه في الخروج من النار كعصاة الموحدين الذين يخرجون منها ويدخلون الجنة"^٤. وأما شفاعة النبي ﷺ لعمه أبي طالب، فهذه خاصة بهما، بأن يوضع أبو طالب في ضحاض من نار وعليه نعلان يغلي منهما دماغه، وإنه لأهون أهل النار عذاباً، ودل على هذه الخصوصية قول النبي ﷺ: «لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»^٥.

الشفاعة الثامنة: شفاعته في أهل الكبار من أمته، منمن دخل النار، فيخرجوا منها، وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث، وقد خفي علم ذلك على **الخوارج والمعزلة**، فخالفوا في ذلك، جهلاً منهم بصحة الأحاديث، وعندًا

^١ انظر: المرجع نفسه، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم الحديث: ٥٤٦.

^٢ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الرفاق، باب صفة الجنة والنار، رقم الحديث: ٦٥٦٦.

^٣ أخرجه الإمام الطبراني في الكبير، انظر: **المعجم الكبير**، باب العين، رقم الحديث: ١١٤٥٤.

^٤ محمد بن أحمد القرطبي، **التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة**، تحقيق ودراسة: الصادق بن محمد بن إبراهيم، (الرياض: مكتبة دار المنهاج، ط١، هـ١٤٢٥)، ج١، ص٦٠٨.

^٥ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الأدب، باب كنية المشرك، رقم الحديث: ٦٢٠٨.

ممن علم ذلك، واستمر على بدعته. ومن أحاديث هذا النوع حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: «شفاعتي لأهل الكبار من أمتي»^{٥٦}.
 ٢. شفاعة الملائكة والأنبياء والصديقين والعلماء والشهداء والصالحين^{٥٧}. فشفاعة الملائكة، فهي ثابتة بقوله عليه السلام: ﴿وَكُمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦]. والملائكة ضمن هذا السياق لا يشفعون إلا لمن أذن الله عليه السلام له ورضي عنه وشهد بالتوحيد عن علم وهدى. وأما شفاعة الأنبياء والعلماء والشهداء، فهي ثابتة بعموم القرآن، وخصوص السنة، كما قال الله عليه السلام: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفُعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقال النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه: «يشفع يوم القيمة ثلاثة: الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء»^{٥٨}. فهي أيضًا تكون لعصاة المؤمنين، وكذلك لن تتحقق إلا بإذنه عليه السلام، لأنه يقيناً لا ولی لأحد إلا الله عليه السلام.

٣. شفاعة الأعمال الصالحة، كشفاعة القرآن، لقوله صلوات الله عليه وآله وسلامه في الحديث الصحيح: «القرآن شافع مشفع، وما حل مصدق، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه على النار»^{٥٩}. وكشفاعة الصيام والقرآن، لما جاء في الحديث الصحيح: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: أن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: «الصيام والقرآن يشفعان للعبد، يقول الصيام: رب إني منعته الطعام والشهوات بالنهار فشفعني فيه، ويقول القرآن: منعته النوم بالليل فি�شفعان»^{٦٠}.

٤. وأعظم هذه الشفاعات هي شفاعة رب العالمين. فيقول النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه في الحديث الصحيح: «فيشفع النبيون والملائكة والمؤمنون، فيقول الجبار: بقيت شفاعتي، فيقبض قبض من النار، فيخرج أقواماً قد امتحنوا، فيلقون في نهر بأفواه الجنة، يقال لهم ماء الحياة، فينبتون في حافتيه كما تنبت الحبة في حميل السيل، وقد رأيتهمها إلى جانب الصخرة، فما كان إلى الشمس منها، كان أحضر. وما كان إلى جانب الظل منها، كان أبيض. فيخرجون

^{٥٦} أخرجه الإمام الترمذى فى سننه، انظر: سنن الترمذى، كتاب صفة القيمة والرقائق والورع، باب ما جاء فى الشفاعة رقم الحديث: ٢٤٣٥. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

^{٥٧} موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجزائري، عقيدة المؤمن، ص ١٢٨.

^{٥٨} أخرجه الإمام ابن ماجه فى سننه، انظر: سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، رقم الحديث: ٤٣١٣.

^{٥٩} أخرجه الإمام الطبراني في الكبير، انظر: المعجم الكبير، باب العين، رقم الحديث: ١٠٤٥٠.

^{٦٠} أخرجه الحاكم في المستدرك، انظر: المستدرك على الصحيحين، كتاب فضائل القرآن، باب أخبار في فضائل القرآن جملة، رقم الحديث: ٢٠٣٦.

كأنهم المؤلئ، فيجعل في رقابهم الخواتيم، فيدخلون الجنة، فيقول أهل الجنة: هؤلاء عتقاء الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عمده ولا خير قدموه، فيقال لهم: لكم ما رأيتم ومثله معه»^{٦١}.

فتلك أنواع الشفاعة التي أثبتها أهل السنة والجماعة، وعليه، فلا يجوز لأحد أن يترك العمل الصالح من أجل نيل الشفاعة.

ثالثاً: آراء المتكلمين عن الشفاعة وحكمتها آراء المتكلمين^{٦٢} عن الشفاعة

تکاد تتفق آراء علماء أهل السنة والجماعة والمعتزلة في الشفاعة يوم

القيامة، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر آراء العلماء التالية أسماؤهم:

١. بعض أقوال علماء أهل السنة والجماعة

يكاد يتفق علماء أهل السنة والجماعة على الشفاعة لأنبياء الله عَزَّلَ حق، لا مرأء فيه يوم القيمة. وذلك لكل من عصى وارتکب كبيرة من الكبائر، وعلى كل نبدأ بعض الآراء على الشكل التالي:

يقول الإمام أبو حنيفة^{٦٣}: "شفاعة الأنبياء عليهم السلام حق، وشفاعة نبينا عَزَّلَ للمؤمنين المذنبين، ولأهل الكبائر منهم المستوجبين للعقاب حق ثابت"^{٦٤}.

يقول أبو الحسن الأشعري^{٦٥}: "وقال أهل السنة والاستقامة بشفاعة رسول الله عَزَّلَ لأهل الكبائر من أمته... وأيضاً: "أن الله عَزَّلَ يخرج أهل القبلة الموحدين من النار ولا يخلدهم فيها"^{٦٦}. ويقول في موضع آخر: "إن الله عَزَّلَ يخرج قوماً من النار بعد أن امتحنوا بشفاعة رسول الله عَزَّلَ تصديقاً لما

^{٦١} أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، انظر: الجامع الصحيح، كتاب التوحيد، باب قول الله عَزَّلَ: «وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ» [القيمة: ٢٣] رقم الحديث: ٧٤٣٩.

^{٦٢} هم الطوائف الذين ارتكبوا علم الكلام وقواعد الفلسفية منهجاً في الاستدلال على مسائل الاعتقاد. انظر: جابر إدريس علي أمير، *منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر المنهجين في العقيدة*، (الرياض: مكتبة أضواء السلف، ط١١، ١٤١٩ـ١٩٩٨هـ)، ج١، ص٤٩.

^{٦٣} النعمان بن ثابت، التيمي بالولاء، الكوفي، إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربع عند أهل السنة. ولد سنة (٨٠هـ)، وتوفية سنة (١٥٠هـ). انظر: خير الدين الزركلي، *الأعلام*، ج٨، ص٣٦.

^{٦٤} انظر: الملا على القاري الحنفي، *شرح كتاب الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة*، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤ـ١٩٨٤هـ) ص١٣٨.

^{٦٥} علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري: مؤسس مذهب الأشاعرة. كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين. وتألى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم. ولد في البصرة سنة (٥٢٠هـ)، وتوفي ببغداد سنة (٥٣٢هـ). انظر: خير الدين الزركلي، *الأعلام*، ج٤، ص٢٦٣.

^{٦٦} أبو الحسن الأشعري، *مقالات الإسلامية واختلاف المسلمين*، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط١، ١٣٦٩ـ١٩٥٠هـ) ج٢، ص١١٦.

جاءت به الروايات عن رسول الله ﷺ^{٦٧}. وذكر أبو الحسن الأشعري إجماع أهل السنة والجماعة على شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته، وعلى أنه يشفع عند الله تعالى فيخرج قوم من أمته من النار بعدما صاروا حمماً^{٦٨}.

يقول ابن قدامة المقدسي^{٦٩}: "ويشفع نبينا محمد ﷺ فيمن دخل النار من أمته من أهل الكبائر فيخرجون بشفاعته بعدما احترقوا وصاروا حمماً وحمماً فيدخلون الجنة بشفاعته ولسائر الأنبياء والمؤمنين والملائكة شفاعات قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشِّيَّهِ مُشْفَقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، أي ولا تنفع الكافر شفاعة الشافعين"^{٧٠}.

يقول القرطبي^{٧١}: "مذهب أهل الحق أن الشفاعة حق، وأنكرها المعتزلة وخلدوا المؤمنين من المذنبين الذين دخلوا النار في العذاب والأخبار متظاهرة بأن من كان من العصاة المذنبين الموحدين من أمم النبيين هم الذين تتالهم شفاعة الشافعيين من الملائكة والنبيين والشهداء والصالحين"^{٧٢}.

يقول ابن تيمية: "وأما الشفاعة يوم القيمة، فمذهب أهل السنة والجماعة، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين الأربعه وغيرهم أن له شفاعات يوم القيمة خاصةً وعامهً، وأنه يُشفع فيمن يأذن الله تعالى له أن يُشفع فيه من أمته من أهل الكبائر. ولا ينتفع بشفاعته إلا أهل التوحيد المؤمنون؛ دون أهل الشرك ولو كان المشرك محبًا له مُعظمه له لم تتقذه شفاعته من النار وإنما يُنجيه من النار التوحيد والإيمان به"^{٧٣}. ويقول أيضًا: "ومذهب سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة إثبات الشفاعة لأهل الكبائر، والقول بأنه يخرج من النار من في قلبه مثقال

^{٦٧} انظر: أبو الحسن الأشعري، الإبانة في أصول الديانة، تحقيق: فوقية حسين محمود، (القاهرة: دار الانتصار، ط ١، ١٣٩٧هـ) ج ١، ص ٢٠.

^{٦٨} انظر: عبد الله بن موسى بن بلال، رسالة إلى أهل الشغف للإمام أبي الحسن الأشعري، تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجندي، (دمشق: مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٩٨٨م) ص ٢٨٨.

^{٦٩} أبو محمد، عبد الله بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنفي، ولد سنة (٥٤١هـ). موفق الدين، فقيه، من أكابر الحنابلة، وتوفي الإمام سنة (٦٢٠هـ). انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ٦٧.

^{٧٠} محمد الصالح العثيمين، جامع شروح لمعة الاعتقاد لإبن قدامة المقدسي، ص ٢٥٦.

^{٧١} أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الانصاري الاندلسي القرطبي المفسر، كان من عباد الله تعالى الصالحين، وكانت أوقاته كلها معمرة بالتوجه إلى الله تعالى وعبادته تارة، وبالتصنيف تارة أخرى من مصنفاته: الجامع لأحكام القرآن والتذكرة وغيرها، توفي سنة (٦٧١هـ). انظر: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ج ٥، ص ١٤٥.

^{٧٢} محمد بن أحمد الانصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٢، ص ٧٧.

^{٧٣} نقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، المحقق: أنور الباز وعمر الجزار، (دم: دار الوفاء، ط ٣، ١٤٢٦هـ) م، ج ١، ص ١٥٣.

ذرة من إيمان"^{٧٤}. ويقول في موضع آخر: "ومذهب الصحابة والتابعين... أنه يشفع في أهل الكبائر، وأنه لا يخلد في النار من أهل الإيمان أحد؛ بل يخرج من النار من في قلبه مثقال حبة من إيمان، أو مثقال ذرة من إيمان".^{٧٥}

يقول عضد الدين الإيجي^{٧٦}: "أجمعـت الأمة على أصل الشفاعة وهي عندنا يقصد أهل السنة لأهل الكبائر من الأمة لقوله ﷺ: «شفاعتي لأهل الكبائر»^{٧٧}، ولقوله ﷺ: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾

[محمد: ١٩]، أي ولذنب المؤمنين لدلالة القرينة وطلب المغفرة شفاعة"^{٧٨}. يقول أبو العز الحنفي: "إن أهل السنة والجماعة يثبتون الشفاعة بأنواعها الثمانية، ومنها الشفاعة لأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ، ويردون قول المعتزلة المنكرين لها"^{٧٩}. ويقول في موضع آخر: "والمعزلة والخوارج أنكروا شفاعة نبينا ﷺ وغيره في أهل الكبائر، وأما أهل السنة والجماعة فيقررون بشفاعة نبينا ﷺ في أهل الكبائر وشفاعة غيره، لكن لا يشفع أحد حتى يأذن الله ﷺ له ويحد له حدًا".^{٨٠}

يقول السفاريني: "وقد اتفق الصحابة، والتابعون لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين على أنه لا يخلد في النار أحد من في قلبه مثقال ذرة من إيمان. واتفقوا أيضاً على أن نبينا ﷺ يشفع في من يأذن الله ﷺ له بالشفاعة فيه من أهل الكبائر من أمته".^{٨١}

ولو استمررنا في ذكر علماء أهل السنة والجماعة في قضية الشفاعة لأنبياء الله ﷺ لوجدنا اتفاقاً يكاد يصل إلى الإجماع الذي لا يخالف فيه أحد من العلماء المشهورين، فكلهم متتفقون تماماً على أن الشفاعة من الأنبياء حق إلى العصاة وأصحاب الكبائر من أمة محمد ﷺ.

^{٧٤} المرجع نفسه، ص ١١٦.

^{٧٥} المرجع نفسه، ص ٣١٨.

^{٧٦} عضد الدين عبد الرحمن بن عبد الغفار، قاضي قضاة الشرق، كان إماماً في علوم كثيرة، محققاً مدققاً، له: المواقف والجوائز، وشرح المختصر لابن حبيب، ولد بآيا صوفيا في إقليم بلدة في إقليم فارس- وإليها نسبته، توفي سنة (٧٥٦هـ). انظر: ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج ٢، ص ١٧١.

^{٧٧} أخرجه الإمام الترمذى في سننه، انظر: سنن الترمذى، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ما جاء في الشفاعة، رقم الحديث: ٢٤٣٥. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

^{٧٨} عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، كتاب المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميره، (بيروت: دار الجيل، ط ١، ١٩٩٧م)، ج ٣، ص ٣٨٠.

^{٧٩} انظر: علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، ج ١، ص ٢٨٢.

^{٨٠} المرجع نفسه، ٢٩٤.

^{٨١} محمد بن أحمد السفاريني، لوازم الأنوار البهية وسواتع الأسرار لشرح الدرة المضية في عقد الرقة المرضية، ج ١، ص ٤١٠.

٢. بعض أقوال علماء المعتزلة

إن المعتزلة ينكرون شفاعة النبي ﷺ وغيره فيمن استحق النار من أهل الكبائر، وهؤلاء في زعمهم لا يخرجون من النار بعد دخولها، ويقترون الشفاعة على التائبين من المؤمنين دون الفساق من أمّة محمد ﷺ وتكون برفع درجاتهم في الجنة^{٨٢}، لأن إثبات الشفاعة للفساق ينافي مبدأ الوعيد الذي هو أصل من أصول المعتزلة الخمسة التي يقوم عليها مذهبهم.

يقول القاضي عبد الجبار؛ هو أحد كبار مشايخ المعتزلة في بيان رأي المعتزلة في الشفاعة: "لا خلاف بين الأمة في أن شفاعة النبي ﷺ ثابتة للأمة، وإنما الخلاف في أنها ثبتت لمن؟". ثم قال: "فعدنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين"^{٨٣}. ويقول في موضع آخر: "فحصل لك بهذه الجملة العلم بأن الشفاعة ثابتة للمؤمنين دون الفساق من أهل الصلاة"^{٨٤}. إضافةً إلى ذلك، فأهل النار عنده يستحقون اللعن والغضب والسلط، فكيف يجوز للرسول ﷺ أن يشفع لهم، ومن حق الشافع أن يكون محبًا لمن يشفع له راضياً عنه، وهذا يوجب بإن كان ﷺ يشفع لهم، أن يكون راضياً عن سخط عليه ولعنه، ولذلك لا يصح^{٨٥}. بذلك، أن الشفاعة عنده تتفع لأهل التواب في زيادة الفضل في الجنة، ولا تتفع للعصاة في إسقاط العقوبة.

وذهب المفسر الزمخشري المعتزلي إلى أن الشفاعة لا تقبل للعصاة من أمّة محمد ﷺ. وذلك في تفسيره لقول ﷺ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] ثم أتى بكلام في حد الشفاعة وأنها للمطيعين لا لل العاصين^{٨٦}. ويمكن القول إذا كانت الشفاعة للمؤمنين الطائعين الذين وعدهم الله ﷺ بالجنة فقط بما معناها في هذا السياق، إذ أنه ﷺ لا يخلف وعده لمن آمن به، وبالتالي، لا بدّ عقلاً أن تكون الشفاعة لأصحاب الكبائر والذنوب من أمّة محمد ﷺ وكل من استحق عقوبة حتى ترفع عنه تلك العقوبة، أما الطائع المؤمن الذي لا عقوبة عليه فما جدوى الشفاعة فيه. وتفصيل ذلك سيكون في المباحث التالية إن شاء الله ﷺ ليثبت أن المقصود بالذين لا تنفعهم شفاعة الشافعين هم الكفار حيث أخبرنا الله ﷺ في كتابه أن الكفار يوم

^{٨٢} المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢١٢.

^{٨٣} انظر: القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، ص ٦٨٨.

^{٨٤} المرجع نفسه، ص ٦٩٠.

^{٨٥} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، *فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة*، تحقيق: فؤاد سيد، (تونس: دار التونسية، ط ٢، ١٤٠٦ھ/١٩٨٦م)، ص ٢٠٨.

^{٨٦} محمود بن عمر الزمخشري، *الكشف*، ج ٥، ص ٢٦٢.

القيمة وهم في النار يقولون: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعٍ، وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٌ﴾ [الشعراء: ١٠٠-١٠٢]

الحكمة من الشفاعة

الشفاعة لها حِكْمَ كثيرة، ومزايا عديدة، فما من شيء أثبته الله عَزَّلَ إلا ويحمل في طياته الخير للإنسانية في أجلها وعاجلها، لأن الله عَزَّلَ هو خالق الكون وما فيه، وهو العليم بمصالحه، والبصير بشؤونه، والخبير بجرياته، ولذلك كانت تشرعات القرآن الكريم والسنة النبوية تحمل حِكْمَ تعود بالنفع للبشر أفراداً وجماعات، منها ما يمكن للإنسان إدراكه بحسب قدرته العقلية، وفطرته الطبيعية، ومنها ما لا يمكن له إدراكه مع إيمانه التام بأن ذلك الأمر فيه مصلحة لا محالة، ومنفعة عاجلة أم آجلة، دنيوية أم أخرى. وقد تظهر للبعض وتختفي على الآخرين، وقد استظهر أهل الفضل بعض الحكم من الشفاعة، منها:

١. إفادة الكرم الإلهي والرحمة على المشفوع لهم: لما كان الله عَزَّلَ هو الرحمن الرحيم، الرؤوف، الحنان، الكريم، العفو، الغفور. فمن المؤكد، أنه سيتفضل على عباده بواسع الرحمات والمكرمات، وهذه المكرمات تأخذ أشكالاً مختلفةً، فقسم من الناس رغم أعمالهم الصالحة وإكثارهم من الطاعات، إلا أن الله عَزَّلَ يفيض عليهم من كرمه وفضله برفع درجاتهم أو تحقيق رغباتهم في إخوانهم مثلاً، فيشفعون لهم بفضل من الله عَزَّلَ وغيرها من الأقسام الكثيرة المختلفة، ومنها أن يشفع الشافع في المشفوع غير حمهم جمِيعاً.

٢. إكرام الشافع: إن الله عَزَّلَ إذا أراد أن يأذن لفلان بالشفاعة ناداه على رؤوس الخلائق وأذن له أمام العالمين أن يشفع لمن يشاء، أليس هذا إكراماً؟ بلـ، وأي إكرام أعظم من ذلك؟ وهذا الشافع ما هي منزلته في قلوب تلك الحشود؟ ما مقدار الافتخار الذي سيحل بأهله وأخواته ومن شفع لهم؟ فهو صاحب مكانة خاصة وعظيمة عند الله عَزَّلَ.

٣. حث المسلم على العمل الصالح في حياة الدنيا: إن الخالق العظيم أعلم بمخلوقاته حتى من أنفسهم، فهو يعلم ما يصلحهم وما يفسدهم، وما يدفعهم إلى العمل، وما يبيطئهم، ولما كان هذا الإنسان المسلم يعلم أن هناك ثواباً وعقاباً في زمن معلوم وفي مكان معلوم، فإنه بالتأكيد سوف يندفع إلى العمل الصالح وينتهي عن المنكرات. فلما كان ذلك الثواب والعقاب من أهم مضمونات العقيدة الإسلامية، فإن المسلم العاقل سيبادر إلى الطاعة والعمل

الصالح ويتجنب المعاصي والآثام بطبيعة الحال. لذا، فإن الشفاعة تدفع المسلم إلى العمل الصالح و فعل الطاعات^{٨٧}.

^{٨٧} عبد القادر مصطفى عبد الرزاق المحمدي، *الشفاعة في الحديث النبوي*، ص ٤٢.

الفصل الثاني الإمام الزمخشري وتأشيره الكشاف

أولاً: ترجمة الإمام الزمخشري

من الصعب أن نستوعب مفهوم الشفاعة الأخروية عند الإمام الزمخشري في تأشيره بشكل وافي إلا بعد التعرف على العوامل التي أثرت على شخصيته ومنهجه في التأثير، وذلك خلال مراحل سنّه المختلفة ابتداءً من عائلته التي نشأ فيها، ثم جماعة الناس الكبيرة التي تفاعلت معه طوال مراحل حياته. وعلى هذا سيتم الحديث بإذن الله تعالى من خلال هذا البحث عن ترجمة الإمام الزمخشري.

لمحة موجزة عن عصره

١. الناحية السياسية

عاش الإمام الزمخشري في الفترة الزمنية الواقعة ما بين عامي (٤٦٧ - ٥٣٨هـ). وكانت هذه المدة حافلة بالأحداث والتطورات السياسية، فقد شهد تقسيم العالم الإسلامي إلى العديد من الممالك والإمارات، وعاصر بعض الملوك المشهورين في تاريخ الإسلام^١. وشاهد آثار الحياة السياسية العاصفة وتأثيراتها في شتى الجوانب من ثقافة واجتماع وأداب، واقتصاد. ومن الدول التي عاصرها الإمام الزمخشري والتي قامت في أرجاء العالم الإسلامي:

١. الخلافة العباسية، وقد كانت في عهد ضعف سياسي ظاهر.
٢. الدولة الغزنوية في بلاد الهند والسود.
٣. الدولة العبيدية (الفاطمية) في مصر والشام.
٤. دولة الأشراف الحسينيين في مكة.

أما بالنسبة لخوارزم^٢ (البلد الذي نشأ الإمام الزمخشري فيه) وبلاد ما وراء النهر، فقد خضعت تلك البلاد للحكم العربي مدة ثم آل الأمر فيها إلى ثلاثة دول متتابعة:

^١ من الملوك المشهورين الذين اتصل بهم الإمام الزمخشري: أبو الفتح ملكشاه السلاجوقى (٤٨٥-٤٦٥هـ)، وابنه محمد (٥١١هـ)، ومن الأمراء صاحب دمشق تاج الملك (٥٢٦هـ)، وابنه شمس الملك، والأمير على بن عيسى بن وهاب الشريف الحسيني (٥٢٦هـ)، وغيرهم. انظر: مرتضى آية الله، الزمخشري لغوياً ومفسراً، تقديم: حسين نصار، (القاهرة: دار الثقافة، د.ط، ١٩٧٧م)، ص ٢٣.

^٢ هي منطقة تاريخية تقع على ضفاف نهر جيحون في أراضي جمهوريتي وأوزبكستان الاستراسيتين، خضعت لحكم الإيمانيين، فتحها المسلمون على يد قتيبة بن مسلم عام (٩٣-٨٦هـ). وفيما بين (٤٩٠-٦٢٨هـ) حكمتها

الدولة الأولى: الدولة السامنية^٣ من سنة (٢٦١-٣٨٩هـ). وكانوا في فترتهم الذهبية أصحاب النفوذ والسلطان بالشرق كله، ثم قضى الغزنويون على دولتهم سنة (٣٨٩هـ).

الدولة الثانية: الدولة السلجوقية^٤ وحكمت من سنة (٤٢٩-٥٥٢هـ). وقد خلفوا آل بويه في الاستيلاء على النفوذ والسلطان والملك في دولة الخلافة العباسية في هذه الفترة وحكموا رقعة واسعة من العالم الإسلامي، كان من ضمنها خوارزم التي استولوا عليها عام (٤٣٤هـ)، وقد كان الخلفاء من بنى العباس مع هذه الدولة أحسن حالاً منهم مع بنى بويه، لكون السلجوقة سنيين يحترمون الخلفاء ويعظمونهم تديناً بعكس آل بويه فقد كانوا من غلاة الرافضة الذين يكتنون لأهل السنة العداء المستحكم.

الدولة الثالثة: الدولة الخوارزمية^٥، وقد كانت في بدايتها إمارة في خوارزم، ثم جعلت تتقوى وتتوسع على حين أن الدولة السلجوقية تضعف وتضيق فلما سقط السلجوقية، خلفهم الخوارزميون وضموا تحت لوائهم الأقاليم التي كان يحكمها السلجوقية وكان من ضمنها بلاد العراق العجمي، وقد حكموه من قبل الخليفة العباسي وطلبوها من الخليفة بأن يحل اسمهم في خطبة الجمعة محل أسلافهم السلجوقيين^٦. وامتد حكم هذه الدولة من سنة (٤٩١هـ) إلى أن قضى عليها المغول سنة (٦٢٨هـ)، وقد عاصر الإمام الزمخشري تأسيس هذه الدولة وأدرك ثلاثة من سلاطينها^٧.

٢. الناحية الاجتماعية

الدولة الخوارزمية، وبعد ذلك خضعت لسلطان المغول التيموريين، استولى عليها الروس وأخضعوها لحمايتهم عام (١٨٧٣م). وبعد الثورة السوفياتية، أنشئت (جمهورية خوارزم الشعبية السوفياتية)، (١٩٢٠-١٩٢٤م). ياقوت بن عبد الله الحموي، *معجم البلدان*، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ)، ج٢، ص٤٥٢.

^٣ نسبة إلى سامان (خدا بن جثمان) جد الملوك السامنية ينحدر من أسرة فارسية وقد اعتنق الإسلام. انظر: أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان، *وفيات الأعيان*، حققه: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، دبٍط، دٍبٍت)، ج١، ص١٧٤.

^٤ نسبة إلى سلوجوق بن دقاق مقدم عشائر الغز التركمانية الذي سار بقبيلته من بادية القرغيز إلى بحر خوارزم ثم إلى بخارى. ومؤسسها الحقيقي هو طغرل بك الذي أطاح بالدولة البوهيمية. انظر: على بن محمد الشيباني، *ال الكامل في التاريخ*، (بيروت: دار صادر، دبٍط، دٍبٍت)، ج٩، ص٤٧٣.

^٥ نسبة إلى مدينة خوارزم التي نشأت فيها، وضع نواتها الأول أنششتكن (٤٧٠-٤٩٠هـ)، المؤسس الحقيقي لها ابنه محمد (٤٨٧هـ). انظر: أحمد محمد الحوفي، *الزمخشري*، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، دبٍط، ١٩٨٠م)، ص١٢.

^٦ انظر: على بن محمد الشيباني، *ال الكامل في التاريخ*، ج١٢، ص١٠٨.

^٧ انظر: أحمد محمد الحوفي، *الزمخشري*، ص١٤.

في عصر الإمام الزمخشري كان النزاع على أشدّه بين العنصر التركي والعنصر الفارسي، فقد كان النفوذ للفرس في عهد سيطرة آل بويه على مقاليد الحكم في عاصمة الخلافة وما جاورها، ثم خلقت دولتهم دولة السلاجقة التركية فانتقل النفوذ والسلطان إلى الأتراك، وقد قضوا بذلك على نفوذ الفرس والعرب في دولة الخلافة العباسية^٨.

ومن الأمور التي كانت ظاهرة في ذلك العصر، كثرة النزاع بين أهل السنة والشيعة، فقد كان البوهون رافضة، وكان الغزنويون والسلجقة والخوارزمية سنين^٩.

كما كثر الخلاف حول الاعتزال والمسائل الكلامية فقد كانت خوارزم مرتعًا خصباً للاعتزال، ثم ذاع الاعتزال واستقر في الشرق حتى لقد كان أكثر الشيعة في بلاد العجم معزولة، وأكثر فقهائهم على الاعتزال، وكثيراً ما كانت المشاحنات تقع بين العامة بسبب ذلك^{١٠}.

ومع ازدهار خوارزم ومكانتها المدنية والرقى، فقد كانت الطبقة السفلى من الشعب وال العامة في فقر وبؤس، ولتنوع الحياة الاجتماعية إلى خاصة وعامة، وترف وفقر، ونسك ولهو، كانت البلاد معرضًا للنحل، ومجالًا لدعایات الجماعات السرية وأصحاب المذاهب، الذين كانوا يمزجون الأغراض الاجتماعية بالمبادئ الدينية، وكان من نتائج ذلك، انتشار نزعة التصوف والتواكل، وانتشار السحر والطسمات، والالتجاء إلى دعوات الأولياء^{١١}.

أما نظام الدولة المالي في ذلك الحين، فقد كان سبباً للغاية فنفقات السلاطين والأمراء بلغت حدًا لا يطاق، بينما كان العسف بالناس لأخذ الضرائب والمكوس أمرًا منتشرًا وقد كثر الرقيق في هذه الحقبة كثرة بالغة، وكان لذلك أثر كبير في الحياة الاجتماعية، فاختلطت الدماء وانتشر اللهو والمجون في أوساط الناس^{١٢}.

أما العلماء في ذلك الوقت فقد كانوا منقسمين إلى قسمين: قسم يتصلون بالخلفاء والأمراء ويعملون في مناصب الدولة، وكان هؤلاء ميسورين نسبياً، ولأجل ذلك كانت أغلب تأليف العلماء في هذا العصر بأمر

^٨ انظر: أحمد أمين، ظهر الإسلام، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٥، ١٣٨٨ھ)، ج ١، ص ٦٠٥.

^٩ انظر: المرجع نفسه، ج ٢، ص ٤٦٠.

^{١٠} انظر: آدم متر، الحضارة الإسلامية، تعریف: محمد عبد الهادي أبو ریده، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٤، ١٣٨٧ھ)، ج ١، ص ١٣٦.

^{١١} انظر: مرتضى آية الله، الزمخشري لغوياً ومفسراً، ص ٣٩.

^{١٢} انظر: آدم متر، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ١٣٦.

أمير أو سلطان أو مقدرة بأسمائهم. وأما من كان من العلماء بعيد عن القصور فكانوا فقراء على غالب أحوالهم.^{١٣}

٣. الناحية العلمية

يُعَدُّ عصر الإمام الزمخشري ثمرة العصور السابقة في ميدان العلم والأدب، فقد نبغ فيه الكثير من العلماء والأدباء والكتاب والشعراء، وخصوصاً في منطقة خوارزم، فقد كانت الثقافة الإسلامية تلقى فيها تشجيعاً كبيراً من الحكام والسلطين، وكان لذلك أثر في دفع الحركة العلمية إلى الأمام، حتى إن الناس أصبحوا يتسابقون إلى اقتناء الكتب في جميع فروع المعرفة، وازدادت حركة التأليف، وتغيرت طرائق التدريس، وانتشرت المدارس بدعم من السلاطين والعلماء والموسيرين من العامة^{١٤}، ومما ساعد على ازدهار النهضة العلمية في تلك البلاد إلى جانب ما ذكر، أن أهل خوارزم كان لهم شغف بالعلم والإقبال على العلماء وخاصة الأئمة منهم، وكانوا أهل فهم وعلم وفقه وقرائح وآداب^{١٥}.

لكن خوارزم مع هذا كله كانت تمواج بالاعتزال حتى ليندر أن يوجد خوارزمي ليس معتزلياً. وقد جعل الإمام الزمخشري هذا من أعظم فضائلهم^{١٦}. وقد فشا فيهم ذلك حتى إن عوامهم كانوا يدينون بأن القرآن مخلوق^{١٧}. وقد أنجبت خوارزم عدداً كبيراً من العلماء وطلاب العلم في شتى فروع المعرفة^{١٨}.

اسمه، وموالده، ووفاته، ولقبه

هو أبو القاسم، محمود بن عمر الخوارزمي، الزمخشري، "جار الله"، كان حنفي المذهب، ومتزلي العقيدة. ولد بخوارزم سنة (٤٦٧هـ)، وتوفي بجرجان^{١٩} سنة (٥٣٨هـ).

^{١٣} انظر: المرجع نفسه، ص ٣٤٣.

^{١٤} انظر: المرجع نفسه، ص ٣٣٥.

^{١٥} انظر: شمس الدين أبي عبد الله محمد المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (بيروت: دار صادر، ط ٢٠١٩م)، ص ٢٨٤.

^{١٦} انظر: أحمد محمد الحوفي، الزمخشري، ص ٢٥.

^{١٧} انظر: شمس الدين أبي عبد الله محمد المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص ٣٩٥.

^{١٨} انظر: أحمد محمد الحوفي، الزمخشري، ص ١٦.

^{١٩} قصبة خوارزم، مدينة عظيمة إلى الجنوب من جبال القوقاز، وأهل خوارزم يسمونها بلسانهم كركانج، فعربت إلى الجرجانية فتحها المسلمون في القرن الثالث الهجري، ومن ثم غزاها المغول، والأترارك والفرس، وضمتها روسياً إلى أراضيها عام (١٨٠١م) وأعلنت جمهورية مستقلة عام (١٩١٨م). انظر: ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، ج ٢، ص ١٤٢.

^{٢٠} منيع عبد الحليم محمود، مناهج المفسرين، ج ١، ص ١٠٥.

لقب بالخوارزمي لأنه ولد في منطقة خوارزم في خراسان^{٢١}، ولقب بالزمخري لأنه ولد في قرية زمخشر في إقليم خوارزم^{٢٢}. ولقب بجار الله لأنه سافر إلى مكة وجاور بها زمناً حتى عرف بهذا اللقب واشتهر به وصار كأنه علم عليه^{٢٣}.

حياته ونشأته، ورحلاته العلمية

نشأ في زمخشر وسط أبوبين صالحين، وتلقى العلم على أبيه عمر أوّلاً، وحفظ عليه القرآن، وقرأ العلوم على كبار علماء عصره، في خوارزم وبخارى وغير ذلك^{٢٤}.

وقطعت رجله وهو في سن الصبا، قيل: بسبب الثلج والبرد، وقيل: بسبب جرح أصابه، وقيل: إنه سقط عن الدابة فقطعت رجله، وقيل: كان ذلك بسبب دعاء والدته^{٢٥}.

روى ابن خلkan^{٢٦} عن ابن القفطي أنه لما دخل الإمام الزمخشري بغداد، واجتمع بالفقير الدامغاني الحنفي، سأله عن سبب قطع رجله؟ فقال: "دعاء الوالدة، وذلك أني في صباه أمسكت عصفوراً، وربطته بخيط في رجله، وأفلت من يدي، فأدركته وقد دخل في خرق، فجذبته، فانقطعت رجله في الخيط، فتألمت والدتي لذلك، وقالت: قطع الله رجل الأبعد كما قطعت رجله، فلما وصلت إلى سن الطلب، رحلت إلى بخارى لطلب العلم، فسقطت عن الدابة، فانكسرت رجلي، وعملت على عملاً أوجب قطعها"^{٢٧}.

^{٢١} مقاطعة في الجزء الشمالي الشرقي من إيران، يحدها الاتحاد السوفياتي شماليًا، وأفغانستان شرقاً، خضعت لحكم الأخيميين، وحكم الساسنيين. فتحها المسلمون عام (٩٣١هـ) واحتلها جنكيز خان عام (٦١٧هـ)، وتيمور لنك حوالي عام (١٤٣٨هـ) عاصمتها مشهد. انظر: ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، ج ٢، ص ٤٠١.

^{٢٢} صلاح عبد الفتاح الخالدي، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، (دمشق: دار الفلم، ط ٢٦، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ص ٥٣٢.

^{٢٣} محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، (القاهرة: دار الحديث، ط ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ص ٣٦٢.

^{٢٤} صلاح عبد الفتاح الخالدي، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، ص ٥٣٢.

^{٢٥} المرجع نفسه.

^{٢٦} قاضي القضاة شمس الدين أبو العباس البرمكي الإربلي الشافعي، ولد بباربل سنة (٦٠٨هـ)، وسمع بها " صحيح البخاري" من أبي محمد بن هبة الله بن مكرم الصوفي، وأجاز له المؤيد الطوسي عبد المعز الهمروي وزينب الشعري. روى عنه المزي والبرزالي والطبيقة، وكان فاضلاً بارعاً متقدناً عارفاً بالمذهب حسن القلوي جيد القرية بصيراً بالعربية عالمة في الأدب والشعر وأيام الناس، كثير الاطلاع حلو المذاكرة وافر الحرمة، فيه رياضة كبيرة، له كتاب "وفيات الأعيان" وقد اشتهر كثيراً ولهم مجاميع ألبية. انظر: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٥، ص ٣٧٠.

^{٢٧} صلاح عبد الفتاح الخالدي، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، ص ٥٣٣.

ونشأ الإمام الزمخشري في أسرة فقيرة، فأبوه يدفع به إلى خياط ليعمله الخياطة، ولكن الإمام الزمخشري له رغبة في طلب العلم. فيستعطف أباه، قائلاً له: "احملني إلى البلد واتركني بها"^{٢٨}.

ورحل الإمام الزمخشري إلى بخارى^{٢٩} في طلب العلم، وزار مدينة مرو ولقي بها الإمام السمعاني (ت. ٥٦٢ هـ)، وتنتقل بين خوارزم وخراسان، محصلاً للعلم، فحصل أصول الفقه والحديث والتفسير والكلام وعلوم العربية^{٣٠}. وصار عالماً معروفاً بخوارزم وخراسان، وهو في ثلاثين من عمره، واشتهر بعلمه في التفسير والنحو والعقيدة والأدب^{٣١}.

وفي مطلع القرن السادس رحل إلى مكة لأداء فريضة الحج، وجاور بيت الله الحرام، واجتمع بشريف مكة وأميرها عليّ بن حمزة ابن وهاس، وهو من آل البيت وعلى مذهب المعتزلة، فأكرمه غاية الإكرام، وألف عند الحرم معظم كتبه، ومنها تفسير الكشاف، وتجلول في كل أنحاء جزيرة العرب من اليمن وعمان ونجد وغيرها، واستمرت مجاوزته بالحرام سنوات عديدة، ثم زار خوارزم وأقام بها فترة قصيرة، وعاد وجاور في الحرم سنوات أخرى، ثم غادرها عائداً إلى خوارزم، وتوفي فيها بعد أن جاوز السبعين عاماً^{٣٢}.

شيوخه

أخذ الإمام الزمخشري العلوم عن عدد من العلماء، ومن أشهرهم:

١. أبو الخطاب نصر بن أحمد بن عبد الله بن البطر البغدادي، البزار القاريء، مسند العراق، أخذ عنه الإمام الزمخشري، وحدث عنه وطال عمره، ورحل إليه من الآفاق، وكان صحيح السماع، ولد سنة (٣٩٨ هـ)، ومات سنة (٤٩٤ هـ)، وله ست وتسعون سنة^{٣٣}.

٢. أبو السعد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البهقي، يقال له **الحاكم الجشمي**، مفسر عالم بالأصول والكلام، وكان معتزلياً زيدياً، وهو

^{٢٨} محمود بن عمر الزمخشري، **ال Kashaf**، ج ١، ص ١٣.

^{٢٩} مدينة في الجزء الغربي من جمهورية أوزبكستان السوفياتية، يرقى تاريخها إلى القرن الأول للميلاد، فتحها المسلمون عام (٥٩٠ هـ)، ازدهرت في القرنين الثالث والرابع الهجريين بوصفها عاصمة الدولة السامانية. انظر: ياقوت بن عبد الله الحموي، **معجم البلدان**، ج ١، ص ٤١٩.

^{٣٠} محمود بن عمر الزمخشري، **ال Kashaf**، ج ١، ص ١٣.

^{٣١} صلاح عبد الفتاح الخالدي، **تعريف الدارسين بمناهج المفسرين**، ص ٥٣٣.

^{٣٢} المرجع نفسه.

^{٣٣} انظر: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، حققه وأخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٨، ١٤١٢ هـ) ج ١٩، ص ٤٦.

شيخ الإمام الزمخشري في التفسير، ولد عام (١٣٤٥هـ)، وتوفي بمكة عام (١٤٩٤هـ).

٣. أبو مضر محمود بن جرير الصبي الأصفهاني، وكان يلقب بفرید عصره، وكان وحيد دهره في علم اللغة والنحو والطب، وقد درس عليه الإمام الزمخشري النحو والأدب، وكان أعظم أساتذته أثراً في نفسه، وعنده أخذ مذهب الاعتزال، وتوفي سنة (٥٠٧هـ).

٤. عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابرى، نحوى أصولي فقىء، وقرأ عليه الإمام الزمخشري بمكة كتاب سبوية، وقد رحل إليه لهذا الغرض قبل عام (٥٢٠هـ).

٥. أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الجوالىقي، إمام الخليفة المقتفي، كان من المحامين عن السنة، وقد قرأ عليه الإمام الزمخشري بعض كتب اللغة من فواتحها واستجازه فيها، ولد سنة (٤٦٦هـ)، وتوفي سنة (٥٤٠هـ).

٦. الشيخ السيد الخياطى، أخذ عنه الفقه.

٧. ركن الدين بن محمد الأصولي، أخذ عنه علم الأصول وأخذ هو عن الإمام الزمخشري التفسير^{٣٩}. وغيرهم كثير من العلماء تتلمذ على أيديهم الإمام الزمخشري^{٤٠}.

تلاميذه

تتلمذ على يد الإمام الزمخشري عدد من الطلاب والأصحاب، منهم من أخذ عنه العلم مشافهة، ومنهم من أخذ عن العلم بطريق الإجازة، ومن هؤلاء الطلاب:

١. علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس أبي الطيب العلوى، وكان شريفاً جليلاً هماماً، من أهل مكة وشرفائها وأمرائها، وكان ذا فضل غزير،

^{٣٤} انظر: خير الدين الزركلى، الأعلام، ج ٥، ص ٢٨٩.

^{٣٥} انظر: جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: مطبعة البابى الحلبى، ط ١، ١٣٨٤هـ)، ج ٢، ص ٢٧٦.

^{٣٦} انظر: جلال الدين السيوطي، طبقات المفسرين، تحقيق: على بن عمر، (القاهرة: مكتبة وهبة، ط ١، ١٣٩٦هـ)، ص ٤١.

^{٣٧} انظر: أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٥، ص ٣٤٢.

^{٣٨} انظر: أحمد بن مصطفى الشهير، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، تحقيق: كامل بكرى، وعبد الوهاب أبو النور، (مصر: دار الكتب الحديثة، دبى، دبى)، ج ٢، ص ١٠٠.

^{٣٩} انظر: المرجع نفسه.

^{٤٠} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ١٤.

- له تصانيف مفيدة، وقريحة في النظم والنشر مجيدة. قرأ على الإمام الزمخشري بمكة وبرز عليه، وتوفي بمكة سنة نيف (٥٥٠ هـ)^{٤١}.
٢. علي بن محمد بن علي بن أحمد بن مروان، أبو الحسن العمراني الخوارزمي، الملقب بحجة الأفضل وفخر المشايخ. كان من علماء المعتزلة، قرأ الأدب على الإمام الزمخشري، فصار أكبر أصحابه، وأوفرهم حظاً من غرائب أدبه، وتوفي سنة (٥٦٠ هـ)^{٤٢}.
٣. محمد بن أبي القاسم بایجوك، أبو الفضل البقالي الخوارزمي الأدمي، الملقب بزین المشايخ. كان إماماً في الأدب، وحجة في لسان العرب، مفسر فقيه حنبلی، أخذ اللغة وعلم الإعراب عن الإمام الزمخشري، وجلس بعده مكانه، ولد سنة (٤٩٠ هـ)، وتوفي سنة (٥٦٢ هـ)^{٤٣}.
٤. الإمام أبو بكر يحيى بن سعدون بن تمام الأزدي القرطبي المقرئ النحوي، الملقب بصائب الدين، ولد سنة (٤٨٦ هـ) بمدينة قرطبة، واستوطن الموصل، ورحل منها إلى أصبهان وخوارزم، وهناك أخذ عن الإمام الزمخشري ثم عاد إلى الموصل، وأقام بها إلى أن مات سنة (٥٦٧ هـ). كان ثقة متقداً بارعاً في العربية دينًا خيراً^{٤٤}.
٥. الموفق بن أحمد بن محمد بن أبي سعيد إسحاق، أبو المؤيد، المكي المعروف بأخطب خوارزم. كان فقيهاً أديباً، له خطب وشعر، أصله من مكة، أخذ العربية عن الإمام الزمخشري بخوارزم، وتولى الخطابة بجامعها، ولد عام (٤٨٤ هـ)، وتوفي عام (٥٦٨ هـ)^{٤٥}.
٦. يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر، أبو يوسف البلخي، ثم الجندي، أحد الأئمة في النحو والأدب، أخذ عن الإمام الزمخشري ولزمه^{٤٦}. ولزمه^{٤٧}.
٧. القاضي أبو المعالي يحيى بن عبد الرحمن بن علي الشيباني، قاضي مكة، وروى عن الإمام الزمخشري كتاب الكشاف بالحرم الشريف^{٤٨}. والملحوظ أن طلبة العلم لدى الإمام الزمخشري عددهم كبير جداً جداً يصعب حصرهم. وكان يغلب عليهم طابع الوفاء للفكر الاعتزالي.

^{٤١} انظر: ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم الأدباء، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١ هـ)، ج٤، ص١٩٧.

^{٤٢} انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج٤، ص٣٢٩.

^{٤٣} انظر: المرجع نفسه، ج٦، ص٢٣٥.

^{٤٤} انظر: ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم الأدباء، ج٥، ص٦٢٢.

^{٤٥} انظر: أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان، ج٥، ص٣٧١.

^{٤٦} انظر: جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج٢، ص٣٥١.

^{٤٧} انظر: تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: فؤاد سيد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦ هـ)، ج٧، ص١٣٨.

وقد أجاز الإمام الزمخشري لكثير من طلبة العلم في عصره، والذين صاروا أئمة أعلام، منهم: زينب بنت عبد الرحمن الجرجاني^{٤٨}، أبو طاهر^{٤٩}، والأديب الوطواط^{٥٠}.
مذهبة وعقيدته

كان الإمام الزمخشري حنفي المذهب في الفروع، ومعتزمي في الأصول، غير متعصب لمذهب الحنفي^{٥١}. وهو واحد من رؤوس المعتزلة ودعاتها الأقوياء، وكان يؤمن بالآيات وفق مذهبة وعقيدته بلحن لا يدركه إلا الخاصة، ويسمى المعتزلة إخوانه في الدين من أفضل الفئة الناجية العدلية^{٥٢}. وقد عاش في بيته تموج بالاعتزال والمعتزلة، وكان لشيخه أبو مضر الضبي، أثر في ترسیخ هذا المذهب لديه، وقد كان شيخه هذا من أئمة المعتزلة وهو أول من أدخل الاعتزال على أهل خوارزم^{٥٣}. كما كان لشيخه أبو السعد الجشمي، وهو شيخه في التفسير أثر كبير أيضًا في ترسیخ المذهب لديه، ولأجل هذا، نقل الإمام الزمخشري الكثير من آراء المعتزلة في كشفه^{٥٤}.

وقد نشأ الإمام الزمخشري متھمساً للاعتزال مذيعاً لتعاليمه، حتى إنه يرى عنه أنه كان إذا قصد صاحباً له واستأذن عليه في الدخول يقول: لمن يأخذ له الإذن: قل له: أبو القاسم المعتزمي بالباب^{٥٥}.

مؤلفاته

^{٤٨} زينب بنت عبد الرحمن بن الحسن الجرجاني الشعري، أم المؤيد، فقيهة، لها اشتغال بالحديث، أخذت عن جماعة من العلماء رواية وإجازة، منهم: أبو القاسم الإمام الزمخشري، ولدت سنة (٥٢٤هـ)، وتوفيت سنة (٦١٥هـ). انظر: أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٣٤.

^{٤٩} الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الخشوعي، أحد الحفاظ المكثرين، وكان شافعياً المذهب لم يكن في آخر عصره مثله، كتب إلى الإمام الزمخشري من الإسكندرية. والإمام الزمخشري يومئذ مجاور بمكة، يستجيزه في مسموعاته ومصنفاته فرد عليه بما لا يشفى الغليل، وتوفي بالإسكندرية سنة (٥٦٧هـ). انظر: المرجع نفسه، ج ١، ص ١٠٥.

^{٥٠} محمد بن محمد بن عبد الجليل بن عبد الملك البلخي، رشيد الدين المعروف بالوطواط. الأديب، الكاتب، الشاعر، كان من نوادر الزمان وعجائبه، وأعلم الناس بدقائق لغة العرب، وأسرار النحو والأدب، وقد كتب إلى الإمام الزمخشري رسالة يستجيزه فيها، ومات بخوارزم سنة (٥٧٣هـ). انظر: ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم الأدباء، ج ٥، ص ٤٣٠.

^{٥١} انظر: محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، (القاهرة: دار الحديث، د.ط، ١٤٢٦/٥٢٠٠٥م)، ج ١، ص ٤٧٤.

^{٥٢} مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ص ٣٨٩. وانظر: محمد علي ايازي، المفسرون حياتهم ومنهجهم، ص ٥٧٣.

^{٥٣} انظر: ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم الأدباء، ج ٥، ص ٤٨٧.

^{٥٤} انظر: الشيرازي، الزمخشري لغوياً ومفسراً، ص ١٥٧.

^{٥٥} انظر: أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٥، ص ١٧٠.

ترك الإمام الزمخشري تراثاً هائلاً من التصانيف في مختلف فنون العلم،
ونذكر منها ما يلي^٦:

١. مؤلفاته في اللغة والأدب

- أساس البلاغة (معجم يهتم بالمجاز والاستعارة).
 - أعجب العجائب في شرح لامية العرب.
 - الأمالي في كل فن.
 - الأمكنة والجبال والمياه والبقاء المشهورة في أشعار العرب.
 - الأنموذج (مختصر من المفصل في النحو).
 - تعليم المبتدى وإرشاد المهدى (جمل في العربية وترجمتها بالفارسية للناشئين).
 - جواهر اللغة.
 - ديوان الزمخشري.
 - ربيع الأبرار ونوصوص الأخبار (مختارات شتى من الأدب والتاريخ والعلوم).
 - شرح أبيات كتاب سبوبيه.
 - شرح بعض مسكلات المفصل.
 - شرح مقامات الزمخشري (النصائح الكبار).
 - صميم العربية.
 - القسطاس.
 - القصيدة البعوضية.
 - المحاجة في الأحادي والأغلوطات.
 - المستقصى في أمثال العرب.
 - المفرد والمركب (أو المؤلف).
 - المفصل في تعليم النحو.
 - مقامات الزمخشري.
 - مقدمة الأدب (معجم عربي فارسي).
 - نوابع الكلم (حكم وأقوال).
- ### ٢. مؤلفاته في الفقه وأصول الفقه
- رؤوس المسائل (في الخلاف الفقهي بين مذهب أبي حنيفة والشافعى).

^٦ محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ١٥.

- شافي العي من كلام الشافعى.

- شقائق النعمان في حقائق النعمان (في مناقب أبي حنيفة).
- المنهاج (في أصول الفقه).

- ضالة الناشر في علم الفرائض.

٣. مؤلفاته في العقيدة والعلوم الإسلامية

- أطواق الذهب، أو النصائح الصغار (في الوعظ والرقائق).

- خصائص العشرة الكرام البررة.
- الرسالة الناصحة.

- مسألة في حكمة الشهادة.

- نزهة المستأنس.

- النصائح الصغار والبوالغ الكبار.

٤. مؤلفاته في القرآن والتفسير

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقوایل في وجوه التأویل.

- الكشف في القراءات.

- نكت الأعراب في غريب الإعراب.

٥. مؤلفاته في السيرة والحديث

- تسلية الضرير.

- ديوان التمثيل.

- ديوان الرسائل.

- سوانح الأمثال.

- الفائق (في غريب الحديث).

- متشابه أسامي الرواية.

- مختصر المواجهة بين أهل البيت والصحابة.

- معجم الحدود.

ومن مؤلفاته الكثيرة المذكورة فيها حوالي ٢٢ كتاباً عن علم اللغة والأدب كالبلاغة والنحو. فهذا دليل على أن الإمام الزمخشري عالم موسوعي بل علامة يتحدث في كل فن وعلم في علوم اللغة والفقه والأصول والعقيدة والتفسير والحديث أو دونها من العلوم التي أعطاها الله تعالى إياه.

ثانيًا: التعريف بتفسير الكشاف
اسم الكتاب وسبب التسمية

اسمه المعروف: **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقوايل** في وجوه التأويل. وأما سبب التسمية به، فالإمام الزمخشري لا يريد من كشافه أن يكشف عن المعاني الظاهرة، وإنما المعاني البعيدة والحقائق الغامضة. وهو بكشافه يريد أن يذكر عيون الأقوايل، ويختار أفضل وأنفس تلك الأقوال المتعلقة بوجوه تأويل القرآن^{٥٧}.

وفي هذا التفسير يكشف لنا الإمام الزمخشري عن جمال القرآن وسحر بلاغته، لما برع فيه من المعرفة بكثير من العلوم، لا سيما ما برع فيه من الأنلام بلغة العرب والمعرفة بأشعارهم، وما امتاز به من الإحاطة بعلوم البلاغة والبيان والإعراب والأدب^{٥٨}.

ويعتبر الكشاف من أكبر كتب المعتزلة التفسيرية الموجودة، ورائدًا في ذلك الاتجاه، وخلاصة دقة لأهم تفاسير المعتزلة^{٥٩}. فإن تفاسير المعتزلة الأخرى لم تصل إلينا، ولكن قسماً من أقوال هذه التفاسير موجود في بطون الكتب الأخرى، ومن هذا التفاسير: تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم (ت. ٢٣٥هـ)، وقاسم بن إبراهيم الرسي (ت. ٤٧٥هـ)، وأبي عليّ محمد بن عبد الوهاب الجبائي (ت. ٣٠٣هـ)، ومحمد بن بحر أبي مسلم الأصفهاني (ت. ٣٠٧هـ)، وأبي القاسم عبد الله بن أحمد البلخي الكعبي (ت. ٣١٩هـ)، وعلىّ بن عيسى أبي الحسن الرمانى (ت. ٣٨٤هـ)، والقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني (ت. ٤١٥هـ)، وأبي يوسف القزويني (ت. ٤٨٣هـ)، ومحمد بن محسن الحكمي الجشمي (ت. ٤٩٤هـ)، وغيرها من التفاسير الأخرى^{٦٠}.

وأما تفسير الكشاف للإمام الزمخشري فبحمد الله تعالى ومشيئته قد وصل إلينا كاملاً وشاملاً لجميع آيات القرآن الكريم، وقد تأثر كثير من المفسرين بدقة بلاغته وفصاحته وبيان إعجاز القرآن في ذلك، وواقع الثناء كثير من ناحيتها.

وهذا التفسير الذي ينتشر إلينا الآن يتكون من ست مجلدة بتحقيق العلماء: المجلد الأول يحتوي فيه البيان عن ترجمة الإمام الزمخشري وتفسيره الكشاف للمحقق، ومقدمة الإمام الزمخشري وتفسير الآية من

^{٥٧} انظر: صلاح عبد الفتاح الخالدي، *تعريف الدارسين بمناهج المفسرين*، ص ٥٤١.

^{٥٨} محمد علي ايازي، *المفسرون حياتهم ومنهجهم*، ص ٥٧٥. وانظر: محمد حسين الذهبي، *التفسير والمفسرون*، ج ١، ص ٤٣٢.

^{٥٩} محمد علي ايازي، *المفسرون حياتهم ومنهجهم*، ص ٥٧٥.

^{٦٠} السحات السيد زغلول، *الاتجاهات الفكرية في التفسير*، (اسكندرية: دار النجاح، ط ٢، ١٩٧٧/١٣٩٧هـ)، ص ١٨٨.

سورة الفاتحة إلى سورة آل عمران، والمجلد الثاني يحتوي فيه التفسير من سورة النساء إلى سورة الأنفال، والمجلد الثالث يحتوي فيه التفسير من سورة التوبة إلى سورة الكهف، والمجلد الرابع يحتوي فيه التفسير من سورة مريم إلى سورة الروم، والمجلد الخامس يحتوي فيه التفسير من سورة لقمان إلى سورة القمر، والمجلد السادس وهو الأخير يحتوي فيه التفسير من سورة الرحمن إلى سورة الناس.

الدافع إلى تأليف الكشاف

ذكر الإمام الزمخشري في فاتحة كشافه ما دعاه إلى تصنيفه، فبين أن بعض إخوانه في الدين، يعني في مذهب الاعتزاز، اجتمعوا إليه وسألوه أن ي ملي عليهم الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوال، واستشفعوا عليه بكل عظيم، إلى أن رحل إلى مكة، وهو مع كل هذا يستعفي، حتى قابل الأمير الشريف أبا الحسن بن وهاس، فصادف منه رغبة كرغبة من سأله الإقدام، فلم يملك إلا الإذعان وتلبية أمر الإمام. ولقد أنهى تفسيره كما يقول في مقدار مدة خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وكان يقدر تمامه في أكثر من ثلاثة سنة.^{٦١}

منهج الإمام الزمخشري في الكشاف

كان من أهم معالم منهجه أن يبدأ باسم السورة، ثم يبين مكيها ومدنيها، ثم يبين معناها، وذكر أسمائها إن روی لها أسماء أخرى، مع الإشارة إلى فضلها، ثم يدخل في قراءتها ولغتها، ونحوها وصرفها واشتقاتها وغيرها من العلوم العربية، ثم يشرع في الشرح والبيان والتفسير، ونقل الأقوال، والاحتجاج، والرد على من خالقه.^{٦٢}

ويفيض في بيان القراءات ووجوهاها، واختلاف معاني الأسلوب القرآني نتيجة لها، ولا ينسى في تفسيره ثقافته النحوية التي كان الإمام الزمخشري إماماً فيها، كما أنه يكثر من بيان الإعراب ووجوه النحو ويفيض في هذا الإضمار، ويكثر الاستشهاد ببلاغة القرآن الكريم بشعر المحدثين وكلامهم.^{٦٣}

^{٦١} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ١٩.

^{٦٢} محمد علي ايازي، المفسرون حياتهم ومنهجهم، ص ٥٦٣.

^{٦٣} المرجع نفسه.

وأما في آيات الأحكام وما يتعلق بالفقه، فإن الإمام الزمخشري يتعرض إلى حد ما إلى المسائل الفقهية من دون تعصب لمذهبه الحنفي^{٦٤}. ويمكن أن ننظر مباشرةً لهذا المنهج من خلال هذه النماذج التالية:

١. كان الزمخشري يبتدئ تفسيره للسورة بذكر اسمها وعدد آياتها، وما إذا كانت مكية، كما في سورة المدثر قوله: "سورة المدثر مكية، وهي ست وخمسون آية"^{٦٥}، أو مدنية: كما في سورة البقرة قوله: "سورة البقرة مدنية، وهي مائتان وست وثمانون آية"^{٦٦}. وقد يقع حولها الخلاف في نزولها وعدد آياتها فلا يفوت ذكره، مثل سورة محمد، فهي: "مدنية عند مجاهد، وقال الضحاك وسعيد بن جبير مكية، وهي سورة القتال، وهي تسع وثلاثون آية، وقيل ثمان وثلاثون آية، نزلت بعد الحديد"^{٦٧}. وقد يفصل أكثر حتى يذكر الآيات المكية والمدنية من السورة، كما في سورة المائدة مثلاً فهي: "مدنية، إلا آية (٣) فنزلت بعرفات في حجة الوداع..."^{٦٨}، بعدها يشرع في التطرق إلى معنى الآيات، الواحدة تلو الأخرى حتى يصيّبها كلها.
٢. يستعين في الكشف عن معاني الآيات بما هو مناسب للتوضيح والإبارة من قواعد نحوية وإشارات لغوية وقرائن بلاغية.
٣. يستخدم أسلوب المناقشة في كشف بعض المعاني، لغرض استدراج المتلقي لتقبل بعض المسائل المتعلقة بها، بطريقة افتراضية يدعوها بعضهم "الفنقة"^{٦٩}، في قوله: "إِنْ قَلْتَ...، قُلْتَ... كَوْلَهُ فِي تَفْسِيرِ آيَةِ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]: إِنْ قَلْتَ: بِمْ تَعْلَقَتِ الْبَاءُ؟ قُلْتَ: بِمَحْذُوفٍ، تَقْدِيرٍ: بِسَمِ اللَّهِ أَقْرَأْ وَأَتْلَوْ، لَأَنَّ الَّذِي يَتْلُو التَّسْمِيَّةَ مَقْرُوءٌ كَمَا أَنَّ الْمَسَافِرَ إِذَا حَلَّ أَوْ ارْتَحَلَ فَقَالَ: بِسَمِ اللَّهِ وَالْبَرَكَاتِ، كَانَ الْمَعْنَى: بِسَمِ اللَّهِ أَحَلَّ وَبِسَمِ اللَّهِ أَرْتَحَلَ"^{٧٠}. قوله في تفسير الآية: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١] "إِنْ قَلْتَ: كَيْفَ اتَّصلُ هَذَا بِاسْتَعْجَالِهِمْ؟ قُلْتَ: لَأَنَّ اسْتَعْجَالَهُمْ اسْتَهْزَاءٌ وَتَكْذِيبٌ وَذَلِكَ مِنَ الشَّرِكِ"^{٧١}. وكانت هذه الطريقة علامة ثابتة في مناقشه التي يتم

^{٦٤} انظر: محمد حسين الذهبي، *التفسير والمفسرون*، ج ١، ص ٣٩٩.

^{٦٥} انظر: محمود بن عمر الزمخشري، *الكتشاف*، ج ٦، ص ٢٥١.

^{٦٦} المرجع نفسه، ج ١، ص ١٢٨.

^{٦٧} المرجع نفسه، ج ٥، ص ٥١٤.

^{٦٨} المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٩٠.

^{٦٩} انظر: صبحي الصالح، *مباحث في علوم القرآن*، (بيروت: دار العلم للملايين، ط ١٩٧٧م)، ص ٢٩٤.

^{٧٠} انظر: محمود بن عمر الزمخشري، *الكتشاف*، ج ١، ص ١٠٠.

^{٧١} المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤٢٢.

بموجبها توجيه العقول إلى معاني غفلة، أو يستهدفها يرى أنه من اللائق أن يعرفها المتألق، أو لكونه يفترض مثل هذه الأسئلة من المتألق فيبادر بها.

٤. يسلك منهاج المفسرين الأثريين النقليين في تفسيره لبعض الآيات، وبالتحديد في الآيات التي يؤيد ظاهرها القواعد الاعتزالية، أو في الآيات التي لا تمس هذه القواعد بخروجها عنها أو اتهامها لها بوجه من الوجه. فيفسر القرآن بالقرآن في مواضع كما فعل مع لفظة الكافرون في الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبْيَعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، بأن الله عَزَّلَ أراد: "التاركون الزكاة هم الظالمون، فقال: ﴿وَالْكَافِرُونَ﴾": للتغليظ، كما قال في آخر آية الحج: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ مكان: ومن لم يحج...^{٧٢}. وفي قوله عَزَّلَ: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَإِنَّمَا مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَآةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨] نهوا أن يولوا الكافرين لقرابة بينهم أو صدقة أو غير ذلك من الأسباب التي يصادق عليها ويتعاشر، وقد كرر ذلك في القرآن ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [المائدة: ٥١]، ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، هذا فيما لا يمس الاعتزال لا بالضد ولا بالموافقة. أما إن كان معنى الآية المتبادر هو غير ما تعرف عليه المذهب الاعتزالي، فإنه يسلك نفس المسلك مع حرص شديد على تأكيد وتضفيير معاني الآيات الموافقة لمذهبة، وتضعييف وتضليل لوجاهة المعاني المناقضة له. وفي هذا المضمار، قد يستشهد أيضًا بالأحاديث النبوية وكلام أعلام الصحابة والتابعين في تفسير آيات السور، ففي الآية: ﴿ثُمَّ كُلِّي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبْلَ رَبِّكِ ذُلْلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ الْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَا يَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٦٩] لا يتعدى المعنى الحرفي للآية مستشهادًا بالمؤثر؛ فعن النبي عَزَّلَ أن رجلاً جاء إليه فقال: إن أخي يشتكي بطنه، فقال: اذهب واسقة عسلاً، فذهب ثم رجع فقال: قد سقيته بما نفع، فقال: اذهب واسقة عسلاً، فقد صدق الله عَزَّلَ وكذب بطناك، فسقاوه فشفاه الله عَزَّلَ فبراً، لأنما

^{٧٢} المرجع نفسه، ج ١، ص ٤٨٠.

نشط من عقال. وعن عبد الله بن مسعود: «العسل شفاء من كل داء، والقرآن شفاء لما في الصدور، فعليكم بالشفاءين: القرآن والعسل»^{٧٣}. ففراه كيف يحمل الآية على ظاهرها دون أن يتحمل عناء تأويلها، أو تفنيد محتواها عقلاً، لأنه غني عن الوقوف عندها إذ لا تمس بمعتقدات المعتزلة لا من بعيد ولا من قريب، فيتبع سبل المتأور يقتصر على نفسه الجهد والحيلة، وله في ذلك غاية لطيفة وهي كسب تعاطف السنين وأصحاب الظاهر والاتباع والنقل، خاصة حين تعمد اجتناب كثير القول والتقصيل، فكما ستحت له الفرصة بهذه أو شبيهتها إلا واستغلها أيّما استغلال. ويتبادر إلى الأذهان بتصرفة هذا أنه يؤثر النقل في مواطن الحق على أي اعتبار آخر، لاسيما في مثل هذا المعنى الذي لا يتعلق بالاعتزال لا إيجاباً ولا سلباً، أما مثل صنيعه في الآية السابقة، فلا يتقطن إليه أحد في كونه انزياح غرضي عن المسار الذي اعتمد في تفسيره.

٥. يبيّن الناسخ والمنسوخ من الآيات، مثل ذلك تطرقه للآيات: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهُدُوَا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوَا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥] قال: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾: قيل معناه: فخلدو هن محبوسات في بيوتكم، وكان ذلك عقوبتهن في أول الإسلام، ثم نسخ بقوله: ﴿الرَّازِيَةُ وَالرَّازِنِي فَاجْلِدُوَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةً جَلْدٌ﴾ [النور: ٢]^{٧٤}، أي حكم الآية الأولى أبطله حكم الآية الثانية، واستقرار الحكم لذلك يكون تبعاً لنص الثانية، فيصبح الحكم المعمول به والمعترض به هو الجلد مائة جلد. ويحمل الحديث عن السورة أحياناً فيما إذا كانت الأحكام المتضمنة فيما منسوخة أم لا، فتحدث في هذا الموضوع عن سورة المائدة فقال: "قيل: هي محكمة، وعن النبي ﷺ: «المائدة من آخر القرآن نزولاً، فأحلوا حلالها وحرموا حرامها»، وقال الحسن: «ليس فيها منسوخ»، وعن أبي ميسرة: «فيها ثمانية عشرة فريضة وليس فيها منسوخ»^{٧٥}، ومبثث الناسخ والمنسوخ مadam يتعلق بالأحكام فإن معرفته يعين على تقدير الأحكام الفقهية والحدود والآيات التدرج في التشريع، وللإمام الزمخشري في ذلك باع لا يخفى على أحد.

^{٧٣} المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤٥١-٤٥٢.

^{٧٤} المرجع نفسه، ج ٢، ص ٤٠-٤١.

^{٧٥} المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٩٢-١٩٣.

٦. يشير إلى المسائل الفقهية والأحكام المستنبطه من الآية وآراء العلماء في ذلك. ورغم كونه حنيفًا في الفروع إلا أنه لم يكن يتعصب لمذهبه ذاك كما يفعل حينما يتعلق الأمر بمذهبه في الأصول، فهو يتحدث عن حكم البسمة ورأي العلماء فيه، فيذهب إلى أن قراء المدينة والبصرة والشام وفقهاً لها على أن التسمية ليست بآية من الفاتحة، ولا من غيرها من السور، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن تابعه، ولذلك لا يجهر بها عندهم في الصلاة، وقراءة مكة والكوفة وفقهاً لها على أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة، وعليه الشافعي وأصحابه رحمهم الله تعالى، لذلك يجهرون بها، وعن ابن عباس: من تركها فقد ترك مائة وأربعة عشرة آية من كتاب الله تعالى^{٧٦}. ثم إن الجاهل بمذهبه الفقهي بأنه حنفي ليستبعد أن يكون كذلك لو أراد أن يستخلصه من كلامه هذا، فقد بلغ به التجدد إلى سرد المأثور الذي ينصر به غير ما ذهب إليه إمام مذهبة أبو حنيفة، وهي حسنة تضاف إلى سجله العلمي.

٧. يبيّن أوجه القراءات في الآية ويستعين بذلك في توضيح معنى الآية، ويقوم ببيان الفرق بين القراءات وما يستتبع ذلك من اختلاف في معنى الآية، ثم يختار الآية التي يرى أنها تجري والنسق المعنوي للقرآن في مضمار واحد، بحيث تحفظ على الأسلوب القرآني جماله وقوته معناه، ﴿وَقَالُوا أَئِذَا ضَلَّنَا فِي الْأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ﴾ [السجدة: ١٠]، وقرأ: أَئِنَا وَأَنَا على الاستفهام، وقرأ علي وابن عباس^{٧٧}: ضلّنا: بكسر اللام، وقرأ الحسن^{٧٨}: ضلّنا من صلّ اللحم إذا أنتن^{٧٩}. وفي الآية، يعرض إلى الاختلافات الطفيفة بين القراءات ومدلولها، في الآية ﴿قَالَ بَصَرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثْرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦] قرئ: ﴿بَصَرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾: بالكسر، والمعنى: علمت ما لم تعلموه، وفطنت ما لم تقطنو له، قرأ الحسن: ﴿قَبْضَةً﴾ بضم القاف، وهي اسم المقبض كالغرفة والمضغة، وقرأ أيضًا: فقبضت قبضة بالصاد المهملة، فالضاد: بجمع الكف، والصاد: بأطراف الأصابع، ونحوهما: الخضم والقضم: الخاء بجمع الفم، والقاف: بـمقدمة^{٨٠}^{٧٨}. وعرف عنه تسخير القراءات لغرض يخدم معتقده المعتزلي دون هوادة، فلما احتجت المعتزلة

^{٧٦} المرجع نفسه، ج ١، ص ٩٩.

^{٧٧} المرجع نفسه، ج ٥، ص ٣٠.

^{٧٨} المرجع نفسه، ج ٤، ص ١٠٦.

على استحالة رؤية الله تعالى بالآية الكريمة ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ردت السنة على أن الرؤية غير الإدراك فاحتاجوا هم بدورهم بهذه الآية ﴿فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾ [الشعراء: ٦١] على أن الإدراك في قول أتباع موسى ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾ غير معنى الرؤية، فهو بمعنى اللحاق، فتذكر الإمام الزمخشري لهذا المعنى ولها هذا اللفظ في هذا الموضع من الآية، بتبني القراءة التي ترفع عنه الحرج دفعه واحدة إذ يكفيه أن يثبت تداول هذه القراءة حتى يدحض حجة فرقاة السنة، فيقول عن قراءة وهي التي تساعده على تجاوز المأزق: وقرئ: ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾، بتشديد الدال وكسر الراء، من ادرك الشيء إذا تتابع فبني، ومنه قوله: ﴿بَلِ ادْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ [النمل: ٦٦]، والمعنى: إنا لمتابعون في الهلاك على أيديهم، حتى لا يبقى منا أحد^{٧٩}. فنزوءه إلى إيراد أوجه القراءات لم يكن ترفاً منه إطناباً، لكن له في الغالب دلالة الانتصار للمذهب الاعتزالي بإعلاء وتقدير القراءة التي من شأنها تحافظ على التصور الاعتزالي لتوالد معاني الآيات القرآنية.

٨. اعتمد في تفسيره كباقي التقاسير على الأحاديث الضعيفة والقصص الإسرائيلية، وأورد حتى أحاديث موضوعة في باب فضائل السور، تقريباً في كل ختام تفسير أي سورة. كاستشهاد بقول الرسول ﷺ في فضل سورة آل عمران: «من قرأ سورة آل عمران أعطي بكل آية منها أماناً على جسر جهنم»^{٨٠}.

٩. تبني طريقة تعليمية في عرض أفكاره، لتسهيل استيعابها وتقبلها القبول الحسن، لأن طبع الإنسان ينفر من التعقيد والتعصب، ويميل إلى البساطة الجاهز، فالإمام الزمخشري لم يكن نخبوياً في خطابه ولا في طريقة نقاده أو عرضه، يحاول دوماً أن ينطلق مما هو متعارف ومتفق عليه، ثم يبني عليه إثباتاته.

١٠. جعل الآيات القرآنية المواقف ظاهرها لمذهب الاعتزال محكمة وبالتالي تعامل معها في حدود حرفيتها وإثبات جدارتها دون بعيد منها، والمخلافة لأصول الاعتزال متشابهة ومن ثم وجوب إيجاد الوجه الذي تحتمله

^{٧٩} المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٩٥.

^{٨٠} المرجع نفسه، ج ١، ص ٦٨٤. أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات. انظر: المحقق، هامش الكشاف، نفس الصفحة.

الآلية ويكون مناسباً لمقتضى آراء الاعتزال، "وهذا النحو في التفسير هو ما عرف بالتأويل".^{٨١}

هذا في العموم هو المنهج الذي اتكأ عليه الإمام الزمخشري في تفسيره، وهو منهج كما يتضح من العرض السابق أنه استقصائي لكل دلالة تستقره، ولكل حكم فقهي يستخلصه، ولكل مسألة أو قضية لغوية أو نحوية أو بلاغية يتتبّع إليها فيحاول الفصل فيها.

ثالثاً: آراء العلماء فيما مميزات الكشاف

هذا التفسير له مميزات، فهي تأتي على هذا النحو:

١. خلوه من الحشو والتطويل.

٢. سلامته من القصص الإسرائيلي غالباً، فإنه مقلّ في ذكر هذه الروايات، وما يذكره في ذلك، إما أن يصدره بلفظ روبي، وإما أن يفوض علمه إلى الله عَزَّلَهُ، كما فعل في قصة داود وسليمان^{٨٢}، ولكن قد توجد فيه الموضوعات التي لا تدرك بالعقل، وذلك مثل الحديث الطويل المروي في فضائل السور^{٨٣}، وكذلك ما روي في قصة السيدة زينب بنت جحش^{٨٤}، وقد يذكر بعض الإسرائيليات ولا يفندها مثل ما ذكره في قصة ياجوج ومأجوj^{٨٥}.

٣. اعتماد في بيان المعاني على لغة العرب وأساليبهم في الخطاب.

٤. عنایته الفائقة بالإبانة عن أسرار الإعجاز القرآني بطريقة فنية قائمة على الذوق الأدبي.

٥. اتباعه طريقة السؤال: "إن قلت"، ويقول في الجواب: "قلت"،

وهي طريقة من طرق التشويق في التعليم وترسيخ المعاني في النفس.^{٨٦}

بعض المؤاذنات على الكشاف

كل كتاب في الدنيا لا يخلو من عيوب ومخاطر، وهذا الأمر يمشي على طريقة تفسير الكشاف، ومن هذه المأخذ اخترنا ما يلي:

^{٨١} مصطفى الصاوي الجوني، منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، (مصر: دار المعرفة، ط، ٢٥١١٩هـ)، ص ١٠٧.

^{٨٢} انظر: محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج، ٥، ص ٢٥٢، ٢٦٨، وص ٦٨٥.

^{٨٣} انظر: المرجع نفسه، ج، ١، ص ٦٨٥.

^{٨٤} انظر: المرجع نفسه، ج، ٥، ص ٧١.

^{٨٥} انظر: المرجع نفسه، ج، ٣، ص ٦١٣.

^{٨٦} محمد علي ايازي، المفسرون حياتهم ومنهجهم، ص ٥٧٩.

١. تأويله للفظ القرآني بما يتفق ومذهبه

من أهم العيوب التي أخذت على الإمام الزمخشري أنه كان يتصرف في المعاني اللغوية بما يتفق مع مذهبة الاعتزالي. ومن ذلك، تفسيره لقوله عَجَلَ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]. فهذه الآية تثبت رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، ورغم ذلك رد الإمام الزمخشري هذا المعنى وذهب إلى أن معنى "ناظرة": منتظرة، فاختصاصه بنظرهم إليه لو كان منظوراً إليه محال، فوجب حمله على معنى يصح معه الاختصاص. والذي يصح معه أن يكون من قول الناس: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي. يريد معنى التوقع والرجاء، ومنه قول القائل: وإذا نظرت إليك من ملك، والبحر دونك زدتني نعماً^{٦٧}. وهذا يجعله غير موضوعي في الحكم على الأشياء، فهو يكاد يلوي عنق نص اللغة وقواعدها نصرة لمذهبة الاعتزالي.

٢. إيهاله في التأويل بالتمثيل والتخيل

كان الإمام الزمخشري إذا حاصره النص القرآني، حاول حمله على التخيل، فيراه عند تعرضه لقوله عَجَلَ: ﴿وَسَعَ كُرْسِيُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا يَئُودُه حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْغَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. يذكر أربعة أوجه في معنى "الكرسي"، يقول في معانيها: أولاً: إن كرسيه لم يضق عن السماوات والأرض لبسالته وسعته، وما هو إلا تصوير لعظمته وتخيل فقط، ولا كرسي ثمة، ولا قعود، ولا قاعد، قوله عَجَلَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]. من غير تصور قبضة وطي ويمين، وإنما هو تخيل لعظمة شأنه، وتمثيل حسن، إلا ترى إلى قوله عَجَلَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]. وثانياً: وسع علمه وسمى العلم كرسياً تسمية بمكانه الذي هو كرسي العالم. وثالثاً: وسع ملكه تسمية بمكانه الذي هو كرسي الملك. ورابعاً: ما روي أنه خلق كرسياً هو بين يدي العرش دونه السموات والأرض، وهو إلى العرش كأصغر شيء^{٦٨}.

٣. حمله للآيات المتشابهات على المحكمات إذا تصادمت مع مذهبة

^{٦٧} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٢٠.

^{٦٨} المرجع نفسه، ج ١، ص ٤٨١.

الآيات المحكمة عند الإمام الزمخشري هي التي يتطرق ظاهرها مع مذهبه في الاعتزال. أما تلك التي يتعارض ظاهرها مع عقیدته الاعتزالية فمن المتشابهات، وعنده أن هذه المتشابهات ينبغي صرفها عن ظاهرها، وتؤول لها يحملها إلى معنى يتفق وما تقول به المعتزلة حتى يزول بذلك التعارض^{٨٩}. ومن ذلك، تفسيره لقوله ﷺ: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحْشَأْهُمْ قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمْرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨]، ويقول: "إنه ﷺ لا يأمر بها، لأن فعل القبيح مستحيل عليه لعدم الداعي، وجود الصارف فكيف يأمر بفعل".^{٩٠} واضح من ذلك أنه يلتزم عقيدة المعتزلة التي تذهب إلى أن الله ﷺ لا يريد فعل القبيح، وهذه الآية عند الإمام الزمخشري من المحكمات، وهو يأخذ بظاهرها، ويحمل عليها قوله ﷺ: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ تُهْلِكَ قَرْيَةً أَمْرَنَا مُثْرِفِيهَا فَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]، فيقول في تفسيرها: "أمرناهم بالفسق ففعلوا، والأمر مجاز؛ لأن حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم: افسقوا، وهذا لا يكون فبني أن يكون مجازاً".^{٩١} فهو يرى أن الآية الأولى محكمة، والآية الثانية متشابهة، فلا بد من حمل الثانية على الأولى ليتفق المعنى ويتحدد المراد.

فمما تقدم، تبين لنا أن الإمام الزمخشري قد فسر الآيات القرآنية على وفق أصول المذهب الاعتزالي، يظهر لنا من خلال ما سبب أن الإمام الزمخشري ما ترك من وسيلة تمكن أن تنصر مذهبة إلا استخدمها فهو يؤوّل كل آية بغير من معانيها حتى تتوافق مع أصول مذهبة ومعتقداته الاعتزالي.

عنابة العلماء بتفسير الكشاف

اعتمد على تفسير الكشاف الكثير من المفسرين الذين جاؤوا بعده، ومنهم: فخر الدين الرازي في تفسيره مفاتيح الغيب^{٩٢}، والقمي النيسابوري في

^{٨٩} السحات السيد زغلول، الاتجاهات الفكرية في التفسير، ص ١٩٠.

^{٩٠} انظر: محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٤٣٢.

^{٩١} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص ٥٠٠.

^{٩٢} أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسين بن على، التميمي، البكري، الطبرستان، الرازي، الملقب بفخر الدين، والمعروف بابن الخطيب، الشافعي، ولد سنة (٥٤٤هـ)، كان رحم الله فريد عصره، ومتكلم زمانه، جمع كثيراً من العلوم ونبغ فيها، فكان إماماً في التفسير والكلام، والعلوم العقلية، وعلوم اللغة، وتوفي سنة (٦٠٦هـ). انظر: محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٤٨.

تفسيره غرائب القرآن ورثائب الفرقان^{٩٣}، وأبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط^{٩٤}، وغيرهم. وأخذوا من الكشاف بعض توجيهاته البينية ولطائفه البلاغية، ومنهم من ناقشه ورد عليه تأويله للآيات بما يتفق مع مذهبه الاعتزالي^{٩٥}.

وقد وضع علماء أهل السنة حواشي على تفسير الكشاف، ومن أشهرها: حاشية فتوح الغيب في الكف عن قناع الريب للعلامة شرف الدين حسن بن محمد الطبيبي، والانتصاف من الكشاف للقاضي أحمد بن محمد بن منصور المنير المالكي الإسكندراني، وحاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي في بيان اعتزاليات الكشاف، والكافي الشاف في تحرير أحاديث الكشاف للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو مختصر من رسالة في تحرير أحاديث الكشاف للإمام أبي محمد الزيلعي^{٩٦}، فجزاهم الله بِعَجَلٍ خير الجزاء.

ووصل إلينا الآن كتب تتعلق بتفسير الكشاف، منها: تعريف الدارسين بمناهج المفسرين للدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي، والتفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي، والمفسرون حياتهم ومنهجهم لمحمد عليّ ايازي، ومنهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه لمصطفى الصاوي الجوني، وغيرها الكثير، فجزاهم الله بِعَجَلٍ خير الجزاء.
فذلك من وجوه عناية العلماء بتفسير الكشاف الذي ثبت لدينا بعد الدراسة أن الكشاف تفسير جليل قدّره العلماء المتقدمون والمتاخرون، والله بِعَجَلٍ بكل شيء عليم.

ثناء ونقد العلماء على ما فيه من الاعتزال

كان الإمام الزمخشري واسع العلم، رأساً في البلاغة العربية والمعاني والبيان، وقد شهد له بذلك عدد من العلماء:

^{٩٣} الإمام الشهير، والعلامة الخطير، نظام الدين، بن الحسن بن محمد بن الحسين، الخراساني النيسابوري، المعروف بالنظام الأعرج، أصله وموطن أهله وعشيرته مدينة قم، وكان منشأه وموطنه بديار نيسابور، كان رحم الله من أساطين العلم بنисابور، ملماً بالعلوم العقلية، جامعاً لفنون اللغة العربية، له القدم الراسخ في صناعة الإنشاء، والمعرفة الوافرة بعلم التأويل والتفسير. انظر: المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٧٥.

^{٩٤} أثير الدين، محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان، الأندلسي، الغرناطي، الحياني، الشهير بأبي حيان، المولود سنة (٦٥٤هـ)، والمتوفى بمصر سنة (٧٥٤هـ). انظر: المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٧١.

^{٩٥} صلاح عبد الفتاح الخالدي، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، ص ٥٤٢.

^{٩٦} المرجع نفسه، ص ٥٤٥.

١. قال السمعاني^{٩٧}: "كان يضرب به المثل في علم الأدب والنحو، لقى الأفضل والكبار، وصنف تصانيف في التفسير، وشرح الأحاديث، وفي اللغة".^{٩٨}

٢. قال ياقوت الحموي^{٩٩}: "كان إماماً في التفسير، والنحو واللغة، والأدب، واسع العلم، كبير الفضل متفنناً في علوم شتى".^{١٠٠}

٣. قال القبطي^{١٠١}: "كان الإمام الزمخشري أعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه، وأكثرهم اكتساباً واطلاعاً على كتبها، وقد صنف التصانيف المفيدة فيها، وكان على دراية بأنساب العرب، تضرب إليه أكباد الإبل، وما دخل بلداً إلا اجتمعوا وتلمذوا له واستفادوا منه".^{١٠٢}

٤. قال الذهبي^{١٠٣}: "العلامة كبير المعتزلة، النحوي، صاحب الكشاف والمفصل، كان رأساً في البلاغة والعربية، والمعاني والبيان، وله نظم جيد".^{١٠٤}

٥. قال ابن حجر^{١٠٥}: "إنه صالح، لكنه داعية إلى الاعتزال".^{١٠٦}

^{٩٧} الإمام الحافظ أبو سعد عبد الكريم بن محمد أبي المظفر السمعاني، الخرساني المروزي. ولد بمرو سنة (٥٥٦هـ)، وطاف كثيراً من البلدان، وأخذ عن كثير من المشايخ، توفي سنة (٥٦٢هـ). من تصانيفه الكثيرة: الأنساب، تاريخ مرو في عشرين مجلداً، معجم البلدان. انظر: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، ص ٤٥٦.

^{٩٨} انظر: السمعاني، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن المعلم، (بيروت: محمد أمين دمج، ط ٢، ١٤٠٠هـ) ج ٦، ص ٢٩٧.

^{٩٩} ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، أبو عبد الله، شهاب الدين، مؤرخ ثقة، من أئمة الجغرافيين ومن العلماء باللغة والأدب، ولد سنة (٥٧٥هـ)، وتوفي سنة (٦٢٦هـ). من تصانيفه: معجم البلدان، ومعجم الأديباء، وأخبار المتتبلي. انظر: أبو العباس أحمد بن محمد بن خلakan، وفيات الأعيان، ج ٦، ص ١٢٧.

^{١٠٠} انظر: ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم الأديباء، ج ٥، ص ٤٨٩.

علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القبطي أبو الحسن جمال الدين، وزير مؤرخ من الكتاب، كان صدراً محششاً، جماعاً للكتب لم يكن لها دار ولا زوجة، توفي بحلب عام (٦٤٦هـ). من تصانيفه: إنباه الرواة، والدر الشمين، وأخبار مصر، وتاريخ اليمن. انظر: المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٨١.

^{١٠١} انظر: أبو الحسن على بن يوسف القبطي، إنباه الرواة على أنباه النهاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٠٦هـ)، ج ٣، ص ٢٦٦.

^{١٠٢} هو الإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله. محدث عالمة محقق من كبار المؤرخين، تركماناني الأصل، ولد سنة (٦٧٣هـ) بدمشق. وسمع بها وبحلب وبنابلس ومكة من جماعة وسمع منه خلق كثير، وتوفي بدمشق في الثالث من ذي القعدة سنة (٧٤٨هـ). من تصانيفه الكثيرة: تاريخ الغسلام الكبير، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، طبقات الحفاظ، سير أعلام النبلاء. انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان الملة الثامنة، (حیدر آباد: دن، د.ط، ١٩٤٥هـ/١٩٥٠م)، ج ٣، ص ٣٣٦.

^{١٠٣} انظر: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، ص ١٥١.

^{١٠٤} شهاب الدين أحمد بن علي محمد بن حجر العسقلاني الشافعي، ولد بمصر سنة (٧٧٣هـ)، هو شيخ الإسلام، أمير المؤمنين في الحديث، وصار حافظ الإسلام وحجة الأعلام ومحى السنة ورحل الناس إليه من الأقطار، وله تصانيف كثيرة مشهورة منها: فتح الباري في شرح صحيح البخاري. وتوفي سنة (٨٥٢هـ). انظر: نعمان خير الدين الشهير بابن الألوسي البغدادي، جلاء العينين في محاكمة الأحمدية، (مصر: مطبعة المدنى، د.ط، د.ت)، ج ١، ص ٣٦.

^{١٠٥} انظر: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، لسان الميزان، (بيروت: مؤسسة الأعلمي، ط ٢، ١٣٩٠هـ) ج ٦، ص ٤.

٦. قال السيوطي^{١٠٧}: "كان واسع العلم، وكثير الفضل، وغاية في الذكاء وجودة القرية، ومتقنًا في كل علم، معتزلياً قويًا في مذهبها، مجاهراً به، داعياً إليه، علامة في الأدب والنحو"^{١٠٨}.

بعد هذا العرض، ثبت لنا أن الإمام الزمخشري كان حريصاً على طلب العلم رغم أن رجله مقطوعة. وبالجملة، فإن الإمام الزمخشري لم يغبط عليه غير مذهبة في الاعتزال، وهو مأخذ كبير.

^{١٠٧} عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سايب الدين، الخضري، السيوطي، حافظ، مؤرخ أديب، له نحو (٦٠٠) مصنف، ولد عام (٥٨٤٩هـ)، ونشأ في القاهرة يتيمًا، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس فألف أكثر كتبه، من تصانيفه: الإنقاذ في علوم القرآن، والأشبه والنظائر، وتدريب الرواية، وبغية الوعاة. انظر: محمد بن عبد

الرحمن السخاوي، الضوء الالمعن لأهل القرن التاسع، (مصر: د.ن، د.ط، ١٣٥٥هـ)، ج ٤، ص ٦٥

^{١٠٨} انظر: جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج ٢، ص ٢٧٩.

الفصل الثالث

تفسير الإمام الزمخشري للآيات القرآنية المتعلقة بالشفاعة الأخرى

أولاً: الآيات الواردة في إثبات الشفاعة والشفيع

هناك آيات كثيرة تثبت الشفاعة والشفيع بوسائل عديدة، وعملي في هذا المبحث ينحصر في ذكر الآية الكريمة، ثم أبين رأي الإمام الزمخشري فيها محدوداً في إثبات الشفاعة والشفيع، ثم أقارنه برأء من المفسرين الآخرين من أهل السنة والجماعة.

الآيات التي تقرر الشفاعة بالولاية

١. قوله ﷺ: ﴿قُل لَّهُ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [الزمر: ٤٤]. قال الإمام الزمخشري: "أي هو مالكها، فلا يستطيع أحد شفاعة إلا بشرطين: أن يكون المشفوع له مرتضى، وأن يكون الشفيع مأذوناً له"^١.

وقال الإمام الرازبي: "في يوم القيمة لا يملك أحد شيئاً ولا يقدر أحد على الشفاعة إلا بإذن الله ﷺ، فيكون الشفيع في الحقيقة هو الله ﷺ الذي يأذن في تلك الشفاعة"^٢.

ذكر الإمام الزمخشري في هذه الآية الكريمة أن الله ﷺ هو مالك الشفاعة جميعاً، فلا يشاركه فيها غيره على الإطلاق. ثم ذكر أنه لا يمكن لأحد أن يشفع غيره إلا بشرطين لا ثالث لهما: أولاً: أن يكون المشفوع له يرضى عنه الله ﷺ. وثانياً: أن يكون الشفيع قد أخذ الإذن من عند الله ﷺ. لكن الإمام الرازبي ذكر شيئاً غير مخالف لرأي الإمام الزمخشري، وهو أن الشفيع في كل الأحوال هو الله ﷺ، لأنه لا يقدر على فعل الشفاعة أحد إلا الله ﷺ أو فيه يأذن له ﷺ من عباده. وهنا أرى أن لا تناقض بين الرأيين.

٢. قوله ﷺ: ﴿الَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾

^١ محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٥، ص ٣٠٩.

^٢ فخر الدين الرازبي، مفاتيح الغيب، ج ٢٧، ص ٢٨٥.

[السجدة:٤]. قال الإمام الزمخشري: "بِيَّنَ اللَّهُ عَجَلَ أَنَّ الْوَلَايَةَ وَالشَّفَاعَةَ لَهُ، فَهِيَ لَا تَجُوزُ لِغَيْرِهِ، وَهَذِهِ الْآيَةُ عَلَى مَعْنَيَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّكُمْ إِذَا جَاؤُتُمْ رَضَاهُ لَمْ تَجِدُوا لِأَنفُسِكُمْ وَلِيَّاً، أَيْ نَاصِرًا يُنَصِّرُكُمْ وَلَا شَفِيعًا يُشْفِعُ لَكُمْ. وَالثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ عَجَلَ وَلِيَّكُمُ الَّذِي يَتَوَلَّ مَسَالِحَكُمْ، وَشَفِيعَكُمْ أَيْ نَاصِرًا يُنَصِّرُكُمْ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، لَأَنَّ الشَّفِيعَ يُنَصِّرُ الْمَشْفُوعَ لَهُ"٣.

وقال الإمام الألوسي: "﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ﴾ أَيْ مَا لَكُمْ مَجاوزِينَ اللَّهِ عَجَلَ أَيْ رَضَاهُ عَجَلَ وَطَاعَتِهِ عَجَلَ ﴿وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ أَيْ لَا يَنْفَعُكُمْ هَذَا مِنَ الْخَلْقِ عَنْهُ عَجَلَ دُونَ رَضَاهِ عَجَلَ"٤.

من خلال ما قال الإمامان الجليلان، يتضح لنا بأن الولاية والشفاعة له عَجَلَ إطلاقاً، فهي لا تجوز لغيره إلا برضاه عَجَلَ. فهنا أرى لا تناقض بين الرأيين. ويمكننا أن نقول: عدم تذكر أن الله عَجَلَ هو الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وعدم الإيمان أن الله عَجَلَ قد استوى العرش يسبب الحرمان في نيل الشفاعة.

الآيات التي تقر الشفاعة بـالإذن الإلهي

١. قوله عَجَلَ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نُوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عَنْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
قال الإمام الزمخشري: "﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عَنْهُ﴾ بيان لملكته وكبرياته. وأن أحداً لا يتمالك أن يتكلم يوم القيمة إلا إذا أذن له في الكلام، قوله عَجَلَ: ﴿لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾"٥.

وقال الإمام الألوسي: "والمقصود منه بيان كبريات شأنه عَجَلَ وأنه لا أحد يساويه أو يداريه بحيث يستقل أن يدفع ما يريده دفعاً على وجه الشفاعة والاستكانة والخضوع فضلاً عن أن يستقل بدفعه عناداً أو مناصبة وعداوة، وفي ذلك تأييس للكافر حيث زعموا أن آهتهم شفاء لهم عند الله عَجَلَ"٦.

^٣ محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٥، ص ٢٨.

^٤ محمود ابن عبد الله الحسيني الألوسي، روح المعاني، ج ٢١، ص ١١٩.

^٥ محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٤٨١.

^٦ محمود ابن عبد الله الحسيني الألوسي، روح المعاني، ج ٣، ص ٩.

ذكر الإمام الزمخشري أن هذه الآية الكريمة تدل على ثبوت شفاعة الشفيع بإذنه عَجَلَ، وفيها بيان لملكته وكبرياته، ولا أحد يمتلك أن يتكلم يوم القيمة إلا إذا أذن له في الكلام.

والإمام الألوسي رأى أن هذه الآية الكريمة تثبت الشفاعة لله عَجَلَ مستقلاً وتوسيس الكفار الذين زعموا أن الاله لهم شفاء لهم. وهنا أرى أن الإمام الألوسي قد بين ما قاله الإمام الزمخشري، ولا خلاف بينهما.

٢. قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يوس: ٣]. قال الإمام الزمخشري: "وقوله: ﴿مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ دليل على العزة والكرياء".^٧

وقال الإمام الألوسي: "بيان لاستبداده عَجَلَ في التدبير والتقدير ونفي الشفاعة على أبلغ وجه، فإن نفي جميع أفراد الشفيع بمن الاستغرافية يستلزم نفي الشفاعة على أتم الوجوه، فلا حاجة إلى أن يقال: التقدير ما من شفاعة لشفيع. وفي ذلك أيضاً، تقرير لعظمته عَجَلَ إثر تقرير والاستثناء مفرغ من أعم الأوقات، أي ما من شفيع يشفع لأحد في وقت من الأوقات إلا بعد إذنه عَجَلَ المبني على الحكمة الباهرة، وذلك عند كون الشفيع من المصطفين الآخيار، والمشفوع له ممن يليق بالشفاعة".^٨

ذكر الإمام الزمخشري أن هذه الآية الكريمة، كما مرّ من الآيات، قد فصلت أن الله عَجَلَ يدير الشفاعة ولا يستطيع أحد الشفاعة إلا بإذنه. والإمام الألوسي يرى أن هذه الآية الكريمة تقصر الشفاعة وتحصرها على المأذون له بها بأداتي القصر والحصر (ما) و (إلا)، فهو إثبات للشفيع المأذون له بها، وفي نفس الوقت هو نفي لوجود أي شفيع لم يأذن له الله عَجَلَ. وهذا أرى أن لا تعارض بين الرأيين.

٣. قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذْنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]. قال الإمام الزمخشري: "أي: لا تنفع الشفاعة إلا شفاعة من ﴿أَذْنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ والنصب على المفعولية. ومعنى أذن له عَلَيْهِ السَّلَامُ ورضي عَنْهُ لأجله. أي: أذن للشافع ورضي قوله لأجله".^٩

^٧ محمود بن عمر الزمخشري، *الكتاف*، ج ٣، ص ١٤.

^٨ محمود ابن عبد الله الحسيني الألوسي، *روح المعاني*، ج ١١، ص ٦٥.

^٩ محمود بن عمر الزمخشري، *الكتاف*، ج ٤، ص ١٠.

وقال الإمام القرطبي: "أي: لا تنفع الشفاعة أحداً إلا شفاعة من أذن له الرحمن. ﴿وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ أي رضي قوله في الشفاعة. وقيل: المعنى، أي إنما تنفع الشفاعة لمن أذن له الرحمن في أن يشفع له، وكان له قولٌ^{١٠} يرضي".

ذكر الإمام الزمخشري أن هذه الآية الكريمة أثبتت الشفاعة مع تقييدها بالإذن والرضا، فهي شفاعة مقيدة وليس مطلقة، ذلك لأن أمر الشفاعة أولاً وأخراً إنما هو لله عَزَّلَهُ، إذ هو العليم بمدى استحقاقهم، والبصير بكل أحوالهم وأقوالهم وأفعالهم.

وهذا ما رأى الإمام القرطبي في ذلك اليوم إذ أنه لا يمكن أن تنفع الشفاعة أحداً من الخلق، إلا إذا أذن الرحمن للشافع، ورضي عن المشفوع له، وهنا أرى أن لا تعارض بين الرأيين كذلك.

الآيات التي تقر الشفاعة بالرضا الرباني

١. قوله عَزَّلَهُ: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشِيتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]. قال الإمام الزمخشري: "ومن تحفظهم أنهم لا يجسرون أن يشفعوا إلا لمن ارتضاه الله عَزَّلَهُ وأهله للشفاعة في ازيداد الثواب والتعظيم"^{١١}.

وقال الإمام الألوسي: "﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ أخرج ابن جرير، وابن المنذر، والبيهقي في البعث، وابن أبي حاتم عن ابن عباس: من قال لا إله إلا الله عَزَّلَهُ. وشفاعتهم الاستغفار، وهي كما في الصحيح تكون في الدنيا والآخرة ولا متمسك للمعتزلة في الآية على أن الشفاعة لا تكون لأصحاب الكبائر، فإنها لا تدل على أكثر من أن لا يشفعوا لمن لا ترتضي الشفاعة له، مع أن عدم شفاعة الملائكة لا تدل على عدم شفاعة غيرهم ﴿وَهُمْ﴾ مع ذلك ﴿مِنْ خَشِيتِهِ﴾ أي بسبب خوف عذابه عَزَّلَهُ ﴿مُشْفِقُونَ﴾ متوقعون من إمارة ضعيفة كائنوں على حذر ورقبة لا يؤمنون مكر الله عَزَّلَهُ، فمن تعليلية الكلام على حذف مضاف، وقد يراد من خشيته عَزَّلَهُ ذلك فلا حاجة إليه"^{١٢}.

^{١٠} محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٤، ص ١٤٠.

^{١١} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ١٣٩.

^{١٢} محمود ابن عبد الله الحسيني الألوسي، روح المعاني، ج ١٧، ص ٣٣.

ذكر الإمام الزمخشري أن هذه الآية الكريمة أثبتت الشفاعة إلا أن الشفاعة برفع ثواب المؤمنين دون دفع ضرر العصاة وأصحاب الكبائر، لأن الشفاعة لا تكون إلا للمرضى، والعصاة وأصحاب الكبائر لا يرضي الله عَزَّلَ عنهم.

ولكن الإمام الألوسي رأى شيئاً مخالفًا لرأي الإمام الزمخشري، وهي أن هذه الآية الكريمة أثبتت شفاعة الملائكة للعصاة وأصحاب الكبائر، لأنهم من ارتضى الله عَزَّلَ، استدلاً للحديث الصحيح عن ابن عباس أن المرضى من قال لا إله إلا الله عَزَّلَ. ولا شك أنهم يشهدون بذلك، مع أن عدم شفاعة الملائكة لا تدل على عدم شفاعة غيرهم. وهنا أرى وجه الخلاف والتناقض بين الرأيين.

الآيات التي تقرر الشفاعة بالتوحيد

١. قوله عَزَّلَ: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ شَهَدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. قال الإمام الزمخشري: "ولا يملك آلهتهم الذين يدعون من دون الله عَزَّلَ الشفاعة، كما رغم المشركون زعموا أنهم شفاؤهم عند الله عَزَّلَ، ولكن في الحقيقة الشفاعة لمن شهد بالحق" وهو توحيد الله عَزَّلَ، وهو يعلم ما يشهد به عن بصيرة وإيقان وإخلاص: هو الذي يملك الشفاعة، وهو استثناء منقطع. ويجوز أن يكون متصلة، لأن في جملة الذين يدعون من دون الله عَزَّلَ الملائكة"^{١٣}.

وقال الإمام الطبرى: "أولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: إن الله عَزَّلَ ذكره أخبر أنه لا يملك الذين يعبدون المشركون من دون الله عَزَّلَ الشفاعة عنه لأحد، إلا من شهد بالحق، وشهادته بالحق: هو إقراره بتوحيد الله عَزَّلَ، يعني بذلك: إلا من آمن بالله عَزَّلَ، وهم يعلمون حقيقة توحيده، ولم يخصص بأن الذي لا يملك ملك الشفاعة منهم بعض من كان يعبد من دون الله عَزَّلَ، فذلك على جميع من كان تعبد قريشاً من دون الله عَزَّلَ يوم نزلت هذه الآية وغيرهم، وقد كان فيهم من يعبد من دون الله عَزَّلَ الآلة، وكان فيهم من يعبد من دونه الملائكة وغيرهم، فجميع أولئك داخلون في قوله: ولا يملك الذين يدعون قريشاً وسائر العرب من دون الله عَزَّلَ الشفاعة عند الله عَزَّلَ. ثم استثنى عَزَّلَ بقوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَهَدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ وهم الذين يشهدون شهادة الحق فيوحدون الله عَزَّلَ، ويخلصون له الوحدانية، على علم منهم ويقين

^{١٣} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٥، ص ٤٦٠.

بذلك، أنهم يملكون الشفاعة عنده بإذنه لهم بها، كما قال عَزَّلَ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ فثبت عَزَّلَ للملائكة وعيسي وعزير ملکهم من الشفاعة ما نفاه عن الآلهة والأوثان باستثنائه الذي استثناه^{١٤}.
 فما تقدم من التفسير، تبيّن لنا أن الإمام الزمخشري يثبت بهذه الآية الكريمة الشفاعة يوم القيمة لمن شهد بالحق، وينفي الشفاعة عن الآلهة المعبودة من دون الله عَزَّلَ.

وأيّده الإمام الطبرى حيث قال أن أولى الأقوال بالصواب هو أن الآية تعم جميع من كانت تعبد قريش من دون الله عَزَّلَ يوم نزلت، وقد كان فيهم من يعبد من دون الله عَزَّلَ الآلهة، وكان فيهم من يعبد من دونه الملائكة، فجميع أولئك داخلون في الآية، ثم استثنى الذين يشهدون شهادة الحق فيوحدون الله عَزَّلَ، ويخلصون له الوحدانية على علم منهم ويقين بذلك، فهم يملكون الشفاعة عنده بإذنه لهم بها، فثبتت للملائكة وعيسي وعزير ملکهم من الشفاعة ما نفاه عن الآلهة والأوثان باستثنائه الذي استثناه.

فمن خلال هذا التعقيب، يرى الباحث أن الإمامين المفسرين لم يختلفا فيما بينهما، بل إن ما قاله الإمام الزمخشري مختصراً هو مؤكّد ومبيّن لما ذهب إليه الإمام الطبرى.

الآيات التي تقر الشفاعة بالعهد

١. قوله عَزَّلَ: ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧]. قال الإمام الزمخشري: "الواو في ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ إن جعل ضميرًا فهو للعباد، ودل عليه ذكر المتقين وال مجرمين لأنهم على هذه القسمة. والمراد: لا يملكون أن يشفع لهم، واتخاذ العهد: الاستظهار بالإيمان والعمل"^{١٥}.

وقال الإمام القرطبي: "﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ﴾ أي هؤلاء الكفار لا يملكون الشفاعة لأحد ﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ وهم المسلمون فيملكون الشفاعة، فهو استثناء الشيء من غير جنسه، أي لكن ﴿مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ يشفع، فـ﴿مَنِ﴾ في موضع نصب على هذا. وقيل: هو

^{١٤} أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان فى تأویل القرآن، ج ٢٠، ص ٦٦٢.

^{١٥} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٥٦.

في موضع رفع على البدل من الواو في **﴿يَمْلُكُونَ﴾**، أي لا يملك أحد عند الله **﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ الْمُحْسِنَاتِ﴾** الشفاعة **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾** فإنّه يملك وعلى هذا يكون الاستثناء متصلًا. وقيل: أي نحصر المتقين وال مجرمين لا يملك أحدًا شفاعة **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾** أي إذا أذن له الله **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾** الشفاعة^{١٦}.

ذكر الإمام الزمخشري أن هذه الآية الكريمة وإن ثبتت الشفاعة إلا أنها شفاعة مقيدة لذلك المؤمن الذي خاف الله **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾**، وحافظ على عهد الاستقامة والصلاح. فلا يملك العباد الشفاعة إلا من اتخذ عند الله **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾** وهو الاستظهار بالإيمان والعمل، وعليه ينبغي للمؤمن أن يكون محافظاً على عهده الذي عاهد به مولاه، لأن من ضيع العهد لم يأمن العقوبة، ناهيك بأن هذه الآيات الكريمة لم تثبت الشفاعة بإطلاق، وإنما قيدتها بقيود، وحددتتها بشروط، من أهمها الاستظهار بالإيمان والعمل.

والإمام القرطبي رأى أنه لا يملك العباد أن يشفعوا لغيرهم إلا من اتصف منهم بما يستأهل معه أن يشفع، وذلك حفظهم العهد الذي بينهم وبين الله **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾**، والعهد لفظ جامع للإيمان وجميع الصالحات التي تصل بها أصحابها إلى حيز الشفاعة. وهنا أرى أن لا تناقض بين الرأيين.

خلاصة القول: لا أحد يملك الولاية والقدرة على الشفاعة **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾**، وذلك لأن الله **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾** أراد أن يثبت الملكية له **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾**، كما أراد أن يشحذ هم الناس للعمل الصالح، وعدم الاتكال على الشفاعات والتعلق بالأمانى. وعليه، فإن هناك أربعة شروط التي ذكرها الله **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾** في كتابه العزيز، إذ لا يمكن أن تتحقق الشفاعة إلا بها، وهي:

الشرط الأول: الإذن من الله **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾**، والدليل على ذلك قوله **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾**: **﴿مَنْ ذَا**
الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ومن خلالها يعتقد أن إذن الله **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾** هو السبب في شفاعة الشافع.

الشرط الثاني: الرضا من الله **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾** عن الشافع والمشفوع، والدليل على ذلك قوله **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾**: **﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾** [الأنبياء: ٢٨]. أي لا يشفعون إلا لمن معه عمل مرتضى، وهو أن يرضي رب العالمين له ربًا ولم يشرك به **﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾**، وهذا يظهر أن العبد هنا هو الفاعل، فثبتت بهذا أنَّ

^{١٦} محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٣، ص ١٧٥.

الملائكة لا يشفعون إلا لمن ارتضى ربهم ^{عَزَّلَهُ}^{١٧}. يقول الباقياني: " وإنما تدل هذه الآية على أنه لا شفاعة لكافر لأن الكافر لا طاعة معه" ^{١٨}. وقال أبو منصور الماتريدي: " لأن المرتضى هو ذو منزلة وقدر هو من تضمنته آية شفاعة الملائكة" ^{١٩}. فالمرتضى يستحق شفاعة الملائكة والنبيين والصالحين له، وهذا من أعظم التكريم والتشريف للشافع والمشفوع. لكنه قد ورد في صحيح البخاري عن أبي سعيد الخدري ^{رضي الله عنه} في حديثه الطويل حين سأله رسول الله ^{صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} هل نرى ربنا يوم القيمة: «وإذا رأوا أنهم قد نجوا، في إخوانهم يقولون: ربنا إخواننا، كانوا يصلون معنا، ويصومون معنا، ويعملون معنا، فيقول الله ^{عَزَّلَهُ}: اذهبوا، فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه، ويحرم الله ^{عَزَّلَهُ} صورهم على النار، فیأتونهم وبعضهم قد غاب في النار إلى قدمه، وإلى أنصاف ساقيه، فيخرجون من عرفا، ثم يعودون، فيقول: اذهبوا، فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار فأخرجوه، فيخرجون من عرفا، ثم يعودون، فيقول: اذهبوا، فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه، فيخرجون من عرفا. قال أبو سعيد: فإن لم تصدقوني فاقرؤوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفُهَا﴾ [النساء: ٤٠]، فيشفع النبيون والملائكة والمؤمنون» ^{٢٠}. وعلى كل فإن الحديث دل على أنه ^{عَزَّلَهُ} إذا رضي للعبد المذنب قوله أو عملا صالحا فإنه يحصل له الإذن في الشفاعة، وهذا بالضبط معنى أن يرتضي الله ^{عَزَّلَهُ} أن يشفع للعبد، فالفاعل هنا ربنا ^{عَزَّلَهُ}.

الشرط الثالث: الموت على التوحيد من المشفوع لله ^{عَزَّلَهُ} يقيناً وصدقًا، والدليل على ذلك قوله ^{عَزَّلَهُ}: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهَدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. وهذا شرط عظيم فليعتبر ^{٢١}، وقال البغوي ^{٢٢}: "واراد بشهادة الحق قول لا إله إلا الله ^{عَزَّلَهُ} كلمة

^{١٧} مجموعة من الباحثين، منهم: المدير العلمي للمشروع علي بن محمد العمران، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، وفق المنهج المعتمد: من الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، (د.م: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٤هـ)، ج٢، ص٥٢١.

^{١٨} أبو بكر الباقياني، *تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل*، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص٤٢٣.

^{١٩} محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، *التوحيد*، ص٣٦.

^{٢٠} أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، انظر: *الجامع الصحيح*، كتاب التوحيد، باب قول الله ^{عَزَّلَهُ}: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاضِرَةٌ﴾ [القيمة: ٢٢] رقم الحديث: ٧٤٣٩.

^{٢١} أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي أحمد الشهري، *الملل والنحل*، (د.م: مؤسسة الحلبي، د.ط، د.ت)، ج١، ص٣٦.

التوحيد^{٢٣}، وهم يعلمون، بقلوبهم ما شهدوا به بأسنتهم"^٤ ذلك أن النطق بها من غير معرفة لمعناها ولا عمل بمقتضاها فإن ذلك غير نافع بالإجماع^٥. وبهذا قطعت كل أسباب الرجاء التي يمكن أن يستمسك بها المشركون في دخول الجنة، ومثلهم كمثل العنكبوت اتخذت بيّنا وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت، قال عَلَيْهِ الْكَبُورُ: ﴿مَثُلُ الدِّينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أُولَيَاءَ كَمَثُلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبَيْوَتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤] فمن استمسك بغير الله عَلَيْهِ الْكَبُورُ في حال شدته وكربه إلا كمن يستمسك ببيت العنكبوت فإنه لا يجدي عنه شيئاً، وهذا بخلاف المؤمنين من أهل القبلة فإنهم لله عَلَيْهِ الْكَبُورُ مخلصون وله في العمل مستسلمون وبالعروة الوثقى مستمسكون وهي العقد الوثيق المحكم في الدين التي لا انفصام لها لقوتها وثباتها^٦.

الشرط الرابع: العهد ويقصد به العمل الصالح، قال عَلَيْهِ الْكَبُورُ: ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرُدًا لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٦-٨٧]. يعني إلا من اعتقد التوحيد عند الرحمن عَلَيْهِ الْكَبُورُ وهي شهادة الحق أن لا إله إلا الله عَلَيْهِ الْكَبُورُ وحده لا شريك له^٧ وأخصّهم بذلك الرسل عَلَيْهِ الْكَبُورُ، وأتباعهم على درجاتهم^٨. قال ابن الوزير: "فإنه فسر العهد بتفسirين لم يضعف واحداً منهما: الأول: الإيمان والعمل الصالح، والثاني: قول لا إله إلا الله عَلَيْهِ الْكَبُورُ، وإنما يكون قوله ثانياً من غير العمل الصالح، وقوى هذا التأويل

^{٢٢} أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي نسبة إلى بغــقريبة في خراسان، كان إماماً في التفسير والفقه والحديث، ورعاً وزاهداً، من أصحاب الشافعي، له: التذهيب، معلم التزيل، ومصابيح السنة، توفي بمرو سنة (٥١٦هـ) ويقال سنة (٥١٠هـ). انظر: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٤، ص ٤٨.

^{٢٣} محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، العواسم والقواسم في الذب عن سنة أبي القاسم، حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م) ج ٨، ص ٣٧٣.

^{٢٤} أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، معلم التزيل في تفسير القرآن، (تحقيق: عبد الرزاق المهدي)، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٠هـ)، ج ٤، ص ١٧١.

^{٢٥} سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، تحقيق: زهير شاويش، (بيروت: المكتبة الإسلامية، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص ٥١.

^{٢٦} انظر: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، التوضيح عن توحيد الخالق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، (الرياض: دار طيبة، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ص ٩٣.

^{٢٧} أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق: أحمد فريد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج ٢، ص ٣٢٢.

^{٢٨} عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن عبد الوهاب آل الشيخ، مصباح الظلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام ونسبة إلى تكfir أهل الإيمان والإسلام، (د.م: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والآرشاد، ط ١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج ٣، ص ٤٢٨.

بروايته لحديث العهد الصحيح عن النبي ﷺ، وليس فيه عملٌ، ولم يتأوله،
ولا ضعفه"^{٢٩}.

فمن تحقق في هذه الشروط، فسوف ينال الشفاعة بإذن الله عَزَّلَهُ، وعليه لم يختلف علماء الأمة في ثبوت الشفاعة على الإجمال، وإنما خلافهم في جوازها للعصاة وأصحاب الكبائر، والإمام الزمخشري من العلماء الذين نفوا الشفاعة لهم.

ثانيًا: الآيات الواردة في نفي الشفاعة والشفيع

ومن جهة أخرى، ورد في القرآن الكريم عدد لا بأس به من صيغ الآيات التي تدل على نفي الشفاعة والشفيع. فعملي في هذا المبحث ينحصر في ذكر الآية الكريمة، ثم أبين رأي الإمام الزمخشري فيها محدوداً في نفي الشفاعة والشفيع، ثم أقارنه بآراء من المفسرين الآخرين من أهل السنة والجماعة.

الآيات التي تنفي الشفاعة بصيغة عدم القبول

١. قوله ﷺ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ [آل عمران: ٤٨]. قال الإمام الزمخشري: "فإن قلت: هل فيه دليل على أن الشفاعة لا تقبل للعصاة؟ قلت: نعم، لأن نفي أن تقضي نفس عن نفس حقاً أخلت به من فعل أو ترك، ثم نفي أن يقبل منها شفاعة شفيع، فعلم أنها لا تقبل للعصاة. فإن قلت: الضمير في ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ إلى أي النفسيين يرجع؟ قلت: إلى الثانية العاقية غير المجزى عنها، وهي التي لا يؤخذ منها عدل. ومعنى ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾: إن جاءت بشفاعة شفيع لم يقبل منها. ويجوز أن يرجع إلى النفس الأولى، على أنها لو شفعت لها لم تقبل شفاعتها، كما لا تجزي عنها شيئاً، ولو أعطت عدلاً عنها لم يؤخذ منها".^{٣٠}

أما الإمام الطبرى فقال: "وهذه الآية، وإن كان مخرجها عاماً في التلاوة، فإن المراد بها خاص في التأويل، لظهور الأخبار عن رسول الله ﷺ".

^{٢٩} محمد بن إبراهيم بن علي بن المفضل الحسني القاسمي، العواصم والقواسم في الذب عن سنة أبي القاسم، ج ٨، ص ٣٧٣.

^{٣٠} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٢٦٦.

أنه قال: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتني»^{٣١} وأنه قال: «ليس من نبي إلا وقد أعطي دعوة، وإنني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتى، وهي نائلة إن شاء الله عَجَلَ منهم من لا يشرك بالله عَجَلَ شيئاً»^{٣٢}. فقد تبين بذلك أن الله عَجَلَ قد يصفح لعباده المؤمنين بشفاعة نبينا محمد ﷺ لهم عن كثير من عقوبة إجرامهم بينهم وبينه، وأن قوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ إنما هي لمن مات على كفره غير تائب إلى الله عَجَلَ.^{٣٣}

يظهر من خلال المقارنة الدقيقة بين الرأيين أنهما مختلفان في النفي الوارد هنا حيث ذهب الإمام الزمخشري بأن الخطاب في الآية الكريمة يعم الناس أجمعين (الكفار والعصاة)، وإن كان خاصاً لبني إسرائيل، إذ لا عبرة بخصوص السبب مع عموم اللفظ، لكن الإمام الطبرى أطلق الشفاعة لسائر الموحدين إلى أن الخطاب في الآية لليهود كما أنه قد يخصص بما ثبت في السنة من أحاديث تدل على جواز الشفاعة للعصاة وأصحاب الكبائر.

الآيات التي تنفي الشفاعة بصيغة عدم الإغاء

١. قوله عَجَلَ: ﴿أَتَتَّخُذُ مِنْ دُونِهِ الْهَمَةً إِنْ يُرْدِنَ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً وَلَا يُنْقِذُونِ﴾ [يس: ٢٣]. قال الإمام الزمخشري في مقولته هذا الرجل^{٣٤}: "فقد نبهتكم على الصحيح الذي لا معدل عنه: إن العبادة لا تصح إلا لمن منه مبتدؤكم وإليه مرجعكم، وما أدفع العقول وأنكرها، لأن تستحبوا على عبادته عبادة أشياء إن أرادكم هو بضر وشفع لكم هؤلاء لم تتفع شفاعتهم ولم يمكنوا من أي يكونوا شفاء عنده، ولم يقدروا على إنقاذهم منه بوجه من الوجه، إنكم في هذا الاستحباب لواقعون في ضلال ظاهر بين لا يخفى على ذي عقل وتمييز. وقيل: لما نصح قومه أخذوا يترجمونه، فأسرع نحو الرسل قبل أن يقتل، فقال لهم: ﴿إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ﴾ [يس: ٢٥]. أي اسمعوا إيماني تشهدوا لي به"^{٣٥}.

^{٣١} أخرجه الإمام الترمذى فى سننه، انظر: سنن الترمذى، كتاب صفة القيامة والرفاق والورع، باب ماجاء فى الشفاعة رقم الحديث: ٢٤٣٥. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

^{٣٢} أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه، انظر: الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة للأمة، رقم الحديث: ١٩٩. وأخرجه الإمام الترمذى فى سننه، انظر: سنن الترمذى، كتب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب فضل لا حول ولا قوة إلا بالله، رقم الحديث: ٣٦٠٢. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

^{٣٣} أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان فى تأویل القرآن، ج ١، ص ٦٣٧.

^{٣٤} هو حبيب بن إسرائيل النجار، وكان ينحت الأصنام، وهو من آمن برسول الله ﷺ. انظر: محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٥، ص ١٧١. وأبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان فى تأویل القرآن، ج ١، ص ١٩٤.

^{٣٥} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٥، ص ١٧٢.

وقال الإمام الطبرى: "قوله ﴿أَتَخِذُ مِنْ دُونِهِ أَلَهَةً﴾ أَعَبْدُ مِنْ دُونِهِ أَلَهَةً، يَعْنِي مَعْبُودًا سُواهُ ﴿إِنْ يُرِدُنَ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ﴾ إِذْ مَسْنِي الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ وَشَدَّةً ﴿لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ لَا تَغْنِي عَنِّي شَيْئًا بِكُوْنَهَا إِلَيَّ شَفَاعَةً، وَلَا تَقْدِرُ عَلَى رَفْعِ ذَلِكَ الضرَّ عَنِّي ﴿وَلَا يُنْقَذُونَ﴾ وَلَا يَخْلُصُونِي مِنْ ذَلِكَ الضرَّ إِذَا مَسْنِي" ^{٣٦}.

فَمَا تَقْدِمُ مِنْ التَّقْسِيرِ، تَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ الْإِمَامَ الزَّمْخَشْرِيَّاً وَالْإِمَامَ الطَّبَرِيَّاً مُتَقْقِفَانَ بِأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ يَمْلِكُ الشَّفَاعَةَ، وَلَا تَنْتَفَعُ مِنْ غَيْرِهِ. فَهَذَا النَّفِيُّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مُتَوَجِّهٌ صَرَاحَةً إِلَى الْأَلَهَةِ الْمَعْبُودَةِ مِنْ دُونِ اللَّهِ يَعْلَمُ، فَهِيَ لَا تَمْلَكُ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا وَلَا مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نَشُورًا.

الآيات التي تنفي الشفاعة باستخدامة لا النفي المطلق بصيغة المصدر
 ١. قوله يعيل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبْيَعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [آل عمران: ٢٥٤].
 قال الإمام الزمخشري: "وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحْطُّ عَنْكُمْ مَا فِي ذَمَّتِكُمْ مِنَ الْوَاجِبِ، لَمْ تَجِدُوا شَفِيعًا يُشْفِعُ لَكُمْ فِي حَطِ الْوَاجِبَاتِ". لِأَنَّ الشَّفَاعَةَ ثَمَّةَ فِي زِيَادَةِ الْفَضْلِ، لَا غَيْرُ ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ أَرَادَ وَالتَّارِكُونَ الْزَكَاةَ هُمُ الظَّالِمُونَ، فَقَالَ: ﴿وَالْكَافِرُونَ﴾ لِتَغْلِيظِهِ ^{٣٧}.

وقال الإمام الرازى: "يَخَاطِبُ اللَّهُ عَجَلَ عَبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَيَأْمُرُهُمْ بِالإنْفَاقِ مِنْ رِزْقِهِ، وَيَحْذِرُهُمْ مِنْ مُجِيءِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الَّذِي لَا يَنْفَعُ فِيهِ الْبَيْعُ وَالخَلْةُ وَلَا الشَّفَاعَةُ. وَالْخَطَابُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِالْكُفَّارِ أَوْ بِمَنْ لَمْ يُؤْذِنْ لَهُ بِهَا، بَدْلِيلٍ مَا جَاءَ فِي نِهايَةِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، حِيثُ إِنَّهُ عَجَلَ لِمَا قَالَ: ﴿وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾، أَوْ هُمْ ذَلِكَ نَفِيَ الْخَلْةِ وَالشَّفَاعَةِ مُطْلَقاً، فَذَكَرَ عَجَلَ عَقِيَّبَهُ ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ لِيَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ النَّفِيُّ مُخْتَصٌ بِالْكُفَّارِينَ" ^{٣٨}.

مِنْ خَلَالِ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، رَأَى الْإِمَامُ الزَّمْخَشْرِيُّ بِأَنَّ الشَّفَاعَةَ فَضْلٌ زَانَدُ لِلْمُؤْمِنِينَ فَحَسِبَ. وَلَيْسَ لِلْكُفَّارِ وَالظَّالِمِينَ لِتَغْلِيظِهِمْ مِنْ مَنْعِ الْزَكَاةِ شَفِيعًا لَهُمْ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

^{٣٦} أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان في تأویل القرآن، ج ١٩، ص ٤٢٢.

^{٣٧} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٤٧٩.

^{٣٨} فخر الدين الرازى، مفاتيح الغيب، ج ٦، ص ٢٢٣.

ولكن الإمام الرازى ذكر شيئاً مخالفًا له، بأن هذه الآية الكريمة أثبتت الشفاعة للعصاة وأصحاب الكبائر من المؤمنين ونفت الشفاعة للكافرين.

الآيات التي تنفي الشفاعة باستخدام لا النفي المطلق بصيغة الفاعل
 ١. قوله ﷺ: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيُّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١]. قال الإمام الزمخشري: "في موضع الحال من يحشروا، بمعنى: يخافون أن يحشروا غير منصوريين، ولا مشفوعاً لهم، ولابد من هذه الحال، لأن كلاً محشور، فالمخوف إنما هو الحشر على هذه الحال".^{٣٩}

وقال الإمام الرازى: "في هؤلاء ثلاثة أقوال: القول الأول: الأول أنهم الكافرون الذين تقدم ذكرهم، وذلك لأنه ﷺ كان يخوفهم من عذاب الآخرة، وقد كان بعضهم يتاثر من ذلك التخويف. والقول الثاني: أن المراد منه المؤمنون، لأنهم هم الذين يقررون بصحبة الحشر والنشر والبعث والقيامة، فهم الذين يخافون من عذاب ذلك اليوم. والقول الثالث: أنه يتناول الكل، لأنه لا عاقل إلا وهو يخاف الحشر، سواء قطع بحصوله أو كان شاكاً فيه، لأنه بالاتفاق غير معلوم البطلان بالضرورة فكان هذا الخوف قائماً في حق الكل، وأنه ﷺ كان مبعوثاً إلى الكل، وكان مأموراً بالتبليغ إلى الكل. وخاص في هذه الآية الذين يخافون الحشر، لأن انتقامتهم بذلك الإنذار أكمل بسبب أن خوفهم يحملهم على إعداد الزاد لـ يوم المعاد".^{٤٠}

فمن خلال هذا التعقيب، يرى الباحث أن الإمامين المفسرين لم يختلفا فيما بينهما، بل إن ما قاله الإمام الزمخشري مختصراً هو مؤكّد ومبيّن لما ذهب إليه الإمام الرازى مفصلاً، بحيث أشار إلى ضرورة التزود بالتقوى لـ يوم المعاد، حتى يؤهل الإنسان لنيل الشفاعة من الشافعين، لأن التقوى سبب عظيم لنيل الشفاعة.

٢. قوله ﷺ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْخَاجِرِ كَاظِمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]. قال الإمام الزمخشري: "إن الشفعاء هم أولياء الله ﷺ، وأولياء الله ﷺ لا يحبون ولا يرضون إلا من أحبه الله ﷺ ورضيه، وأن الله ﷺ لا يحبّ الظالمين، فلا يحبونهم، وإذا لم يحبوه لم ينصروه ولم يشفعوا لهم، قال الله ﷺ: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ

^{٣٩} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٣٤٩.

^{٤٠} فخر الدين الرازى، مفاتيح الغيب، ج ٢، ص ٢٤٤.

أنصارٍ [البقرة: ٢٧٠]. لأن الشفاعة لا تكون إلا في زيادة التفضل، وأهل التفضل وزيادته إنما هم أهل الثواب، بدليل قوله ﷺ: **﴿وَيُرِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾** [الشورى: ٢٦]. وعن الحسن رض: والله عَزَّلَكَ ما يكون لهم شفيع البته^{٤١}. وقال الإمام الطبرى: "قوله: **﴿مَا لِظَالَمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ﴾** ما للكافرين بالله عَزَّلَكَ يومئذ من حميم يحم لهم، فيدفع عنهم عظيم ما نزل بهم من عذاب الله عَزَّلَكَ، ولا شفيع يشفع لهم عند ربهم فيطاع فيما شفع، ويُجَاب فيما سأله^{٤٢}".

لقد نصت هذه الآية الشريفة على نفي الشفيع عن الظالمين، ولكنها اختلفا في المراد بالظالمين هنا. فسر الإمام الزمخشري **﴿بِالظَّالَمِينَ﴾** بالعصاة والكافرين بينما فسر الإمام الطبرى بالكافريين فقط. على رأى الباحث، أن الله عَزَّلَكَ أراد بهذه الآيات الكريمة التهديد والوعيد، والزجر والتأنيب. فإن لم تعم جميع الظالمين، ما كان لها من وقع في نفوس الموحدين من الفسقة الفاجرین المتعدين لحدود الله عَزَّلَكَ رب العالمين، ولساغ بحسب منهجهم في الدين، تخصيص كثير من الآيات بالكافريين بيد أن الله عَزَّلَكَ أراد بها تهديد الناس أجمعين، ليحذرروا بطشه الأليم، وليرتقوا إلى سلم جنات النعيم مع النبيين والصديقين والشهداء، وحسن أولئك رفيقا. ومن الجدير بالذكر أن الظلم يمنع الشفاعة.

الآيات التي تنفي الشفاعة عن الأصنام بصيغة الجمع غير العاقل
 ١. قوله عَزَّلَكَ: **﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَاعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتَنْبَيُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾** [يونس: ١٨]. قال الإمام الزمخشري: "ثم يجيبهم الله عَزَّلَكَ بأن ذلك ليس بمعلوم عند الله عَزَّلَكَ. وإذا لم يكن معلوماً له، لم يكن شيئاً، لأن الشيء ما يعلم ويخبر عنه. وهذا تهكم بهم وبما ادعوه من المحال الذي هو شفاعة الأصنام"^{٤٣}.

وقال الإمام الرازى: "إن أولئك الكفار توهموا أن عبادة الأصنام أشد في تعظيم الله عَزَّلَكَ من عبادة الله عَزَّلَكَ، فقالوا: ليست لنا أهلية أن نشتغل بعبادة

^{٤١} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٥، ص ٣٣٧.

^{٤٢} أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان فى تأویل القرآن، ج ٢٠، ص ٣٠٢.

^{٤٣} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص ١٢٣.

الله عَزَّلَ بل نحن نشتغل بعبادة هذه الأصنام وأنها تكون شفعاء لنا عند الله عَزَّلَ^{٤٤}

نظر الكفار حينما يعبدون الأصنام أنها سوف تشفع لهم، لكن الله عَزَّلَ يبيّن لعبد الأصنام أنها لا تنفع ولا تضر: ولا تشفع لنفسها، فكيف تشفع لعبدتها. ففي الآية حث على ترك عبادة الأصنام، لأنها تورث العذاب في النار ولا تنفع صاحبها. ولكن العبادة المحقّة هي عبادة الله عَزَّلَ، فهذه تنفع صاحبها وتشفع له عند الله عَزَّلَ. هنا أرى أن الإمام الزمخشري والإمام الرازى لهما شيء واحد بأن هذه الآية الكريمة تناطّب الكفار، الذين يعبدون الأصنام التي لا تنفع ولا تضر، وتبيّن ما يعتقدون من شفاعتهم عند الله عَزَّلَ بلا دليل ولا برهان.

الآيات التي تنفي الشفاعة عن الناس بصيغة الجمع العاقل

١. قوله عَزَّلَ: «فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعٍ، وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ، فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» [الشعراء: ١٠٢-١٠٠]. قال الإمام الزمخشري: "أرادوا أنهم وقعوا في مهلكة، علموا أن الشفاعة والأصدقاء لا ينفعونهم ولا يدفعون عنهم، فقصدوا بنفيهم نفي ما يتعلق بهم من النفع، لأن ما لا ينفع حكمه حكم شفاؤهم عند الله عَزَّلَ، وكان لهم الأصدقاء من شياطين الإنس".^{٤٥}

وقال الإمام الألوسي: "والمراد التلهف والتأسف على فقد شفيع يشفع لهم مما هم فيه أو صديق يهمه ذلك وقد ترقوا لمزيد احتاط حالهم في التأسف حيث نفوا أولاً أن يكون لهم من ينفعهم في تخلصهم من العذاب بشفاعته ونفوا ثانياً أن يكون لهم من يهمه أمرهم ويشف عليهم ويتوجّع لهم وإن لم يخلصهم وأتى بالشافع في سياق النفي".^{٤٦}

ومن خلال ما تقدم من كلام الإمامين المفسرين، يظهر لنا أنّهما مختلفان بحيث نفى الإمام الزمخشري الشفيع على الإطلاق، بينما كان نفي الإمام الألوسي على التخصيص بأن الله عَزَّلَ حکى في هذه الآية الكريمة ما يقوله الكافرون وهم يصطادون نار جهنم، حيث تتقطع بهم الأسباب وتحل بينهم الروابط والعلاقات، التي كثيراً ما جمعت بينهم في الحياة الدنيا، فلا

^{٤٤} فخر الدين الرازى، مفاتيح الغيب، ج ١٧، ص ٦٣.

^{٤٥} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٤٠١.

^{٤٦} محمود ابن عبد الله الحسني الألوسي، روح المعاني، ج ١٩، ص ١٠٤.

ينفع الشفيع، ولا يدفع الصديق ما آلوا إليه، وحكم عليه. ومن الممكن أن نقول: عدم الصحبة الطيبة يحرم شفاعة الشافعين.

الآيات التي تنفي شفاعة الشافعين

١. قوله ﷺ: ﴿وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ، حَتَّىٰ أَتَانَا الْيَقِينُ، فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨-٤٩]. قال الإمام الزمخشري: "أي: لو شفع لهم الشافعون جميعاً من الملائكة والنبيين وغيرهم؛ لم تتفعهم شفاعتهم؛ لأنّ الشفاعة لمن ارتضاه الله ﷺ، وهو مسخوط عليهم. وفيه دليل على أنّ الشفاعة تتفع يومئذ؛ لأنها تزيد في درجات المرتضىين".^{٤٧}

وقال الإمام الرازى: "واحتاج أصحابنا على ثبوت الشفاعة للفساق بمفهوم هذه الآية، وقالوا إن تخصيص هؤلاء بأنهم لا تتفعهم شفاعة الشافعين يدل على أن غيرهم تتفعهم شفاعة الشافعين".^{٤٨}

يحكى الله ﷺ في هذه الآية الكريمة حال المكذبين بيوم الدين من المشركين والمنافقين، حيث لا تتفعهم شفاعة الشافعين ولا هم عن النار ببعدين، وذلك لأن المنافق نفاقاً عدياً قد يكذب بيوم الدين في الباطن، مع إظهاره الإسلام. هنا أرى عدم الاتفاق بينهما.

فجملة القول: لقد كانت بعض الآيات النافية للشفاعة محل خلاف بين الأمة. وذلك بسبب ما ينطق به كل فريق من أصول عقدية، وأدلة نقلية تدعم أقوالهم وتساند مذهبهم على أن النفي يظهر في كل آيات الشفاعة حتى تثبتها تلك الآيات بقيود الإذن والرضى، فإنها مسبوقة بالنفي، وكأن الله ﷺ يريد أن يفرق بين الشفاعة الدنيوية التي يعهد بها الناس فيما بينهم وبين الشفاعة الأخروية التي لا تتعارض مع الآيات القرآنية الدالة على أن الجزاء من جنس العمل. وأن معظم آيات الشفاعة قد جاءت في سياق دعوى المشركين أن الآلهة والملائكة ستتشفع لهم عند الله ﷺ إذ يقيسون أحوال الحياة الدنيا بالحياة الآخرة وشتان بين شفاعة العبد الضعيف المحدود وشفاعة رب القوي المطلق، الذي يعلم ما كان وما يكون ومالم يكن كيف يكون كما يعلم استحقاق المحق بما يستحق من الثواب أو العقاب وهو القائل ﷺ ذكره في كتابه العزيز: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِّلْعَيْدِ﴾ [فصلت: ٦]. ولذا، الإمام الزمخشري رأى أن الشفاعة تكون لزيادة الفضل للمؤمنين، دون لدفع

^{٤٧} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٦، ص ٢٦٣.

^{٤٨} فخر الدين الرازى، مفاتيح الغيب، ج ٣٠، ص ٢١١.

الضرر للعصاة وأصحاب الكبائر، لأن الشفاعة لا تكون إلا للمرضي، والعصاة وأصحاب الكبائر لا يرضى الله عَنْهُمْ عنهم، ولا تكون للكفار بلا شك.

ثالثاً: الجمع بين الآيات الواردة في إثبات الشفاعة والشفيع ونفيهما من خلال ما تقدم من آيات بينات، تحدثت عن الشفاعة إثباتاً ونفيًا الذي فسرها الإمام الزمخشري في تفسيره الكشاف من جهة، وعند المفسرين من جهة أخرى. قبل أن نجمع بين الإثبات والنفي، لابد لنا أن نضع هذه النقاط لتتضمن الصورة، فيسهل الجمع:

١. جميع فرق الأمة متقة على ثبوت الشفاعة الأخروية بدليل ما جاء في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. أجمعت الأمة على أصل الشفاعة، قال القاضي عبد الجبار: "لا خلاف بين الأمة في أن شفاعة النبي ﷺ ثابتة للأمة، وإنما الخلاف في أنها ثبتت لمن؟"^٤
 ٢. أكثر الآيات التي أثبتت الشفاعة تبدأ بنفيها أو لا ثم تستثنى منها ما كان بإذنه عَنْهُ ورضاه، ولم يرضى وكذلك الحال في الآيات التي تثبت الشفيع.
 ٣. في أكثر آيات نفي الشفاعة دلالة واضحة على التحذير والإذار، منها ما يخص بني إسرائيل، ومنها ما هو موجه إلى هذه الأمة.
 ٤. بعض آيات نفي الشفاعة أو الشفيع يخاطب الله عَنْهُ بها أولئك الذي يعتقدون النفع والشفاعة من آلهتهم التي يعبدونها من دون الله عَنْهُ، ويعظمونها أكبر تعظيم، وهي لا تنفع نفسها فضلاً عن أن تقيد غيرها.
- نستطيع معرفة الجمع بين الإثبات والنفي في آيات الشفاعة من خلال وجهة نظر الفريقين، وبيان ذلك: إن من قيد الشفاعة الأخروية بالتوبة، حدها للمرتضىين الآخيار من عباد الله عَنْهُ الأطهار، وتكون بتعجيل فصل القضاء يوم القيمة، ودخول الجنة (الشفاعة العظمى)، ويرفع الدرجات والثواب فيها. قالوا: لا منافاة بين الإثبات والنفي، لأن الآيات التي أثبتت الشفاعة، حدتها بشرط لا تتطبق إلا على التائبين المتقين من أهل التوحيد دون سواهم، والآيات النافية للشفاعة إنما كان معظمها في سياق التهديد والوعيد لكل من ابتعد عن نهج الإسلام عقيدة وسلوكاً، من الكافرين المشركين، والفاسين المجرمين فلا شفاعة لهؤلاء وأمثالهم، ومن ظلم نفسه

^٤ انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٦٨٨. وابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج ١١، ص ١١٦.

بالكفر بربه أو الإصرار على معصيته، بل هي ثابتة لمن تاب وصدق في إيمانه وَجْهًا ورضاه.

يقول الشيخ محمد رشيد رضا^{٥٠}: "في القرآن آيات ناطقة بنفي الشفاعة مطلقاً، قوله وَجْهًا: ﴿لَا يَنْعِي فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]. وأخرى ناطقة بنفي منفعة الشفاعة قوله وَجْهًا: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]. وآيات تقييد النفي بمثل قوله وَجْهًا: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. قوله وَجْهًا: ﴿إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنباء: ٢٨]. فمن الناس من يحكم الثاني بالأول، ومنهم من يرى أنه لا منفاة بينهما، فنحتاج إلى حمل أحدهما على الآخر، لأن مثل هذا الاستثناء (أي الاستثناء بالإذن والمشيئة) معهود في أسلوب القرآن في مقام النفي القطعي للإشارة بأن ذلك بإذنه ومشيئته، قوله وَجْهًا: ﴿سَنُقْرِنُكَ فَلَا تَنْسَى، إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفِي﴾ [الأعلى: ٦-٧]. قوله وَجْهًا: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]. فليس في القرآن نص قطعي في وقوع الشفاعة ولكن ورد الحديث بإثباتها فما معناها؟"^{٥١}.

ثم فسر الشفاعة المقصودة بالدعاء، وعليه، فإن من تتبع آيات الشفاعة في القرآن (المثبتة والنافية) فإنه يرى أنها إما أن تنفي الشفاعة مطلقاً، أو تنفي قبولها أو منفعتها أو تنفيها عن الظالمين وال مجرمين، أو تقييدها بإذنه، وإن الله وَجْهًا كما قيل: أنه معهود في مقام النفي القطعي، إذ أن كل شيء في هذا الوجود لا يتم ولا يتحقق إلا بإذنه وإنه كما حكاه محمد رشيد رضا عن أستاذه^{٥٢}، وذلك مما استأثر الله وَجْهًا بعلمه فلا يعلمه غيره إلا إذا شاء إعلامه به، فهو غير معروف لأحد من خلقه، ولذلك ذكر محمد رشيد رضا عن أستاذه محمد عبده أن ما ورد في إثبات الشفاعة يكون على هذا من المتشابهات، وفيه يقضي مذهب السلف بالتفويض والتسليم، وأنها مزية يختص الله وَجْهًا بها من يشاء يوم القيمة عبر عنها بهذه العبارة (الشفاعة)

^{٥٠} محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن علي خليفة البغدادي الأصل، الحسني النسب أحد رجال الإصلاح الإسلامي، من العلماء بالحديث والأدب والتاريخ والتفسير، ولد في القلمون من طرابلس ورحل إلى مصر سنة (١٣١٥هـ)، واتصل بالشيخ محمد عبده وتلذذ له، وأصدر مجلة المنار، وتفسير القرآن والوحى المحمدي، والوهابيون والجهاز، توفي بمصر ودفن فيها سنة (١٣٥٤هـ/١٩٣٥م). انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ٣٦١.

^{٥١} محمد رشيد رضا، تفسير المنار، تعليق وتصحيح: سمير مصطفى رباب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م) ج ١، ص ٢٦٩.

^{٥٢} المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٠.

ولا نحيط بحقيقةٍ مع تنزيه الله عَزَّلَ عن المعرفة من معنى الشفاعة في لسان التخاطب العرفي^٣، إلا أنه ليس هنالك شيءٌ من المتشابه في موضوع الشفاعة، إذ الآيات القرآنية صريحةٌ في نفيها عن الظالمين، وتثبتها أحياناً عن طريق الاستثناء لمن ارتضى وأذن الله عَزَّلَ له، ويحمل هذا الاستثناء على الشفاعة العظمى التي اتفقت عليها الأمة.

أما من أطلق الشفاعة لسائر المؤمنين والفاجرين، وإن لم يتوبوا ويعودوا لرب العالمين، فإنهم يرون أن آيات نفي الشفاعة والشفيع إنما توجه للكافرين من عبادة الملائكة والأوثان والأجرام، أولئك الذين كانوا يعتقدون منفعتها وشفاعتها من دون الله عَزَّلَ، أو تلك الشفاعة التي تكون بدون إذنه، فهي لا يمكن أن تتحقق إلا بإذنه ورضاه، وهي عامة لكل المؤمنين، إما بدخول الجنة ابتداءً، أو بالخروج من النار كما دلت الأحاديث، ولذلك تحمل آيات الإثبات على هذه الشفاعة التي يخص الله عَزَّلَ بها عباده المؤمنين، إذ يكون من بينها شفاعته عَزَّلَ للعصاة وأصحاب الكبائر حتى يدخلوا الجنة أو يخرجون من النار.

صفوة القول: إن آيات نفي الشفاعة خاصة بالمرتكبين الكافرين وآيات الإثبات إنما هي خاصة للمؤمنين من المؤمنين، لأن الله عَزَّلَ ارتضى إيمانهم وما يديرون به، فمن وفي منهم ما عليه من حقوق وواجبات دخل الجنة بإذن الله عَزَّلَ، ومن لم يوف ما عليه كان في مشيئة الله عَزَّلَ، إن شاء الله عَزَّلَ أدخله الجنة بإذنه لمن يشفع له، وإلا دخل النار ثم يخرج منها إما بشفاعة الأنبياء أو برحمة رب السماء، إذ لا يخلد في النار موحد، وبذلك يمكن الجمع بين الإثبات والنفي في آيات الشفاعة إلا أن هذا تردد أدلة القرآن والسنة والعقل.

^٣ محمد رشيد رضا، تفسير المنار، ج ١، ص ٢٧٠.

الفصل الرابع

تحليل لموقف الإمام الزمخشري من الشفاعة الأخرى في تفسيره

اتفق المسلمون على أن النبي ﷺ هو الشافع والشفيع والمشفع يوم القيمة، وأن الشفاعة ثابتة له ﷺ، ولغيره من الملائكة والأنبياء والشهداء بالكتاب والسنة^١. واتفق أهل السنة والجماعة على إثبات شفاعة النبي ﷺ للعصاة وأصحاب الكبائر من المسلمين الذين ماتوا ولم يتوبوا من ذنوبهم، بينما أنكرها المعتزلة^٢، والإمام الزمخشري قد صرّح منكراً للشفاعة وقال: بأن الشفاعة المذكورة في الكتاب ليست سوى رفع الدرجات وزيادة ثواب المشفع فيهم من المؤمنين، أما العصاة وأصحاب الكبائر، فهم في نار جهنم خالدون فيها أبداً، واستدل على ذلك بأدلة سنعرض لها إن شاء الله تعالى بالفقد والتمحيص.

أولاً: الشفاعة في زيادة الفضل لا غير

اعتمد الإمام الزمخشري في تفسيره لآيات القرآن الكريم عموماً على خمسة أركان، هي الأركان التي يقوم عليها مذهب الاعتزاز. وهذه المبادئ والأركان الخمسة هي التوحيد^٣، والعدل^٤، والوعد والوعيد^٥، والمنزلة بين

^١ انظر: القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، ص ٦٨٨، بتصريف.

^٢ انظر: أبي بكر بن الطيب الباقلاني، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، (بيروت: عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٧، ١٩٨٧/٥١٤٠٧) ص ٢٣١، بتصريف.

^٣ التوحيد: هو أن الله تعالى إله واحد، ليس بجسم، وليس في مكان، فهو في كل مكان بالعلم. وما ورد في القرآن عن يده، يؤوّل بقدرته، وعن عينه، يؤوّل بعلمه وهكذا. ففي قوله تعالى: «يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ» [الفتح: ١٠]، يقولون: قدرة الله فوق قدرة الناس. وفي قوله تعالى عن سفينة نوح عليه السلام: «تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا» [القمر: ٤]، يقولون: تجري بعيناه الله ورعايتها. انظر: القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٩، بتصريف.

^٤ العدل: هو أن الله تعالى من العبد القدرة على أن يفعل الشيء وعلى أن لا يفعله. وذلك لكي يأتي يوم القيمة ليأخذ جزاءه على عمله، ولا يعترض على الله أثناء الحساب بأنه هو الذي كتب عليه الشر وألزمته وطلبه منه. ويقول المعتزلة: إذا تحقق العدل، فإنه لا قضاء ولا قدر. والناس هم الذين ينشؤون أقدارهم بأيديهم، والله لم يقدر أي شيء أي إنسان. ويستدلون بقوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنفَسَهُمْ يَظْلَمُونَ» [يونس: ٤٤]. انظر:

المرجع نفسه، ص ٢٩٩، بتصريف.

^٥ الوعد: هو قول الله تعالى للطائع: سأدخلك الجنة، وقوله لل العاصي: سأدخلك النار. وفي القيمة يقولون: لا بد أن يتحقق ذلك، ليس لأننا نجبر الله تعالى على فعل العدل، بل لأن الله تعالى هو الذي ألزم نفسه بذلك. وأننا لنحكم عن الله ما حكمه هو عن نفسه. فقد قال تعالى: «مَا يُبَدِّلُ الْقُولُ لَدَيْ وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ لِلْعَبْدِ» [ق: ٢٩] وهذا الوعد والوعيد في الآخرة يستلزم نفي الشفاعة، لأنها في نظرهم ضد الحق والعدل. انظر: المرجع نفسه، ص ٦٠٩، بتصريف.

المنزلتين^٦، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^٧. قضية الشفاعة تدرج تحت ركن الوعيد والوعيد عند المعتزلة. المراد بالوعيد والوعيد عندهم أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب، وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها، خلد في النار، وكان عذابه أخفًّ من عذاب الكفار. فالله عَزَّلْ أصدق القائلين، فهو موفٍ لوعده منجزٌ لوعيده فلا تبديل لكلماته، فهو يتوب على المذنبين إذا اعترفوا ويمحوا عنهم السيئات إذا تابوا^٨.

واستحق العصاة وأصحاب الكبائر عقوبة من الله عَزَّلْ، وهي الخلود في النار، وأما عذاب عصاة المسلمين فهو أخفًّ عذاباً من الكافرين، لكنهم لا يستحقون رضا الله عَزَّلْ. ولا يستحقون شفاعته يوم القيمة. لأن الذين يستحقون رضا الله عَزَّلْ سينالون شفاعته، وهم من الذين آمنوا بالله عَزَّلْ ظاهراً وباطناً وعملوا الصالحات، فلهم أجرهم عند ربهم، كما صرحت به بعض الآيات القرآنية قوله عَزَّلْ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وهذا ما ذهب إليه الإمام الزمخشري في فقهه الاعتزالي.
إذا تأملنا في حقيقة الشفاعة، نجد أنها تتحصر في إزالة العقوبة أو تخفيتها أو إخراج الناس من النار. وهذا يخالف رأي الإمام الزمخشري في تفسيره الكشاف، حيث ذهب إلى أن الشفاعة زيادة فضل للمؤمنين، وهي منافية عن العصاة^٩.

وذهب المعتزلة بالوعيد إلى نكران الشفاعة التي تضافت على إقرارها كل من آيات القرآن الحكيم والسنة النبوية الشريفة، ولا دليل لهم على ذلك إلا أنها تتعارض مع ما أحدثوه من الوعيد. مما جعلهم يؤولون الآيات التي تثبت الشفاعة فأعرضوا عنها كليّاً^{١٠}.

والمعتزلة يرون أن أصحاب الكبائر يخلدون في النار، فلا ينفعهم بعد موتهم دعاء أهلهم ولا استغفارهم له، ويستدلوا على ذلك من قوله عَزَّلْ: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلنِّسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]. فالسبيل إلى الخلاص من

^٦ المنزلة بين المنزلتين، فإنما تكون في الدنيا. ومعنىها: أن المسلم العاصي يكون في منزلة بين الكفر والإيمان، لأنه ليس بكافر لنطقه بالشهادتين، وليس بمؤمن لعدم عمله بالشريعة. ومن كانت هذه حالته يستحق لقب فاسق. والفسق منزلة بين الكفر والإيمان في الدنيا، أما في الآخرة، فهو خالد في النار استيفاء بمبدأ الوعيد عند المعتزلة. انظر: المرجع نفسه، ص ٦٩٥، بتصريف.

^٧ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان على كل مسلم، لكن تنفيذ الأحكام على العصاة واجب على ولاة الأمر. انظر: المرجع نفسه، ص ٧٣٩، بتصريف.

^٨ انظر: أبو لبابة حسين، موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها، (الرياض: دار الوفاء، د.ط، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) ص ٦٨.

^٩ محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٥، ص ٣٣٧.

^{١٠} انظر: أبو لبابة حسين، موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها، ص ٦٩.

كبار الذنوب لا يكون إلا بتبوية نصوحه خالصة، وإن أجاز الله تعالى أن يعفو عن صغائرها قبل التوبة، وليس التوبة لفظاً يردد اللسان فحسب، وإنما يجب أن تكون مصحوبة بندي ارتکاب المعصية مع عزم على عدم العودة إليها مجدداً، ويشرط المعتزلة في التوبة رد الحقوق والمظالم إلى أهلها، وأن لا يكرر التائب فعل المعصية وأن يستشعر على الدوام ندم فعله لها، وأن لا تكون التوبة مؤقتة أو مفصلة، بل يجب أن تكون دائمة وعامة، ولا تتفع التوبة بعد أن يعجز التائب عن إتيان المعصية أو قبيل أن يموت^{١١}.

وأرى هنا أن هذا موقف المعتزلة من العصاة المسلمين موقف متصلب له أبعاد نفسية بل هو متعلقة في حب تعذيب الله تعالى لخلقه، ولربما أبالغ في القول فأقول إنه ينبع من قساوة في القلب لأنه لا بد على النظر برحمة إلى الخلق.

ثانياً: نفي الشفاعة للعصاة وأصحاب الكبار

لقد استدل الإمام الزمخشري وفريقه من علماء المعتزلة على نفي الشفاعة للعصاة ولأصحاب الكبار بأدلة واضحة وكثيرة من الكتاب والسنة والعقل، وذلك على النحو التالي:

الأدلة النقلية

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]. قال الإمام الزمخشري: "فإن قلت: هل فيه دليل على أن الشفاعة لا تقبل للعصاة؟ قلت: نعم، لأنه نفى أن تقضي نفس عن نفس حقاً أخلت به من فعل أو ترك، ثم نفى أن يقبل منها شفاعة شفيع، فعلم أنها لا تقبل للعصاة. فإن قلت: الضمير في ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ إلى أي النفسيين يرجع؟ قلت: إلى الثانية العاصية غير المجزى عنها، وهي التي لا يؤخذ منها عدل. ومعنى ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾: إن جاءت بشفاعة شفيع لم يقبل منها. ويجوز أن يرجع إلى النفس الأولى، على أنها لو شفعت لها لم تقبل شفاعتها، كما لا تجزي عنها شيئاً، ولو أعطت عدلاً عنها لم يؤخذ منها"^{١٢}.

^{١١} أحمد محمود سبحي، في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين (المعتزلة ١)، (بيروت: دار النهضة العربية، د.ط، ١٤٠٥/١٩٨٥م) ص ١٥٨.

^{١٢} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٢٦٦.

والصدق في هذه المقوله للإمام الزمخشري يرى أن هذا تضييق لواسع رحمة الله تعالى التي وسعت كل شيء، كما قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسَعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، ونحن يحق لنا أن نتساءل فهل لمجرد الإنسان أن يعصي ربه يصبح بعيداً عن رحمة الله تعالى ولا ينال الشفاعة حتى ولو مات من غير توبة ذلك الذنب. فإن الله تعالى وعدنا أن يغفر الذنوب جميعاً إلا أن يشرك به. ففي الأول قال تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْطُطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]، وقال تعالى في الثانية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكُ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]، فهل بعد هذا الخطاب من حجة لمن يؤمن بأن الشفاعة لا تناول العصاة من المسلمين.

ويقول القاضي عبد الجبار: "الآية تدل على أن من استحق العقاب لا يشفع النبي ﷺ له، ولا ينصره؛ لأن الآية وردت في صفة اليوم ولا تخصيص فيها، فلا يمكن صرفها إلى الكفار دون أهل التواب، وهي واردة فيمن يستحق العذاب في ذلك اليوم، لأن هذا الخطاب لا يليق إلا بهم، فليس أحد أن يطعن على ما قلناه بأن يمنع الشفاعة للمؤمنين أيضاً، ولو كان النبي ﷺ يشفع لهم، لكن قد أغنى عنهم وأجزى، فكان لا يصح أن يقول تعالى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾، ولما صح أن يقول: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً﴾. وقد قبلت شفاعته ﷺ فيهم. ولما صح أن يقول: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾؛ لأن قبول الشفاعة وإسقاط العقاب إلى المغفرة، أعظم من كل فداء لهم بما قد استحقوه من حيث تزول بها ولمكانها، ولما صح أن يقول: ﴿وَلَا هُمْ يُنَصَّرُونَ﴾، وأعظم النصرة تخلصهم من العذاب الدائم بالشفاعة. فالآية دالة على ما نقول من جميع هذه الوجوه".^{١٣}.

^{١٣} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، متشابه القرآن، تحقيق: عدنان محمد زرزور، (القاهرة: دار التراث، ط ١، ١٩٦٩ھ) ج ١، ص ٩٠-٩١.

المناقشة:

إن استدلال الإمام الزمخشري وفرقة المعتزلة بهذه الآية على نفي الشفاعة للعصاة وأصحاب الكبائر باطل؛ وذلك لأن الشفاعة المنافية في الآية هي الشفاعة للكافرين والمرجعيين، ويدل على ذلك ما يلي:

أـ إجماع العلماء والمفسرين من أهل السنة والجماعة على أن المراد بالنفس في الآية الكريمة هي: النفس الكافرة، أي النفس التي مات صاحبها على الكفر والشرك. وسوف اختار بعض أقوال العلماء من أهل السنة والجماعة الذين يثبتون قولًا واحدًا أن صاحب الكبيرة يستحق له الشفاعة وإن مات عليها دون أن يتوب.

يقول الطبرى^{١٤}: "وَهَذِهِ الْآيَةُ وَإِنْ كَانَ مُخْرِجُهَا عَامَّاً فِي التَّلَاوَةِ، فَإِنَّ الْمَرَادَ بِهَا خَاصٌّ فِي التَّأْوِيلِ... إِنَّمَا هِيَ لِمَنْ مَاتَ عَلَى كُفُرٍ وَغَيْرِ تَائِبٍ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^{١٥}. وَقَالَ الْقَرْطَبِيُّ: "النَّفْسُ الْكَافِرَةُ، لَا كُلُّ نَفْسٍ"^{١٦}. "فَعَلَى هَذَا، يَكُونُ الْعَامُ الَّذِي أُرِيدُ بِهِ الْخَاصُّ"^{١٧}.

يقول النووي الشافعى^{١٨} في شرح مسلم: قال القاضي عياض^{١٩}: "مذهب أهل السنة جواز الشفاعة عقلاً ووجوب سمعاً بصريح قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذْنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]. وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨] وأمثالها^{٢٠}. ومنعت الخارج وبعض المعتزلة منها وتعلقوا بمذاهبهم في تخليد المذنبين في النار، واحتجوا بقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾

^{١٤} أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبرى، الإمام الجليل المجتهد المطلق، ولد بطبرستان سنة (٤٢٤هـ)، ورحل عن بلده في طلب العلم وهو ابن الثنتي عشرة سنة، فسمع بمصر والشام والعراق ثم ألقى عصاه واستقر بي بغداد، وبقي بها حتى مات سنة (٤٣٠هـ)، وهو صاحب التفسير القيم، كان حافظاً لكتاب الله عَزَّ وَجَلَّ بصيراً به، وكان فقيهاً عالماً برع في علوم كثيرة من علم القراءات والتفسير والفقه والحديث والتاريخ وكتبه مشهورة في ذلك. انظر: أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان، وقيات الأعيان، ج ٢، ص ٢٣٢.

^{١٥} أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان في تأويل القرآن، ج ١، ص ٦٣٧.

^{١٦} محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٢، ص ٧٨.

^{١٧} عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، (بيروت: المكتب الإسلامي، د.ط، ١٤٠٤هـ) ج ١، ص ٧٦.

^{١٨} محى الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ولد بنوى سنة ٦٣١هـ، وكان أبوه من أهلها المستوطنيين بها. وتوفي الإمام النووي سنة (٤٧٦هـ). انظر: ابن السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناхи، وعبد الفتاح محمود الحلو، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ط، د.ت) ج ٢، ص ٢٧.

^{١٩} ابن موسى اليיחى السبتي، أبو الفضل، عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته ولي قضاء سبعة ثم عرناطة، ومن تصانيفه: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، وشرح صحيح مسلم، وتراث المدارك، توفي بمراكنش سنة (٤٥٤هـ). انظر: أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٤، ص ١٣٠.

^{٢٠} يحيى بن شرف النووي، شرح مسلم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م) ج ٣، ص ٣٥.

[المدثر: ٤٨] وبقوله ﷺ: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، وهذه الآيات في الكفار^{٢١}.

يقول ابن تيمية: "وجواب أهل السنة والجماعة أن هذا يراد به شيئاً: أحدهما: أنها لا تنفع المشركين كما قال ﷺ في نعتهم: ﴿مَا سَلَكُكُمْ فِي سَقَرَ، قَالُوا لَمْ نَكُنْ مِنَ الْمُصَلِّينَ، وَلَمْ نَكُنْ نُطْعَمُ الْمُسْكِنِينَ، وَكُنَّا نَخْوَضُ مَعَ الْخَائِضِينَ، وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ، حَتَّى آتَانَا الْيَقِينُ، فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٣٨-٤٨]. فهو لاءٌ نفي عنهم نفع شفاعة الشافعيين، لأنهم كانوا كفاراً. والثاني: أنه يراد بذلك نفي الشفاعة التي يثبتها أهل الشرك ومن شابههم من أهل البدع: من أهل الكتاب والمسلمين الذين يظنون أن للخلق عند الله ﷺ من القدر أن يشفعوا عنده بغير إذنه، كما يشفع الناس بعضهم عند بعض^{٢٢}".

يقول ابن جزي الكلبي^{٢٣}: "فكل ما ورد في القرآن من نفي الشفاعة مطلقاً يحمل على هذا؛ لأن المطلق يحمل على المقييد، فليس في هذه الآيات المطلقة دليل للمعتزلة على نفي الشفاعة"^{٢٤}.

يقول ابن كثير^{٢٥}: "قوله ﷺ: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ يعني من الكافرين، كما قال ﷺ: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]. ثم قال: فقد أخبر الله ﷺ أنهم لما لم يؤمنوا برسله ﷺ ويتابعوه على ما بعثه الله ﷺ به ووافوا الله ﷺ يوم القيمة، فإنه لا ينفعهم قرابة قريب ولا شفاعة شافع، ولا يقبل منهم فداء ولو بملء الأرض"^{٢٦}. فإذا كان المراد بالنفس في الآية النفس الكافرة، فالشفاعة المنافية في الآية الشفاعة للكفار لا للعصاة؛ وإذا فلا دلالة في الآية على نفي الشفاعة لأهل الكبائر.

^{٢١} المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٥. وقال مثله ابن بطال كما نقل عنه ابن حجر في فتح الباري، ج ١١، ص ٤٢٦.

^{٢٢} نقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، ج ١، ص ١٤٩. وانظر: محمد الصالح العثيمين، شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص ٤٠.

^{٢٣} أبو القاسم، محمد بن أحمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي، ولد سنة (٦٩٣هـ). هو فقيه من العلماء بالأصول واللغة. من أهل غرناطة. وتوفي الإمام ابن جزي سنة (٧٤١هـ). انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٣٢٥.

^{٢٤} محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد سالم هائم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م) ج ١، ص ٦٦.

^{٢٥} إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، أبو الفداء عماد الدين، حافظ مؤرخ، ولد في قرية من أعمال بصرى الشام، وانتقل مع أبيه إلى دمشق، ورحل في طلب العلم حتى صار من الأئمة المشار إليهم، وتوفي بدمشق. وهو صاحب التفسير المشهور والبداية والنهاية في التاريخ. توفي سنة (٧٧٤هـ). انظر: موقع وزارة الأوقاف المصرية، موسوعة الأعلام، ج ١، ص ٤٧٩.

^{٢٦} أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ج ١، ص ٢٥٦.

يقول ابن الوزير اليماني^{٢٧} في تفسير قوله ﷺ: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾: "لكنها في الكافرين، كما قال ﷺ في سورة الحديد في خطاب المنافقين ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَأُكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَأُكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [الحديد: ١٥]، وفي تخصيصهم بالذكر إشارة إلى القبول من المسلمين بمقتضى مفهوم الصفة، وال المسلمين أيضاً باقون على الأصل في حسن ذلك^{٢٨}.

يقول السفاريني: "ما احتجت المعتزلة لمذهبهم في نفي الشفاعة بقوله ﷺ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾، وقوله ﷺ: ﴿مَا لِظَالِمٍ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]. وزعموا أن من دخل جهنم يخلد فيها، لأنه إما كافر أو صاحب كبيرة مات بلا توبة، هذا رأيهم ومن واقفهم، وهو رأي فاسد ومذهب باطل ترده الأخبار الصحيحة والأثار الصريحة وإجماع أهل الحق أيدهم الله ﷺ. وأجابوا عن الآية الكريمة أن المراد بقوله ﷺ: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ الكفار للآيات الواردة، والأخبار الثابتة في الشفاعة"^{٢٩}.

ب- لقد ثبتت عدة أحاديث في هذا الباب، فمن رسول الله ﷺ أنه قال: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتني»^{٣٠}. وأنه ﷺ قال: «ليس من نبي إلا وقد أعطي دعوة، وإنني قد اختبأت دعواتي شفاعة لأمتى، وهي نائلة إن شاء الله ﷺ منهم من لم يشرك بالله ﷺ شيئاً»^{٣١}.

^{٢٧} محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير: مجتهد باحث، من أعيان اليمن. وهو أخو المهادي بن إبراهيم. ولد في هجرة الظهران (من شطب: أحد جبال اليمن) سنة (٥٧٧٥هـ)، وتعلم بصناعة وصعدة ومكة. وأقبل في أواخر أيامه على العبادة. وتوفي سنة (٤٨٤٠هـ). انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج٥، ص٣٠٠.

^{٢٨} محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، إثارة الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٧م) ج١، ص٢٦٤.

^{٢٩} محمد بن أحمد السفاريني، لوعات الأنوار البهية وسواتع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرق المرضية، ج٢، ص٢١٧.

^{٣٠} أخرجه الإمام الترمذى في سننه، انظر: سنن الترمذى، كتاب صفة القيامة والرفاق والورع، باب ماجاء في الشفاعة رقم الحديث: ٢٤٣٥. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

^{٣١} أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، انظر: الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة للأمة، رقم الحديث: ١٩٩. وأخرجه الإمام الترمذى في سننه، انظر: سنن الترمذى، كتب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب فضل لا حول ولا قوة إلا بالله، رقم الحديث: ٣٦٠٢. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وإذا ثبتت الشفاعة لأهل الكبائر؛ فلابد من أن تكون الشفاعة المنافية في الآية إنما هي الشفاعة للكفار؛ جمعاً بين الآية والأحاديث^{٣٢}. واقتصر بالكفار الذين أنكروا وحدانية الله عَزَّلَهُ و Mataوا على الكفر والإلحاد والشرك. وقد حددت لنا الآية في سورة إبراهيم حيث تحدثت عن الكفار الذين يستحقون العذاب الشديد يوم القيمة إذ لو أنهم استحقوا الشفاعة ما عذبوا في نار جهنم، وهذا دليل منطقي وعقلي أنهم ماداموا قد نالوا العذاب فقد حرموا نيل الشفاعة، وهؤلاء ثلاثة أقسام بنص الآية ﴿وَوَيْنِ لِكَافِرِينَ مِنْ عَذَابِ شَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ٢].

١. ﴿الَّذِينَ يَسْتَحْبُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾: بمعنى أنهم استغرقت لدنيا عقولهم وافتدهم ولم يفكروا في الآخرة، لا في نعيمها ولا في جحيمها.

٢. ﴿وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾: حيث إن الصدد عن سبيل الله عَزَّلَهُ له قسمان:

القسم الأول: استخدام أساليب لفظية وكلامية ساخرة ومضحكة لمن يتبع النبي ﷺ، فأحياناً يحاولون اقناع الناس بشتى الأساليب حتى لا يتبعوا محمداً ﷺ، وهذا ما كان يفعله أبو لهب حيث كان يلاحق الحاج الذين كانوا يأتون إلى مكة، ويقول لهم: هذا ابن أخي وهو مجنون فلا تتبعوه.

القسم الثاني: أساليب الضرب والقتل والعنف والقوة والتعذيب في الصد عن سبيل الله عَزَّلَهُ، وهو ما كان يفعله أبو جهل وأمية بن خلف حيث قتل أبو جهل والد عمار وأمه سمية.

٣. ﴿وَيَبْغُونَهَا عَوْجًا﴾: فهوؤلاء اتخذوا من الكفر مصلحةً واستخدموها مسائل فكرية غير مستقيمة من أجل البناء في الكفر. فهوؤلاء هم لا تزال شفاعة الله عَزَّلَهُ ولا شفاعة رسول الله ﷺ.

جـ- والآية في سياقها تثبت أن المخاطبين فيها هم اليهود الذين كانوا يعتقدون أن آباءهم الأنبياء سوف يشفعون لهم، فنزلت هذه الآية لرد هذا الاعتقاد وبيان أنه لا ينفعهم عنده إلا التوبة إليه من كفرهم والإناابة من ضلالهم، وجعل ما سن فيهم من ذلك إماماً لكل من كان على مثل منهاجهم؛ لئلا يطمع ذو إلحاد في رحمته^{٣٣}.

^{٣٢} انظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان فى تأويل القرآن، ج ١، ص ٦٣٧، ومحمد بن أحمد الأنصارى القرطبى، الجامع لأحكام القرآن، ج ٢، ص ٧٨، بتصرف.

^{٣٣} أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان فى تأويل القرآن، ج ١، ص ٦٣٦، وانظر: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير فى علم التفسير، ج ١، ص ٧٧، بتصرف.

يقول البيضاوي^{٣٤} في تفسيره الذي اختصر تفسيره من تفسير الكشاف المعتزلي: "وقد تمكنت المعتزلة بهذه الآية على نفي الشفاعة لأهل الكبائر، وأجيب بأنها مخصوصة بالكافر للآيات والأحاديث الواردة في الشفاعة، ويوبيده أن الخطاب معهم، والآية نزلت ردًا لما كانت اليهود تزعم أن آباءهم تشفع لهم"^{٣٥}.

وأما قول المعتزلة بأن قوله ﷺ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ بأنه عام في نفي شفاعة النبي ﷺ وغيره، فيقول الإيجي في بيان بطلانه: "إنه لا عموم له في الأعيان، لأن الضمير لقوم معين فلا يلزم أن لا تنفع الشفاعة غيرهم ولا في الزمان لأنه لوقت مخصوص فلا يلزم عدم نفعها في غير ذلك الوقت"^{٣٦}.

وبذلك يكون استدلالهم بهذه الآية على أن العصاة وأصحاب الكبائر لا تنفعهم الشفاعة لا يستقيم وذلك لأن المقصود في الآية هي الكافر لا المسلم.

الدليل الثاني: قوله ﷺ: ﴿مَا لِظَالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]. قال الإمام الزمخشري: "إن الشفاعة هم أولياء الله ﷺ، وأولياء الله ﷺ لا يحبون ولا يرضون إلا من أحبه الله ﷺ ورضيه، وأن الله ﷺ لا يحب الظالمين، فلا يحبونهم، وإذا لم يحبوهم لم ينصروهم ولم يشفعوا لهم، قال الله ﷺ: ﴿وَمَا لِظَالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [آل عمران: ٢٧٠]. لأن الشفاعة لا تكون إلا في زيادة التفضل، وأهل التفضل وزيادته إنما هم أهل الثواب، بدليل قوله ﷺ: ﴿وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [الشورى: ٢٦]. وعن الحسن رحمه الله: والله عز وجل ما يكون لهم شفيع البتة"^{٣٧}.

ويقول القاضي عبد الجبار: "إن الله عز وجل بين في هذه الآية أن الظالم لا يشفع له النبي ﷺ، وأن الشفاعة لا تكون إلا للمؤمنين، لتحصل لهم مزية في التفضل وزيادة في الدرجات مع ما يحصل له عز وجل من التعظيم والإكرام".^{٣٨}

^{٣٤} ناصر الدين أبو الحسن عبد الله بن عمرو بن محمد، من قرية يقال لها البيضا، له التفسير المنسوب إليه ومنهاج الوصول إلى علم الأصول، توفي سنة (٦٩١هـ). انظر: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٥، ص ٣٩٢.

^{٣٥} عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج ١، ص ٣١٩. وانظر: محمد بن محمد العمادي أبو السعود، تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، دطب، دب) ج ١، ص ٩٩.

^{٣٦} عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، كتاب المواقف، ج ٣، ص ٥٠٨.

^{٣٧} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٥، ص ٣٣٧.

^{٣٨} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، متشابه القرآن، ج ٢، ص ٦٠٠.

المناقشة:

جاء معنى الظلم عند أهل اللغة ليدل على وضع الشيء في غير موضعه^{٣٩} ، وفي الشريعة: عبارة عن التعدى عن الحق إلى الباطل وهو الجور، وقيل هو التصرف في ملك الغير ومحاوزة الحد^{٤٠}. وأعظمه: الكفر والشرك والنفاق^{٤١}.

أـ إن المراد بالظالمين في الآية هم الكافرون، لأن الظلم إذ أطلق انصرف إلى الكفر، إذ أن الكفر أعظم الظلم، بدليل قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]^{٤٢}، وقول النبي ﷺ: «وشفاعتي نائلة إن شاء الله تعالى منهم من لم يشرك بالله تعالى شيئاً»^{٤٣}. وفي آية وقال تعالى فيها حاكياً عن أهل النار قوله: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعٍ، وَلَا صَدِيقٌ حَمِيمٌ، فَلَوْلَا أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٠-١٠٢].

فعلى هذا، فالشفاعة منفية عن الكفار، وصاحب الكبيرة ليس بكافر، فيبطل الاستدلال بالأية. وقد ذهب إلى تأويل الظالمين بالكافرين أو المشركين مفسروا أهل السنة وغيرهم، وبيان ذلك: يقول الحافظ البيهقي: الظالمون هاهنا هم الكافرون، ويشهد لذلك مفتاح الآية، إذ هي في ذكر الكافرين^{٤٤}.

يقول الطبرى في تفسير الآية: "وقوله: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ﴾ يقول تعالى: ما للكافرين بالله تعالى يومئذ من حميم يحم لهم، فيدفع عنهم عظيم ما نزل بهم من عذاب الله تعالى، ولا شفيع يشفع لهم عند ربهم فيطاع فيما شفع، ويُجاب فيما سأله^{٤٥}. وهذا ما ذهب إليه الإمام الباقلانى إلى أن الظلم الوارد في الآية معناه الكفر^{٤٦}، ويقول ابن الجوزى^{٤٧}، وابن جزي الكلبى^{٤٨}، ويقول الألوسى^{٤٩} في تفسير ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ﴾ يعني الكافرين.

^{٣٩} ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٧٣.

^{٤٠} محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص ١٨٧.

^{٤١} انظر: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، مفردات الفاظ القرآن، ص ٥٣٧.

^{٤٢} عبد العزيز بن عبد الله الراجحي، الهدایة الربانية في شرح العقيدة الطحاوية عقيدة أهل السنة والجماعة، ج ١، ص ٣٣٠.

^{٤٣} أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، انظر: الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة للأمة، رقم الحديث: ١٩٩. وأخرجه الإمام الترمذى في سننه، انظر: سنن الترمذى، كتب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب فضل لا حول ولا قوة إلا بالله، رقم الحديث: ٣٦٠٢. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

^{٤٤} أبو بكر أحمد بن الحسين البهبهانى، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسيونى زغلول، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٠ هـ) ج ١، ص ٢٨٠.

^{٤٥} أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان في تأويل القرآن، ج ٢٠، ص ٣٠٢.

^{٤٦} انظر: أبي بكر بن الطيب الباقلانى، الإنصاف فيما يجب اعتماده ولا يجوز الجهل به، ص ٢٣٨.

واستدل الباقلاني بقوله ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ}: «إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ». ثم قال: ولهذا، لما نزل قوله ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ}: «الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ» [الأنعام: ٨٢]، حزن الصحابة ^{عَلَيْهِمُ السَّلَامُ} حتى قالوا: وأينما لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ}: "ليس هو كما تظنون، وإنما هو من قول لقمان لإبنه: «يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ». فدل أن لا شفاعة تنفع الكافر، والمؤمن بخلاف ذلك، وإن كانت له سيدات^١. وما يدل على صحة ما ذهب إليه الباقلاني قوله ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ}: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ» [البقرة: ٤٢].

يقول التفتازاني^٢: "بعد تسلیم العموم في الأزمان والأحوال أنها تختص بالكافار جمعاً بين الأدلة على أن الظالم على الإطلاق هو الكافر، وأن نفي النصرة لا يستلزم نفي الشفاعة، لأنها طلب على خضوع والنصرة ربما تتبئ عن مدافعة ومغالبة هذا بعد تسلیم كون الكلام لعموم السلب لسلب العموم وقد سبق مثل ذلك"^٣.

ب- إن لفظ الظالمين إما أن يدل على الاستغراق، وإما أن لا يدل عليه. فإن أفاد الاستغراق، كان المراد من الظالمين مجموعهم، ويدخل في مجموع هذا الكلام الكفار، ونحن نقول بعدم استحقاق هذا المجموع للشفاعة، لأن بعضًا منه هم الكفار، وليس لهم شفيع، فحينئذ لا يكون لهذا المجموع شفيع. وإن لم يف الاستغراق، كان المراد من الظالمين بعض من كان موصوفاً بهذه الصفة، وعندنا أن بعض الموصوفين بهذه الصفة ليس لهم

^{٤٧} عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج ١٠، ص ٧٧.

^{٤٨} محمد بن أحمد بن جزي الكبلي، التسهيل لعلوم التنزيل، ج ٤، ص ٧.

^{٤٩} محمود ابن عبد الله الحسيني الألوسي، روح المعانى، ج ٢٤، ص ٥٩.

^{٥٠} أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، انظر: الجامع الصحيح، كتاب تفسير القرآن، باب ولا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم، رقم الحديث: ٤٧٧٦. وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، انظر: الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، رقم الحديث: ١٢٤.

^{٥١} انظر: أبي بكر بن الطيب الباقلاني، الإنصال فيما يجب اعتماده ولا يجوز الجهل به، ص ٢٣٨، بتصرف.

^{٥٢} سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، ونسبته إلى تقزنان في خراسان، عالم بالأصوليين والنحو والتصريف والمعانى والبيان، اشتهر ذكره وعلا صيته، من تصانيفه: شرح العضد، وشرح التلخيص، والمقاصد وشرحه وشرح الشمسية في المنطق وغيرها، مات بسمارقند سنة (٩٧٩هـ). انظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين

ترجم مصنفو الكتب العربية، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، دطب، دبت) ج ١٢، ص ٢٢٨.

^{٥٣} سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، (باكستان: دار المعارف النعmani، دطب، ١٤٠١ھ/٩٨١م) ج ٢، ص ٢٤٠.

شفيع، وهم الكافرون. فعلى كلي الاحتمالين، فليس في الآية دلالة على نفي الشفاعة لأصحاب الكبائر^٤.

يقول القرطبي: "ليست هذه الآيات عامة في كل ظالم، والعموم لا صيغة له، فلا تعم هذه الآيات كل من يعمل سوءاً وكل نفس، وإنما المراد بها الكافرون دون المؤمنين، بدليل الأخبار الواردة في ذلك، وأيضاً فإن الله عَزَّلَ أثبت شفاعة لأقوام ونفها عن أقوام، فقال في صفة الكافرين: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾، وقال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾، وقال: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنِ أَذْنَ لَهُ﴾، فعلمنا بهذه الجملة أن الشفاعة إنما تنفع المؤمنين دون الكافرين... ونحن إن قلنا بعموم العذاب لكل ظالم عاص، فلا نقول إنهم مخلدون فيها، بدليل الأخبار التي رويناها وبدليل قوله عَزَّلَ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وقوله عَزَّلَ: ﴿إِنَّهُ لَا يَئِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]، فإن قالوا فقد قال عَزَّلَ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ والفاشق غير مرتضى، قلنا: لم يقل لمن يرضى وإنما قال: ﴿لِمَنِ ارْتَضَى﴾ ومن ارتضاه الله عَزَّلَ للشفاعة هم الموحدون، بدليل قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾^{٥٠}.

ج- إن الله عَزَّلَ نفي في الآية شفيعاً يطاع، وهذا لا يدل على نفي الشفيع. إلا ترى أنك إذا قلت: ما عندي كتاب بياع، لا يلزم منه نفي الكتاب. ثم إن الآية تدل على أنه ليس لهم يوم القيمة شفيع يطيع الله عَزَّلَ؛ لأنه ليس في الوجود أحد أعلى حالاً من الله عَزَّلَ حتى يقال: إن الله عَزَّلَ يطيعه^{٥١}. فحينئذ نفي الشفيع المطاع لا يقتضي نفي الشفاعة، وعليه فلا دلالة في الآية على نفي الشفاعة لأصحاب الكبائر؛ وبذلك يبطل استدلالهم بهذه الآية، وذلك أن المقصود في هذه الآية هم الكافرون.

الدليل الثالث: قوله عَزَّلَ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]. قال الإمام الزمخشري: "ومن تحفظهم أنهم لا يجسرون أن يشفعوا إلا لمن ارتضاه الله عَزَّلَ وأهله للشفاعة في ازيدiad الثواب والتعظيم"^{٥٢}.

^٤ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٢، ص ٦٩، ج ٢٧، ص ٥٢.
^{٥٠} محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٢، ص ٧٧.

^{٥١} فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٢٧، ص ٥١.
^{٥٢} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ١٣٩.

ويقول القاضي عبد الجبار: "الآية تدل على أن الشفاعة لا تكون إلا لمن كانت طرائقه مرضية، وأن الكافر والفاقد ليسا من أهلها"^{٥٨}. ويقول الرازى: "احتاجت المعتزلة بقوله عَجَلَ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ على أن الشفاعة في الآخرة لا تكون لأهل الكبائر، لأنه لا يقال في أهل الكبائر إن الله عَجَلَ يرتضيهيم"^{٥٩}.

المناقشة:

إن معنى الآية: ولا يشفعون إلا لمن رضي الله عَجَلَ أن يشعوا له وأذن فيه. ومن ارتضاه الله عَجَلَ للشفاعة هم الموحدون. يقول ابن عباس والضحاك: ﴿إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ أي: لمن قال لا إله إلا الله عَجَلَ^{٦٠}. ومما يدل على أن الآية في الموحدين قوله عَجَلَ: ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧]، يقول المفسرون: إلا من قال لا إله إلا الله عَجَلَ. فإن قالوا: المرتضى هو التائب الذي اتَّخذ عند الله عَجَلَ عهداً بالإنابة إليه، بدليل قوله عَجَلَ: ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهْمَ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧]، فقلنا: عندكم يجب على الله عَجَلَ قبول التوبة، فإذا قبل الله عَجَلَ توبة المذنب، فلا يحتاج إلى الشفاعة، ولا إلى الاستغفار. وأيضاً: فقد أجمع أهل التفسير على أن المراد بقوله عَجَلَ: ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا﴾ من الشرك ﴿وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾ سبيل المؤمنين سأله الله عَجَلَ أن يغفر لهم ما دون الشرك من ذنوبهم، كما قال عَجَلَ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]^{٦١}. وعلى ذلك، فالآية ليس فيها نفي للشفاعة، وإنما حصر لها للموحدين، وصاحب الكبيرة مما سوى الشرك موحّد، وعليه فيبطل استدلالكم بالآية. إن هذه الآية وسائر الآيات التي تنفي الشفاعة بإطلاق فهي من باب المطلق المقيد، وتقييدها يكون بالآيات التي تثبتها بالشروط، وتبقى الآيات التي تنفي عدم استحقاق الكافرين للشفاعة موافقة لعموم نفي الشفاعة، وهذا

^{٥٨} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، متشابه القرآن، ج ٢، ص ٤٩٩.

^{٥٩} فخر الدين الرازى، مفاتيح الغيب، ج ٣، ص ٦٤، وج ٢٢، ص ١٦٠.

^{٦٠} المرجع نفسه، ج ٢٢، ص ١٦٠.

^{٦١} محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٦، ص ٢٥٢. وفخر الدين الرازى، مفاتيح الغيب، ج ٣، ص ٦٤.

لا إشكال فيه، وبهذا يكون الجمع بين الآيات الشفاعة الواردة بشأن الشفاعة، وهذا الجمع بين الآيات هو ما قرره العلماء.

يقول الأمدي^{٦٢} في الرد على استدلالهم بالقرآن الكريم: "وأما إنكار الشفاعة للمذنبين والعصاة من المسلمين، فذلك إنما هو فرع مذهب أهل الضلال... وما ذكروه من الآيات والظواهر السمعيات، فمحمول على الكافرين المستحلبين لما يأتونه، المستوجبين لما يقترون عليه، دون العصاة من المؤمنين، ومن أذنب ذنباً من المسلمين، ودليل التخصيص في ذلك قوله عَزَّلَكَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْفُرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَعْفُرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]، ومع قيام الدليل المخصص لها يمتنع القول بتعديمهها".^{٦٣}

يقول التفتازاني: "بأننا لا نسلم أن من ارتضى لا يتناول الفاسق، فإنه مرتضى من جهة الإيمان والعمل الصالح، وإن كان مبغوضاً من جهة المعصية، بخلاف الكافر المتصف بمثل العدل أو الجود، فإنه ليس بمرتضى عند الله عَزَّلَكَ أصلاً لفوats أصل الحسنات وأساس الكمالات، ولا نسلم أن الذين تابوا لا يتناولون الفاسق، فإن المراد تابوا عن الشرك، إذ لا معنى لطلب مغفرة من تاب عن المعاصي وعمل صالحاً عندكم؛ لكونه عبثاً، أو طلباً لترك الظلم بمنع المستحق حقه هذا بعد تسليم دلالة التخصيص بالوصف على نفي الحكم عما عداه".^{٦٤}

يقول الشنقيطي^{٦٥} في تفسيره قوله عَزَّلَكَ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجِزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ قال: "قوله ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ ظاهرة هذه الآية عدم قبول الشفاعة مطلقاً يوم القيمة. ولكنه بين في موضع آخر أن الشفاعة المنفية هي

^{٦٢} علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الأمدي: أصولي، باحث. أصله من آمد (ديار بكر) ولد بها سنة (٥٥١هـ)، وتعلم في بغداد والشام. وانتقل إلى القاهرة، فدرس فيها و Ashton. وحسده بعض الفقهاء فتسببو فيها و Ashton. وحسده بعض الفقهاء فتسببو عليه ونسبوه إلى فساد القاعدة وال تعطيل ومذهب الفلسفه، فخرج مستخفياً إلى "حماة" ومنها إلى "دمشق" فتوفي بها سنة (٦٣١هـ). انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ٣٣٢.

^{٦٣} علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الأمدي، غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د.ط، ١٣٩١هـ) ج ٢، ص ٣٠٩. وانظر: تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، ص ١٤٩.

^{٦٤} سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، ج ٢، ص ٢٤٠.

^{٦٥} هو محمد الأمين بن محمد المختار الجنبي الشنقيطي، ولد رحمه الله بالقطر المسمى شنقط من دوله موريتانيا، وكان مولده في عام (١٣٢٥هـ ١٩٠٥م). وتوفي رحمه الله ضحى يوم الخميس ١٧ من ذي الحجة (١٣٩٣هـ) بمكة المكرمة مرجعه من الحج، ودفن بمقدمة المعلقة بريع الحجون في مكة. انظر:

<http://www.saaid.net/Warathah/1/shankeety.htm>

الشفاعة للكفار، والشفاعة لغيرهم، بدون إذن رب السموات والأرض. أما الشفاعة للمؤمنين بإذنه فهي ثابتة بالكتاب، والسنة، والإجماع. فنص على عدم الشفاعة للكفار بقوله ﷺ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾، وقد قال: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفَّار﴾، وقال ﷺ عنهم مقرراً له: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ﴾، وقال: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾، إلى غير ذلك من الآيات^{٦٦}.

ويقال للمعتزلة بأن قولكم بأن الشفاعة المذكورة هي أن يشفع النبي ﷺ إلى الله ﷺ في زيادة فضله لأهل الجنة برفع درجاتهم هول قول فاسد، وبيان ذلك أن الله ﷺ وعدهم ذلك الفضل، فقال ﷺ: ﴿يُوَفِّيهِمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ والله ﷺ لا يخلف وعده، فإنما يشفع إلى الله ﷺ عندكم من أن يخلف وعده، وهذا جهل منكم، وإنما الشفاعة المعقولة فيمن استحقه عقاباً أن يوضع عنه عقابه، أو في من لم يعده شيئاً أن يتفضل عليه به، فلما إذا كان الوعد بالتفضيل سابقاً، فلا وجه لهذا^{٦٧}.

وبذلك استدللهم بهذه الآية على حصر الشفاعة في الطائعين لأن العصاة لا يرضى الله ﷺ عنهم وغير صحيح لأن الآية لا تعلق لها بالعصاة وإنما تنفي الشفاعة الشركية التي كان المشركون يظنون أنها تنفعهم.

الدليل الرابع: قوله ﷺ: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَإِنَّتَ تُنْقِدُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [الزمر: ١٩]. قال الإمام الزمخشري: "وقوله: ﴿أَفَإِنَّتَ تُنْقِدُ﴾ يفيد أن الله ﷺ هو الذي يقدر على الإنقاذ من النار وحده، لا يقدر على ذلك أحد غيره، فكما لا تقدر أنت أن تتقذ الداخل في النار من النار، لا تقدر أن تخلصه مما هو فيه من استحقاق العذاب بتحصيل الإيمان فيه"^{٦٨}.

ويقول القاضي عبد الجبار: "الآية تدل على أن من أخبر الله ﷺ أنه بعده لا يخرج من النار، فإذا صح أنه أخبر بذلك في الفجار والفساق، فيجب ذلك فيهم. ويدل أيضاً على أنه ﷺ لا يشفع لهم؛ لأنه لو شفع لهم، لوجب أن يكون منقاداً من النار، وقد نفى الله ﷺ عنه ذلك"^{٦٩}.

^{٦٦} محمد الأمين بن محمد الشنقيطي، *أصوات البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*، ج ١، ص ٩٠.

^{٦٧} انظر: أبو الحسن الأشعري، *الإبانة عن أصول الديانة*، ج ١، ص ٢٤٤، بتصرف.

^{٦٨} محمود بن عمر الزمخشري، *الكشف*، ج ٥، ص ٢٩٨.

^{٦٩} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، *متشابه القرآن*، ج ٢، ص ٥٩٢.

المناقشة:

يقال للمعتزلة إن الآية في أهل الكفر والضلال، وليس في أهل التوحيد والإيمان. يقول الطبرى: ﴿أَفَمْنَ حَقٌّ عَلَيْهِ كَلْمَةُ الْعَذَابِ﴾. فمن وجبت عليه كلمة العذاب في سابق علم ربك يا محمد بكفره^{٧٠}. وبكلمة العذاب: هي قوله تعالى لإبليس: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]^{٧١}.

يقول الأجرى^{٧٢} في الرد على استدلال المعتزلة بالقرآن الكريم في نفي الشفاعة عن أصحاب المعاصب: "إن المكذب بالشفاعة أخطأ في تأويله خطأ فاحشًا خرج به عن الكتاب والسنة، وذلك أنه عمد إلى آيات من القرآن نزلت في أهل الكفر، أخبر الله تعالى: أنهم إذا دخلوا النار أنهم غير خارجين منها، فجعلها المكذب بالشفاعة في الموحدين، ولم يلتفت إلى أخبار رسول الله ﷺ في إثبات الشفاعة أنها إنما هي لأهل الكبار، والقرآن يدل على هذا، فخرج بقوله السوء عن جملة ما عليه أهل الإيمان، واتبع غير سبيلهم قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولِهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^{٧٣}".

ورداً على استدلالات المعتزلة بالقرآن في نفي الشفاعة، يقول الأجرى: "هذه كلها أخلاق الكفار، فقال تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾. فدل على أن لا بد من شفاعة وأن الشفاعة لغيرهم لأهل التوحيد خاصةً، وقال تعالى: ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ، رُبَّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ١-٢]. وأضاف: " وإنما يواد الكفار أن لو كانوا مسلمين عندما رأوا معهم في النار قوماً من الموحدين فغيروهم وقالوا: ما أغنى عنكم إسلامكم وأنتم معنا في النار فحزنوا من ذلك فأمر الله تعالى الملائكة والأنبياء ومن سائر المؤمنين أن يشفعوا فيهم فشفعوا فآخر من في النار من أهل التوحيد فقد هم أهل الكفر فسألوا عنهم فقيل: شفع فيهم

^{٧٠} أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان في تأويل القرآن، ج ٢٠، ص ١٨٦.

^{٧١} انظر: محمد بن محمد العمادى أبو السعود، تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج ٤، ص ٦٠٦.

^{٧٢} محمد بن الحسين بن عبد الله ، أبو بكر الأجرى: فقيه شافعى محدث. نسبته إلى آجر (من قرى بغداد) ولد فيها، وحدث ببغداد، قبل سنة (٣٣٠) ثم انتقل إلى مكة، فتنسك، وتوفي فيها سنة (٥٣٦هـ). انظر: خير الدين الزركلى، الأعلام، ج ٦، ص ٩٧.

^{٧٣} أبو بكر محمد بن الحسين الأجرى، الشريعة، تحقيق محمد حامد الفقي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٣٦، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ص ٣٣٤-٣٥٥.

الشافعون لأنهم كانوا مسلمين، فعندما ودوا لو كانوا مسلمين حتى تلتحقهم
الشفاعة"^{٧٤}.

وإذا كانت الآية في الكافرين، فلا دلالة فيها على نفي الشفاعة عن صاحب الكبيرة، لأنه ليس من حقت عليه كلمة العذاب، كيف يكون من حقت عليه كلمة العذاب مع قوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾. وقوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]. وقوله ﷺ: «من شهد أنه لا إله إلا الله ﷺ، وأن محمدًا ﷺ رسول الله حرم الله ﷺ عليه النار»^{٧٦، ٧٥} وغيرها من النصوص الدالة على الوعيد بالمعفورة لما مات لا يشرك بالله ﷺ شيئاً. وصاحب الكبيرة ليس بمسرك. إذا فالآية ليست في صاحب الكبيرة. وعليه فيبطل الاستدلال بها على نفي الشفاعة لصاحب الكبيرة. وعلى التسليم بأن هذه الآية في أهل الكبائر، فإن الرسول ﷺ لا ينقذ أحداً بنفسه، وبدون مشيئة الله ﷺ وإذنه؛ بل لا يشفع إلا لمن ارتضى الله ﷺ وأذن بالشفاعة له، وصاحب الكبيرة من ارتضى الله ﷺ أن يشفع له، لأنه مؤمن موحد.

وبذلك استدللهم بهذه الآية على نفي الشفاعة في أهل الكبائر في غير محله، لأن الآية نزلت في قوم من أهل الشرك، كان النبي ﷺ حرصاً على هدايتهم وقد سبق في علم الله ﷺ أنهم من أهل الشقاوة.

الأدلة العقلية

الدليل الأول: قول القاضي عبد الجبار: "القد دلت الدلائل على أن العقوبة تستحق على طريق الدوام، فكيف يخرج الفاسق من النار بشفاعة الرسول ﷺ والحال ما تقدم؟"^{٧٧}

المناقشة:

نقول للمعتزلة إن الأدلة العقلية لا تفيد إلا الأحكام الظنية، والأمور الظنية غير معتبرة في القضايا الاعتقادية المستندة إلى الكتاب والسنة، وإجماع

^{٧٤} المرجع نفسه، ص ٣٣٦.

^{٧٥} أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، انظر: الجامع الصحيح، كتاب الصحيح، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، رقم الحديث: ٢٩.

^{٧٦} انظر: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٢٦، ص ٢٦٣.

^{٧٧} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، ص ٦٨٩.

الأمة المطابق للكتاب والسنة. وإن هذا القول الذي زعمتموه دلالة عقلية باطل لمخالفته لكتاب والسنة والإجماع، كما أنه باطل لما يلي:

أ- أن الأدلة الدالة على دوام العقوبة عامة، وأدلة إثبات الشفاعة لأهل الكبائر خاصة، والخاص مقدم على العام، فوجب القطع بأن النصوص الدالة على الشفاعة مقدمة على العمومات الدالة على دوام العقوبة^{٧٨}، وبهذا يزول الإشكال وتبطل هذه الشبهة.

ب- هذا القول ينتموه على أصلكم فاسد بتأليل الفاسق في النار، وقد سبق عرض شبهاتكم الواردة حول هذا الكلام عند رأيكم في الوعيد، وإبطاله، فإذا بطل الأصل، بطل الفرع.

الدليل الثاني: قول القاضي عبد الجبار: "أليس أن الأمة اتفقت على قولهم: اللهم اجعلنا من أهل الشفاعة. فلو كان الأمر على ما ذكرتموه، لكان يجب أن يكون هذا الدعاء دعاء لأن يجعلهم الله عَزَّلَ من الفساق"^{٧٩}. ويقول الرازبي^{٨٠}: " واستدللت المعتزلة على إنكار الشفاعة لأهل الكبائر بوجوه... إلى أن قال: وسابعها: أن الأمة مجمعة على أنه ينبغي أن نرحب إلى الله عَزَّلَ في أن يجعلنا من أهل شفاعته عَلَيْهِ السَّلَامُ، ويقولون في جملة أدعيتهم: واجعلنا من أهل شفاعته، فلو كان المستحق للشفاعة هو الذي خرج من الدنيا مُصرًا على الكبائر؛ لكانوا قد رغبوا إلى الله عَزَّلَ في أن يختتم لهم مصرین على الكبائر"^{٨١}.

المناقشة:

فهذا الدعاء إنما يدل على أن النفس المؤمنة نفس بشرية عارفة بطبعيتها بكل ابن آدم خطاء، كما قال النبي ﷺ: «كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون»^{٨٢}. ومadam الخطأ يصدر من ابن آدم فلا بد أن يطلب الشفاعة والعفو من الله عَزَّلَ، وللهذا يكون طلب الدعاء مبرراً.

^{٧٨} انظر: فخر الدين الرازبي، الأربعين في أصول الدين، (حيدر آباد-الدن)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، د.ط، د.ت) ص ٤٠٠-٤٢٣، بتصريف.

^{٧٩} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، ص ٦٩٢.

^{٨٠} فخر الدين، محمد بن عمر بن الحسين، سلطان المتكلمين في زمانه، صاحب التفسير الكبير من أئمة الأشاعرة، كان له باع طويلاً في الوعظ، وكان يبكي كثيراً في وعظه، توفي سنة ٦٠٦هـ. انظر: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٥، ص ٢١.

^{٨١} فخر الدين الرازبي، مفتتح الغيب، ج ٢، ص ٦١.

^{٨٢} أخرجه الإمام الترمذى في سننه، انظر: سنن الترمذى، كتاب صفة القيامة والرفائق والورع، باب ما جاء في صفة أوانى الحوض، رقم الحديث: ٢٤٩٩. قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة.

يقول القرطبي في معرض الرد على هذه الشبهة: "إنما يطلب كل مسلم شفاعة الرسول ﷺ، ويرغب إلى الله عَزَّلَهُ في أن تناهه لاعتقاده أنه غير سالم من الذنوب، ولا قائم بكل ما افترض الله عَزَّلَهُ عليه، بل كل واحد معترف على نفسه بالنقص، فهو لذلك يخاف العقاب ويرجو النجاة. وقال ﷺ: «لا ينجو أحد إلا برحمته، فقيل: ولا أنت يا رسول الله؟ فقال: ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله عَزَّلَهُ برحمته»^{٨٤، ٨٣}.

يقول التفتازاني في الرد على هذه الشبهة: "إن المراد أجعلنا من أهل الشفاعة على تقدير المعاصي كما في قولنا أجعلنا من أهل المغفرة وأهل التوبة، وتحقيقه أن المتصرف بالصفات إذا اختص بكرامة منشأها بعض تلك الصفات دون البعض لم يكن استدعاء أهلية تلك الكرامة إلا استدعاء الصفة التي هي منشأ تلك الكرامة، إلا يرى أن المعالجة وإن لم تكن إلا للمريض، لكن قوله اللهم اجعلني من أهل العلاج ليس طلباً للمرض بل لقوة المزاج، فكذا هنا الشفاعة، وإن اختصت بأهل الكبائر لكن منشأها الإيمان وبعض الحسنات التي تصير سبباً لرضا الشفيع عنه وميله إليه. وبهذا، يخرج الجواب بما قالوا أن من حلف بالطلاق أن يعمل ما يجعله أهلاً للشفاعة أنه يؤمر بالطاعات، لا المعاصي"^{٨٥}.

الدليل الثالث: قول القاضي عبد الجبار: "إن الرسول ﷺ إذا شفع لصاحب الكبيرة فلا يخلو، إما أن يشفع، أو لا. فإن لم يشفع لم يجز؛ لأنه يقدح بإكرامه. وإن شفع فيه، لم يجز أيضاً؛ لأن قد دلانا على أن إثابة من لا يستحق الثواب قبيح، وأن المكلف لا يدخل الجنة تفضلاً"^{٨٦}.

المناقشة:

إن قول القاضي عبد الجبار: وإن شفع فيه لم يجز يبني على أن المكلف لا يدخل الجنة بفضل الله عَزَّلَهُ ورحمته، وإنما يدخلها بعمله، وأنه متى عمل عملاً صالحاً وجب على الله عَزَّلَهُ إدخاله الجنة، وإذا لم يعمل لم يجز أن يدخله الله عَزَّلَهُ إليها.

وهذا القول باطل لما يلي:

^{٨٣} أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، انظر: *الجامع الصحيح*، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم الحديث: ٦٤٦٨.

^{٨٤} محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، *الجامع لأحكام القرآن*، ج ٢، ص ٧٩.

^{٨٥} سعد الدين التفتازاني، *شرح المقاصد في علم الكلام*، ج ٢، ص ٢٤٠.

^{٨٦} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، *شرح الأصول الخمسة*، ص ٦٨٩.

إما كون الإنسان لا يدخل الجنة بفضل الله عَزَّلَ ورحمته، فيبطله قوله عَزَّلَ: ﴿الَّذِي أَحَلَنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [فاطر: ٣٥]. قوله عَزَّلَ: «لن ينجي أحدكم عمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله عَزَّلَ برحمته»^{٨٧}. فإذا، فإن دخول الإنسان الجنة يكون بفضل وفن من الله عَزَّلَ ورحمته، وإنما العمل سبب في تفضيل الله عَزَّلَ على عبده بإدخاله الجنة. وأما بطلان الوجوب على الله عَزَّلَ، فلاستحالة موجب فوقه يوجب عليه شيئاً.

وإذا ثبت أن الإنسان يدخل الجنة بفضل الله عَزَّلَ ورحمته، وأنه عَزَّلَ الفعال لما يريد، فلا يوجب عليه أحد شيئاً، فلا مانع أن يشفع الله عَزَّلَ نبيه في من شاء من عباده من أهل التوحيد المركبين للكبائر لظهور الأحاديث بثبوت الشفاعة لهم، وإذا ثبت أن الله عَزَّلَ يشفع نبيه فيهم؛ بطل قولكم، وإن لم يشفع فيه لم يجز، لأن الشفاعة قد ثبتت، فلا مكان لهذا الاحتمال. وعليه فتبطل شبهتكم هذه.

الدليل الرابع: قول القاضي عبد الجبار: "ما قولكم فيمن حلف ليفعل ما يستحق به الشفاعة؟ أليس يلزمه أن يرتكب الكبيرة، ويصير من أهل السوق والعصيان"^{٨٨}.

المناقشة:

يقول الباقياني^{٨٩}: والجواب على هذه الشبهة من وجهين:
 أحدهما: أن نأمره بالتمسك بالإيمان دون فعل الذنب؛ لأن الشفاعة لا تنال بالذنب، وإنما تنال بالإيمان دون الذنب، وهذا مثل أن يشفعوا زيداً في ذنب صديقه في دار الدنيا إلى من ملك إسقاط ذلك، لا يقال: أنه نال ذلك بالذنب الذي أذنب، وإنما ناله الصدقة المتقدمة، لا نفس الذنب. ونأمره أيضاً بالطاعة حتى ينال بذلك شفاعة الرسول عَلَّلَ في الزيادة له من البر والنعيم، ونحو ذلك.

^{٨٧} أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم الحديث: ٦٤٦٣. وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله عَزَّلَ، رقم الحديث: ٢٨١٦.

^{٨٨} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص ٦٩٣.

^{٨٩} أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقياني القاضي، ولد بالبصرة ونشأ بها، ثم رحل إلى بغداد فقام بها وأخذ عن علمائها حتى أصبح يشار إليه بالبنان، وانتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة، له: **الإنصاف**، **المهيد**، **شرح اللمع**، **والإبانة** وغيرها، توفي سنة (٤٠٣هـ). انظر: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ج ٣، ص ١٦٨.

الثاني: أَنَا نعارضكم بمثل قولك، فنقول لكم ما تقولون فيمن سمع قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فhalf ليفعلن فعلًا يجب عليه فيه التوبة والاستغفار... فإن قالوا: نأمره بالطاعة وفعل الخير، قلنا لهم: هذا لا يصح، لأن الإنسان لا يجب عليه التوبة والاستغفار من فعل الخير بإجماع المسلمين. وإن قلتم: نأمره بفعل المعاصي والذنوب حتى تجب عليه التوبة والاستغفار، فيتوب ويستغفر حتى يتخلص من يمينه، فقد استحللتكم ما حرم الله تعالى وأمرتم بما لا يجوز لمسلم أن يأمر به.

وإن قلتم: لا نأمره بفعل المعصية، ولكن إن ابتلي بشيء من ذلك قلنا له: قد فعلت ما وجب به عليك التوبة والاستغفار، وزوال حكم اليمين. قلنا لكم: نحن أيضًا نقول: لمن حلف ليفعلن فعلًا يجوز أن يشفع له فيما يستحق عليه من العقاب شفاعة الرسول ﷺ. نقول له: تمسك بالطاعة والإيمان، فإن ابتليت بشيء من المعاصي، فقد خرجت من اليمين، ويجوز أن يشفع لك الرسول ﷺ، لا أن نأمره بالمعصية بوجهه من الوجه.^{٩٠}

يقول أبو منصور البغدادي^{٩١} في الرد على شبهة المعتزلة: "وجوابنا عن هذا السؤال: إن half إن حلف على أن ي عمل عملاً تستحق به الشفاعة حانت في يمينه، لأن من نال الشفاعة في الآخرة فإنما ينالها بفضل من الله تعالى بلا استحقاق، وإن حلف أن ي عمل عملاً يصير به من أهل الشفاعة أمرنا بأن يعتقد أصولنا في التوحيد والنبوات وأن يجتنب البدع الضالة...".^{٩٢}

يقول يحيى بن أبي الخير اليماني^{٩٣} في الجواب على شبهتهم: "إنا لا نأمره بعمل المعصية، وإنما نأمره بالإرzaء بهذا السائل، لأنه أورد سؤاله

^{٩٠} انظر: أبي بكر بن الطيب الباقلاني، الإنصال فيما يجب اعتماده ولا يجوز الجهل به، ص ٢٣٩-٢٤٠، ٢٠٢٣.

^{٩١} أبو منصور عبد القاهر بن محمد البغدادي الفقيه الشافعي الأصولي الأديب؛ كان ماهراً في فنون عديدة خصوصاً علم الحساب، فإنه كان متقدماً له وله فيه تواليف نافعة، منها كتاب "التكلمة"، وكان عارفاً بالفنانين والنحو، وله أشعار، وذكره الحافظ عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي في "سياق تاريخ نيسابور"، وقال: "ورد مع أبيه نيسابور، وكان ذا مال وثروة وأنفقه على أهل العلم والحديث ولم يكتسب بعلمه مالاً، وصنف في العلوم وأربى على أقرانه في الفنون ودرس في سبعة عشر فناً، وكان قد تلقى على أبي إسحاق الإسفياني وجلس بعده للإلماء في مكانه بمسجد عقيل فأملأى سنين، واختلف إليه الأئمة فقرأوا عليه، مثل ناصر المروزي وزين الإسلام القشيري وغيرهما". وتوفي سنة (٤٢٩هـ) بمدينة إس파خ، ودفن إلى جانب شيخه الأستاذ أبي إسحاق، رحمهما الله تعالى. انظر: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٢٠٣.

.٢٤٥

^{٩٢} فخر الدين الرازي، الأربعين في أصول الدين، ص ٢٤٥.

^{٩٣} يحيى بن أبي الخير بن سالم بن سعيد ابن عبد الله بن محمد بن موسى بن عمران العماني، اليماني، الشافعي، ولد سنة (٤٨٩هـ). فقيه، أصولي، متكلم، نحو. تلقى على جماعات، منهم: زيد البقاعي، وتوفي سنة (٤٨٧هـ). انظر: عمر رضا كحال، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، ج ١٣، ص ١٩٦.

هذا على سبيل الشناعة لجهله بالأخبار الواردة في الشفاعة، ونأمره أن يتعلم الرد على القدرة والاستقامة على الإيمان، لأن ذلك طاعة الله تعالى، والشفاعة إنما هي للمؤمنين على ما ابتلوا من المعاصي، ولا يخلوا أحد من المعاصي^{٩٤}.

ثالثاً: خلود العصاة وأصحاب الكبائر في النار

ذهب الإمام الزمخشري وأصحابه المعتزلة إلى تخليد العصاة وأصحاب الكبائر في النار، والذي حمل على هذا الاعتقاد الباطل زعمهم بأن المؤمن إذا خرج من الدنيا بكثيرة من الكبائر دون أن يتوب منها فإنه يستحق الخلود في النار، ولا يخرج منها بعد دخولها، لكن عقابه يكون أخف من عقاب الكافر^{٩٥}. وهذا ما يعرف بمسألة الوعد والوعيد عند المعتزلة. وأيضاً أن آيات الوعيد تناول الفساق من المسلمين كما تناول الكفرة^{٩٦}. واستدلوا على ذلك بما يلي:

الأدلة النقلية

الدليل الأول: قوله تعالى: **﴿بَلِّيْ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَةُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾** [البقرة: ٨١]. قال الإمام الزمخشري: "بلى": إثبات لما بعد حرف النفي، وهو قوله: **﴿أَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ﴾**: أي بلى تمسمك أبداً، بدليل قوله: **﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾**: **﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾**: من السيئات، يعني كبيرة من الكبائر، **﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَةُ﴾** تلك واستولت عليه، كما يحيط العدو ولم يتقص عنها بالتوبة"^{٩٧}.

ويقول القاضي عبد الجبار في بيان وجه الدلاله بالآية: "دللت الآية على أن من غلت كبائره على طاعته، لأن هذا هو المعقول من الإحاطة في باب الخطايا، لأن ما سواه من الإحاطة التي تستعمل في الأجسام يستحيل فيها، هو من أهل النار مخلد فيها"^{٩٨}.

^{٩٤} يحيى بن أبي الخير اليماني، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرة الأشرار، تحقيق سعود بن عبد العزيز الخلف، (الرياض: أضواء السلف، د.ط، ١٩٩٩) ج ٣، ص ٧٥.

^{٩٥} محمد بن عبد الكريم الشهري، الملل والنحل، تحقيق: أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، (بيروت: دار المعرفة، ط ٣، ١٤١٤/١٩٩٣) ج ١، ص ٥٧-٥٨.

^{٩٦} انظر: جعفر الصبحاني، مفاهيم القرآن، (قم: مؤسسة الإمام الصادق، د.ط، ١٤٢٠ هـ) ج ٨، ص ٣٠٤.

^{٩٧} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٢٨٩.

^{٩٨} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، متشابه القرآن، ج ١، ص ٩٧.

المناقشة:

الخلود في لغة العرب هو المكت الطويل، كما قال الراغب الأصفهاني: "تبرى الشيء من اعتراض الفساد، وبقاوته على الحالة التي هو عليها، وكل ما يتباطأ عنه التغيير والفساد تصفه العرب بالخلود، قولهم للأثافي: خوالد، وذلك لطول مكثها، لا لدوام بقائهما"^{٩٩}. وهو نوعان: خلود أمدي إلى أجل وهو الذي توعّد الله تعالى به أهل الكبائر، وخلود أبيدي وهو الذي توعّد الله تعالى به أهل الكفار والشرك^{١٠٠}.

وبناء على هذا فإن الطبرى نظر إلى قوله تعالى: ﴿بَلِّى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ على أنها خصه باليهود، على ما صدر منهم من كذب على الله تعالى حين قالوا: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً﴾ وإخبار منه لهم أنه معذب من أشرك ومن كفر به وبرسله، وأحاطت به ذنبه، فمخلده في النار، فإن الجنة لا يسكنها إلا أهل الإيمان به وبرسوله، وأهل الطاعة له، والقائمون بحدوده كما حدثنا محمد بن حميد قال: حدثنا سلمة قال: حدثني محمد بن أبي محمد، عن سعيد بن جبير أو عكرمة، عن ابن عباس: ﴿بَلِّى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَةٌ﴾ أي: من عمل مثل أعمالكم، وكفر بمثل ما كفرتم به، حتى يحيط كفره بما له من حسنة، فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون^{١٠١}. واستشهد ابن كثير بقوله تعالى رداً على اليهود: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ وَلَا يَجْدُ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيَا وَلَا نَصِيرًا وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالَحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٣-١٢٤]. قال محمد بن إسحاق: حدثني محمد بن أبي محمد، عن سعيد أو عكرمة عن ابن عباس: ﴿بَلِّى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ أي: عمل مثل أعمالكم، وكفر بمثل ما كفرتم به،

^{٩٩} أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص ٢٩٢.

^{١٠٠} أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، شرح العقيدة الطحاوية والمسمى بـ(إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل)، شرحها صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، (المملكة العربية السعودية: دار المودة، ط ١، ١٤٣١/٥٢٠١١م) ج ٢، ص ٦٢٩.

^{١٠١} أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان فى تأویل القرآن، ج ٢، ص ١٧٨.

حتى يحيط به كفره فما له من حسنة. وفي رواية عن ابن عباس، قال:
الشرك^{١٠٢}.

يقول القرطبي: السيدة: الشرك. قال ابن جريج قلت لعطاء: **﴿بَلِّي مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾**. قال: الشرك، ثم تلا قوله تعالى: **﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبْثُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾** [النمل: ٩٠]^{١٠٣}.

ومما يؤيد قول كل من الطبرى والقرطبي وغيرهما من المفسرين: في أن المراد بالسيئة هنا: الشرك. هو قوله تعالى: **﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾** وهو نكرة في سياق الشرط، فيعم الشرك بما دونه، والمراد به هنا الشرك، بدليل قوله: **﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَةٌ﴾** أي: أحاطت بعاملها، فلم تدع له منفذاً، وهذا لا يكون إلا الشرك، فإن من معه الإيمان لا تحيط به خطيبته. **﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾** وقد احتاج بها الخوارج على كفر صاحب المعصية، وهي حجة عليهم كما ترى، فإنها ظاهرة في الشرك، وهكذا كل مبطل يحتاج بآية، أو حديث صحيح على قوله الباطل، فلا بد أن يكون فيما احتاج به حجة عليه"^{١٠٤}.

ويقال للمعتزلة إن أصحاب الكبائر من أمة محمد ﷺ لهم من الحسنات من الإيمان والطاعات، مما يمتنع معه أن تحيط به سيئاته، وإنما الآية في الكافر الذي ليس في قلبه ذرة من إيمان^{١٠٥}.

وبهذا، يتبيّن أن لا حجة للمعتزلة في الآية الكريمة على خلود صاحب الكبيرة من أمة محمد ﷺ في النار؛ لأن الإحاطة لا تصح إلا في شأن الكافر؛ لأن غيره إن لم يكن له سوى تصديق القلب بالإيمان والإقرار به لسانه، فلم تحاط به خطيبته، لكون قلبه ولسانه منزهاً عن الخطيئة. وفي الحقيقة توجد آيات كثيرة تؤكّد هذا المعنى، وفيها قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنَظَّرُونَ﴾** [البقرة: ٦٠-٦١]^{١٠٦}.

^{١٠٢} انظر: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ج ١، ص ٢٥٦، بتصرف بسيط.

^{١٠٣} محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٢، ص ٢٢٦.

^{١٠٤} عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، (المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، ط ٢، ١٤٢٦هـ) ص ٤٩.

^{١٠٥} انظر: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، كتاب المواقف، ص ٣٧٧.

الدليل الثاني: قوله ﷺ: «إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ» [الزخرف: ٧٤-٧٥]. قال الإمام الزمخشري: «لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ» لا يخف ولا ينقص، من قولهم: فترت عنه الحمى إذا سكنت عنه قليلاً ونقص حرّها. والمبلس: اليائس الساكت سكوت يأس من فرج. وعن الضحاك: يجعل المجرم في تابوت في نار ثم يردم عليه فيبقى فيه خالداً: لا يرى ولا يرى»^{١٠٦}.

ووجه استدلال المعتزلة بالأياتين: قد بيّنه القاضي عبد الجبار بقوله: "إن المجرم اسم يتناول الكافر والفاشق جميماً، فيجب أن يكونا مرادين بالأية، معنيين بالنار؛ لأنه لو أراد أحدهما دون الآخر لبينه، فلما لم يبيّنه دل على أنه أرادهما جميماً. ثم قال: الكلام في أن اسم المجرم يتناول الكافر والفاشق جميماً ظاهر في اللغة والشرع جميماً. أما من جهة اللغة؛ فلأنهم لا يفرقون بين قولهم مذنب، وبين قولهم مجرم، فكما أن المذنب شامل لهما جميماً، وكذلك المجرم. وأما من جهة الشرع: فلأن أهل الشرع لا يفرقون بين قولهم مجرم لزناه، وبين قولهم فاسق لزناه"^{١٠٧}.

ويقول في موضع آخر بعد سياق هذه الآية: "الأية تدل على أن الوعيد بالخلود، لأنها لم تخص مجرماً من مجرم، وبينت أنهم خالدون في النار، والخلود هو الدوام الذي لا انقطاع له"^{١٠٨}.

المناقشة:

المجرم لغةً: المنقطع عن الحق إلى الباطل^{١٠٩}، وكل مجرم في القرآن فالمراد به الكافر^{١١٠}.

أـ إن المقصود بالمجرمين في الآية الأولى: هم الكافرون. وهذا مذهب مفسري أهل السنة.

^{١٠٦} محمود بن عمر الزمخشري، *ال Kashaf*، ج ٥، ص ٤٥٦.

^{١٠٧} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، *شرح الأصول الخمسة*، ص ٦٦٠-٦٦١.

^{١٠٨} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، *متشابه القرآن*، ج ٢، ص ٦٠٩.

^{١٠٩} انظر: فخر الدين الطريحي، *مجمع البحرين*، طهران: مؤسسة البعثة، ط ١، ١٤١٤/٥١٩٠٦ ص ٢٨٧.

^{١١٠} انظر: أبو البقاء أبيوب بن موسى الحسيني الكوفي، *معجم في المصطلحات والفرق اللغوية*، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د ١٤١٩/٥١٩٩٨) ج ١، ص ١٢٨٤.

يقول الطبرى وغیره عند تفسير هذه الآية: "إِنَّ الْمُجْرِمِينَ" وهم الذين اجترموا في الدنيا الكفر بالله عَزَّلَهُ، فاجترموا به في الآخرة **في عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ**"^{١١١}.

وأيضاً يؤيد كون المراد بال مجرمين في الآية هم الكافرون: ما ذكره الرازي في معرض الرد على استدلال المعتزلة بهذه الآية حيث قال: "إن ما قبل هذه الآية وما بعدها يدل على أن المراد **المُجْرِمِينَ** الكافرين. أما ما قبل هذه الآية فقوله عَزَّلَهُ: **يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ** الذِّينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ" [الزخرف: ٦٨]. هذا يدل على أن كل من آمن بآيات الله عَزَّلَهُ و كانوا مسلمين فإنهم يدخلون تحت قوله عَزَّلَهُ: **يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ**. والفاشق من أهل الصلاة آمن بالله عَزَّلَهُ وبآياته وأسلم، فوجب أن يكون داخلاً تحت ذلك الوعد، ووجب أن يكون خارجاً عن هذا الوعيد. وأما ما بعد هذه الآية فقوله عَزَّلَهُ: **لَقَدْ جِنَّاكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ**" [الزخرف: ٧٨]. والمراد بالحق هنا؛ إما الإسلام، وإما القرآن، والرجل المسلم لا يكره الإسلام، ولا القرآن، فثبتت أن ما قبل هذه الآية يقصد قوله عَزَّلَهُ: **إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ**" [الزخرف: ٧٤]، يدل على أن المراد من المجرمين الكفار"^{١١٢}.

يقول الشوكاني^{١١٣}: قوله عَزَّلَهُ: **إِنَّ الْمُجْرِمِينَ** أي أهل الإجرام الكفرية كما يدل عليه إيرادهم في مقابلة المؤمنين الذين لهم ما ذكره الله عَزَّلَهُ قبل هذا^{١١٤}. يقصد الشوكاني قوله عَزَّلَهُ: **وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ لَكُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ كَثِيرَةٌ مِّنْهَا تَأْكُلُونَ**" [الزخرف: ٧٣-٧٢].

^{١١١} أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان في تأويل القرآن، ج ٢٠، ص ٦٤٧، وانظر: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج ٧، ص ٣٢٩. ومحمد بن محمد العمادى أبو السعود، تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج ٥، ص ٤٩.

^{١١٢} فخر الدين الرازى، مفاتيح الغيب، ج ٢٧، ص ٢٧.

^{١١٣} محمد بن علي محمد بن عبد الله الشوكاني الصناعي، ولد يوم الإثنين سنة (١١٧٣هـ) في بلده هجرة شوكان، نشأ بصنعاء، وأخذ في طلب العلم، وفرغ نفسه للطلب وجاد واجتهد، وتوفي ليلة الأربعاء سنة (١٢٥٠هـ). انظر: محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدرایة من علم التفسير، (بيروت: دار الفكر، د.ط، ٤٠٣هـ) ج ١، ص ٤.

^{١١٤} محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدرایة من علم التفسير، ج ٤، ص ٨٠.

يقول الألوسي^{١١٥}: "فلا تدل الآية على خلود عصاة المؤمنين كما ذهب إليه المعتزلة والخوارج"^{١١٦}.

فبهذا، يتبيّن أن كلا من هاتين الآيتين وما قبلهما وما بعدها يدل على أن المراد من المجرمين: الكفار. والكافر ليس محل نزاع في أنهم من أهل النار مخلدين فيها؛ كما روى الصدوق في توحيده بسنته عن ابن عمير، قال: سمعت موسى بن جعفر يقول: «لا يخلد الله عَبْدَكَ في النار إلا أهل الكفر والجحود، وأهل الضلال والشرك»^{١١٧}، وبذلك يبطل استدلال المعتزلة بالآيتين على خلود صاحب الكبيرة في النار.

بـ- على فرض التسليم بعموم الآية، وأنها ليست خاصة بالكافر، فإنه ورد ما يبيّن أنها مخصصة بآيات العفو والتوبة، والآيات الدالة على خروج عصاة المؤمنين من النار، قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَغْفُرُ عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥]. وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَيَغْفُرُ عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]. وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «يدخل أهل الجنة وأهل النار النار، ثم يقول الله عَزَّ وَجَلَّ: أخرجوا من كان في قلبه متقال حبة من خردل من إيمان»^{١١٨}.

وأيضاً فالآياتان معارضة بنصوص الوعد لمن يعمل الصالحات وهو مؤمن، قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]. وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]. وترجح عمومات الوعد أولى؛ لأنها أدخلت في باب الكرم الإلهي من عمومات الوعيد، ولأن رحمة الله عَزَّ وَجَلَّ سابقة على غضبه، بل تغلب غضبه، فكان ترجح عمومات الوعد أولى^{١١٩}.

^{١١٥} مقتى بغداد شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، له كتاب في التفسير من ثلاثين جزءاً "روح المعاني". توفي سنة (١٢٢٠هـ). انظر: موقع وزارة الأوقاف المصرية، موسوعة الأعلام، ج ١، ص ٤٤.

^{١١٦} محمود ابن عبد الله الحسيني الألوسي، روح المعاني، ج ٢٥، ص ١٠٢.

^{١١٧} خرجه الشيخ محمد باقر المجلسي في كتابه، انظر: بحار الأنوار، كتاب العدل والمعاد، باب من يخلد في النار ومن يخرج منها، رقم الحديث: ١.

^{١١٨} أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، انظر: الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب تقاضل أهل الإيمان بالأعمال، رقم الحديث: ٢٢. وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، انظر: الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار، رقم الحديث: ١٨٤.

^{١١٩} فخر الدينrazī، مفاتيح الغیب، ج ٣، ص ١٧١.

لقد جاءت آية كريمة تحدد لنا المقصود بال مجرمين، وذلك في سورة الأعراف كما قال عليه السلام: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلْعَجَ الْجَمْلُ فِي سَمْ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٠]. وبذلك استدل لهم على أن المقصود بال مجرمين في الآية هم أصحاب الكبائر غير صحيح وذلك فقد ذكر المفسرون أن المجرمين هم الكافرون.

الدليل الثالث: قوله عليه السلام: ﴿وَإِنَّ الْفُجَارَ لَفِي جَحِيمٍ يَصْلُوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٤-١٦]. قال الإمام الزمخشري: "فإن قلت لم قطعت قصة الكفار عن قصة المؤمنين ولم تعطف نحو قوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ وغيرها من الآيات الكثيرة. قلت: ليس وزان هاتين القصتين وزان ما ذكرت، لأن الأولى فيما نحن فيه مسوقة لذكر الكتاب، وأنه هدى للمتقين وسيقت الثانية، لأن الكفار من صفتهم كيت وكيت، وبين الجملتين تباين في الغرض والأسلوب، وهو على حد لا مجال فيه للعاطف. فإن قلت: هذا إذا زعمت أن الذين يؤمنون جار على المتقين، فأما إذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين، ثم عقبته بكلام آخر في صفة أضدادهم، كان مثل تلك الآيات المتلوة. قلت: قد مر لي أن الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف، وأنه مبني على تقدير سؤال، فذلك إدراج له في حكم المتقين، وتتابع له في المعنى، وإن كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه" ^{١٢٠}.

ووجه الاستدلال بالأية الكريمة: يقول القاضي عبد الجبار: "الآية تدل على أن الفاجر وإن كان من أهل الصلاة، فهو من أهل الوعيد ومن أهل النار، وأنه إذا لم يتبع ومات على ذلك؛ فهو في الجحيم لا يغيب عنها، وذلك يدل على الخلود؛ لأنهم إذ لم يغيبوا عنها ولا لحقهم موت وقتاً، فليس إلا العذاب الدائم" ^{١٢١}. ويقول الرازبي: "أن القاطعين بوعيد أصحاب الكبائر تمسكوا بهذه الآية، فقالوا: صاحب الكبرة فاجر، والفاجر كلهم في الجحيم، لأن لفظ الجحيم إذا دخل عليه الألف واللام أفاد الاستغراق" ^{١٢٢}.

^{١٢٠} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ١٦٢.

^{١٢١} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمданى، متشابه القرآن، ج ٢، ص ٦٨٢.

^{١٢٢} فخر الدين الرازى، مفاتيح الغيب، ج ٣١، ص ٨٥.

المناقشة:

من معاني الفجور أنه هيئة حاصلة للنفس بها يباشر أموراً على خلاف الشرع والمروعة^{١٢٣}.

أـ فإن المراد بالفجار في الآية: هم الكفار، وهذا ما ذهب إليه المفسرون.

يقول الطبرى عند تفسير هذه الآية: "يقول الله عَزَّلَ ذكره: ﴿وَإِنَّ الْفُجَارَ﴾ الذين كفروا بربهم... وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل"^{١٢٤}. ويقول ابن الجوزي^{١٢٥}: قوله عَزَّلَ: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ يدل على تخليد الكفار^{١٢٦}. ومما يدل على أن المراد بالفجار هم الكفار لا غيرهم قوله عَزَّلَ في حق الكفار: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ﴾ [عبس: ٤٢].

يقول الرازى في معرض رده على المعتزلة الذين يقولون بخلود أصحاب الكبائر في النار لكونهم من الفجار: "إن دلالة الفاظ العموم على الاستغراق دلالة ظنية ضعيفة، والمسألة قطعية. والتمسك بالدليل الظنى في المطلوب القطعى غير جائز، بل هنا ما يدل على قولنا: لأن استعمال الجمع المعرف بالألف واللام في المعهود السابق شائع في اللغة، فيحتمل أن يكون اللفظ هنا عائداً إلى الكافرين الذين تقدم ذكرهم من المكذبين بيوم الدين، والكلام في ذلك قد تقدم على سبيل الاستقصاء، سلمنا أن العموم يفيد القطع، لكن لا نسلم أن صاحب الكبيرة فاجر، والدليل عليه قوله عَزَّلَ في حق الكفار: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ﴾، فلا يخلو إما أن يكون المراد ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ﴾ الذين يكونون من جنس الفجرة، أو المراد ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ﴾ وهم ﴿الْفَجَرَةُ﴾، والأول باطل، لأن كل كافر فهو فاجر بالإجماع، فتقييد الكافر بالكافر الذي يكون من جنس الفجرة عبث، وإذا بطل هذا القسم بقى الثاني، وذلك يفيد الحصر، وإذا دلت هذه الآية على أن الكفار هم الفجرة لا غيرهم، ثبت أن صاحب الكبيرة ليس بفاجر على الإطلاق".^{١٢٧}

^{١٢٣} محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص ٢١٢.

^{١٢٤} أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان في تأويل القرآن، ج ٢٤، ص ١٨٢.

^{١٢٥} عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (٥٠٨-٥٩٧هـ)، أبو الفرج: عالمة عصره في التاريخ والحديث، كثير التصانيف. مولده ووفاته ببغداد، ونسبته إلى (مشرعة الجوز) من محلها. انظر: خير الدين الزركلى، الأعلام، ج ٣، ص ٣١٦.

^{١٢٦} عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج ٩، ص ٤٩.

^{١٢٧} فخر الدين الرازى، مفاتيح الغيب، ج ٣١، ص ٨٥.

وبهذا، يتبيّن أنَّه لِيُسْتَ في الآيَة دلالة على خلوص صاحب الكبيرة في النار، لأنَّها في الفاجر وهو الكافر. فالفرق كبير بينهما إذ أنَّ صاحب الكبيرة يوحَّد الله عَزَّلَهُ ولكنَّ الكافر منكر لوجوده ولا يعترف بملائكته وكتبه وأنبيائه.

بـ- لو سلمنا جدلاً أنَّ الفاجر يدخل تحته الكافر والمسلم، لكنَّ قوله عَزَّلَهُ: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ [الانفطار: ٦]. معناه: أنَّ مجموع الفجار لا يكون غائبين، ونحن نقول بموجبه، فإنَّ أحد نوعي الفجار وهم الكفار لا يغيبون، وإذا كان كذلك؛ ثبت أنَّ الفاجر بأُسرهم لا يغيبون، ويكفي فيه الا يغيب الكافر، فلا حاجة في صدقته إلى أنَّ لا يغيب المسلمين. وإضافةً إلى ذلك، فإنَّ الآيَة الكريمة معارضه بمجموعة من النصوص الدالة على الوع بالثواب والتي تتضمن عفو الله عَزَّلَهُ والتوبة عن عباده مثل: قوله عَزَّلَهُ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]. وقوله عَزَّلَهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبِلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَغْفُرُ عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥]. وقوله عَزَّلَهُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مَثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾.

فإنطلاقاً من هذه الحجج، فالترجمَجَ يقع مع الآيات المثبتة للشفاعة؛ لأنَّ دليلاً المعتزلة لابدَّ أنَّ يتناول جميع الفجار في جميع الأوقات؛ وإلا لم يحصل مقصودهم، فهو عام. والأدلة الدالة على العفو يكفي في صحتها تناولها لبعض الفجار في بعض الأوقات، فهي خاصة، والخاص مقدم على العام^{١٢٨}. والآيَة التي يستدلُّ بها المعتزلة وجَب تخصيصها بالآيات الدالة على اختصاص العذاب المؤبد بالكافار، نحو قوله عَزَّلَهُ: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحَى إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّ﴾ [طه: ٤٨]، وقوله: ﴿إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [النحل: ٢٧]^{١٢٩}. وبذلك يبطل استدلال المعتزلة بالآية على خلوص صاحب الكبيرة في النار.

الدليل الرابع: قوله عَزَّلَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]. قال الإمام الزمخشري:

"﴿ظُلْمًا﴾ ظالمين: أو على وجه الظلم من أولياء السوء وقضاته"^{١٣٠}.

^{١٢٨} المرجع نفسه، ج ٣١، ص ٨٦، بتصرف.

^{١٢٩} عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، كتاب المواقف، ص ٣٧٧-٣٧٨.

^{١٣٠} محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٣١.

ووجه الاستدلال بالأيات يقول القاضي عبد الجبار: "الآية تدل على أن الفاسق من أهل الصلاة متوعّد بالنار، وأنه سيصلها لا محالة ما لم يتب، لأن الذي يأكل أموال اليتامي ليس هو الكافر، فلا يصح حمله عليه. ويجب كونه عاماً في كل من هذا حاله، والأغلب من يوصف بذلك أن يكون من أهل الصلاة، وأقل أحواله أن يدخل الجميع فيه، فيجب أن يقال بعمومه"^{١٣١}.

المناقشة:

لقد رد القرطبي استدلال المعتزلة بهذه الآية على تخلص صاحب الكبيرة في النار، فقال عند تفسير هذه الآية: "ولا حجة فيها لمن يكفر بالذنوب، الذي يعتقد أهل السنة أن ذلك نافذ على بعض العصاة، فيصلى ثم يحرق ويموت، بخلاف أهل الشقاء فإنهم لا يموتون ولا يحيون. لما روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري، قال: قال ﷺ: «إما أهل النار الذين هم أهلها، فيها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناساً أصابتهم النار بذنبهم أو قال بخطاياهم، فأماتهم الله ﷺ إماتة، حتى إذا كانوا فحماً أدن بالشفاعة، فجيء بهم ضبائر ضبائر فبتو على أنها الجنة، ثم قيل: يا أهل الجنة أفيضوا عليهم، فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل»^{١٣٢} ساقط بالمشيئة عن بعضهم، لقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ» [النساء: ٤٨]. فالآية تدل على أن الله ﷺ يغفر ما دون الشرك لمن يشاء من عباده"^{١٣٣}.

يتبيّن من رد القرطبي أن صاحب الكبيرة إما أن يعذب مدة ثم يخرج من النار، ويدخل الجنة، أو يعفى عنه بمشيئة الله ﷺ، ولكنه في جميع الحالات لا يخلد في النار. كما روى الحسين بن سعيد الأهوازي، عن عمر بن أبان، قال: سمعت عبداً صالحًا يقول في الجهنميّين: «إنهم يدخلون النار بذنبهم ويخرجون بعفو الله ﷺ»^{١٣٤}، وبهذا يبطل استدلال المعتزلة بهذه الآية.

^{١٣١} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، متشابه القرآن، ج ١، ص ١٧٨.

^{١٣٢} أخرجه الإمام الترمذى في سننه، انظر: سنن الترمذى، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ١١ منه، رقم الحديث: ٤٣٥. قال: أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. وأخرجه الإمام أبو داود في سننه، انظر: سنن أبو داود، كتاب السنة، باب في الشفاعة، رقم الحديث: ٤٧٣٩.

^{١٣٣} محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٦، ص ٩٢.

^{١٣٤} خرجه الشيخ محمد باقر المجلسى في كتابه، انظر: بحار الأنوار، كتاب العدل والمعاد، باب من يخلد في النار ومن يخرج منها، رقم الحديث: ٣٢.

الدليل الخامس: قوله ﷺ: **﴿وَمَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَةُ وَأَعْدَادُ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾** [النساء: ٩٣]. قال الإمام الزمخشري: "فإن قلت: هل فيها دليل على خلود من لم يتلب من أهل الكبائر؟ قلت: ما أبین الدليل وهو تناول قوله: أي قاتل كان من مسلم أو كافر تائب أو غير تائب إلا أن التائب أخرجه الدليل. فمن ادعى إخراج المسلم غير التائب فليأت بدليل مثله"^{١٣٥}.

ويقول القاضي عبد الجبار: "ووجه الاستدلال هو أنه **ﷺ** يبيّن أن من قتل مؤمناً عمداً جازاه الله **ﷺ** جهنم خالداً فيها وعاقبه غضب عليه ولعنه، وفي ذلك ما قلناه"^{١٣٦}. ويقول في موضع آخر: "وقوله **ﷺ**: **﴿وَمَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾** [النساء: ٩٣]، يدل على أن قتل المؤمن علة وجه التعمد يستحق به الخلود في النار... إلى أن قال: ولا يمكن حمل الكلام في الآية على الكافر إذ قتل متعمداً، من وجهين: الأول: أنه عام؛ لأن لفظة **«مَنْ»** إذا وقعت في المجازاة كانت شائعة في كل عاقل. الثاني: أنه **ﷺ** جعل ذلك جزاء لهذا الفعل المخصوص، ولا يعتبر بمحال الفاعلين، بل يجب من أي فاعل كان، أن يكون هذا الجزاء لازماً له"^{١٣٧}.

المناقشة:

أـ. أن الخلود في الآية لمستحل القتل، وهو كافر إجماعاً، والكافر مخلد. يقول الطبرى عند تفسير هذه الآية **﴿مُتَعَمِّدًا﴾** أي مستحلاً قتلها^{١٣٨}. ويقول القرطبي حاكياً ما روى عن ابن عباس في معنى قوله **ﷺ**: **﴿مُتَعَمِّدًا﴾**... أنه قال: متعمداً أي مستحلاً لقتله، فهذا ينؤل إلى الكفر إجماعاً، والكافر مخلد^{١٣٩}. وعلى هذا، فالآية لا تناول صاحب الكبيرة لأنها في الكفر، وصاحب الكبيرة لم يخرج من الإيمان إلى الكفر. يقول الطبرى: "وقوله **ﷺ**: **﴿فَجَزَاؤُهُ﴾** أي: يستحق ما ذكره الله **ﷺ** من العقاب إن شاء أن يجازيه"^{١٤٠}. وقال أبو السعود بمثيل هذا، واستدل بما روى عن ابن عباس عند تفسير هذه

^{١٣٥} محمود بن عمر الزمخشري، *الكتشاف*، ج ٢، ص ١٣١.

^{١٣٦} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، *شرح الأصول الخمسة*، ص ٦٥٩.

^{١٣٧} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، *متشابه القرآن*، ج ١، ص ٢٠١-٢٠٢. وشرح الأصول الخمسة، ص ٦٥٩.

^{١٣٨} أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، *جامع البيان في تأویل القرآن*، ج ٧، ص ٣٤٠.

^{١٣٩} محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي، *الجامع لأحكام القرآن*، ج ٧، ص ٤٣.

^{١٤٠} أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، *جامع البيان في تأویل القرآن*، ج ٧، ص ٣٤٠.

الآية حيث قال: ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّم﴾ أي: هي جزاؤه، فإن شاء عذبه، وإن شاء غفر له^{١٤١}. ثم قال: "والتحقيق أن ما ورد في الآية إنما هو إخبار منه بجعله^{١٤٢} بأن جزاؤه ذلك، لا بأنه يجزيه بذلك، كيف لا؟ وقد قال تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]. ولو كان هذا إخبار بأنه يجعل يجزي كل سيئة بمثلها لعارضه قوله تعالى: ﴿وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [المائدة: ١٥]^{١٤٣}.

يقول أبو السعود^{١٤٤} بعد عرضه للآية: "ولا دليل في الآية للمعتزلة في قولهم بخلود عصاة المؤمنين في النار لما قيل أنها في حق المستحل، كما هو رأي عكرمة وإضرابه، بدليل أنها نزلت في مقياس بن ضبابة الكناني المرتد"^{١٤٤}.

وإذا كان الجزاء في الآية ليس المقصود وقوعه، وأنما الإخبار به، بطل قول المعتزلة: "أنه يجعل جعل ذلك جزاء لهذا الفعل المخصوص، فمتى وقع الفعل، وقع الجزاء"^{١٤٥}.

بـ- على التسليم بأن الآية ليست خاصة في الكافر، والجزاء فيها المقصود به وقوعه، فإنما مخصصة بالنصوص الدالة على العفو بمشيئته^{١٤٦}، والتوبة، وأحاديث الشفاعة الدالة على خروج الموحدين من النار.

يقول القرطبي: الآية مخصوصة بآيات وأحاديث، فمن الآيات، قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبُنَّ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]. وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَفْلُجُ التَّوْبَةَ عَنِ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]. وتوضيح ذلك؛ أنه ليس الأخذ بظاهر هذه الآية أولى من الأخذ بظاهر هذه الآيات، والأخذ بالظاهرين متناقض، فلا بد من التخصيص. ثم إن الجمع بين آية الفرقان، وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَرْتُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يُلْقَ أَثَمًا

^{١٤١} انظر: محمد بن محمد العمادي أبو السعود، تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج ٢، ص ٢١٧، بتصرف.

^{١٤٢} المرجع نفسه، بتصرف.

^{١٤٣} محمد بن محمد بن مصطفى العمادي من علماء الترك المستعمررين، ولد بقسطنطينية، ودرس في بلاد متعددة، وتقلد القضاء في بروسية فالقسطنطينية فالرابع وأضيف إليه الإفتاء. له مؤلفات منها التفسير المشهور. توفي سنة (٩٨٢هـ). انظر: موقع وزارة الأوقاف المصرية، موسوعة الأعلام، ج ١، ص ٢٦٨.

^{١٤٤} محمد بن محمد العمادي أبو السعود، تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج ٢، ص ٢١٧.

^{١٤٥} انظر: القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، متشابه القرآن، ج ٢، ص ٥٩٢.

يُضَاعِفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدَّلُ اللَّهُ سَيِّنَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا

[الفرقان: ٦٨ - ٧٠]، وبين هذه الآية ممکن، فلا نسخ ولا تعارض؛ وذلك بأن يحمل مطلق آية النساء على مقيد آية الفرقان، فيكون معناه: فجزاؤه كذا إلا من تاب؛ لا سيما وقد اتحد الموجب وهو القتل، والموجب وهو التوعد بالعقاب. وأما الأخبار المخصصة لعموم الآية فكثيرة منها: حديث عبادة بن الصامت، أنه عليه السلام قال: «بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تُزَنِّوَا وَلَا تُسْرِقُوا وَلَا تُقْتَلُوا النَّفْسُ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، فَمَنْ وَفِي مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ مِنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسْتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ وَعَلَيْهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ»^{١٤٦}. وك الحديث «أَبِي هَرِيرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ فِي الرَّجُلِ الَّذِي قُتِلَ مائَةً نَفْسٍ»^{١٤٧}، ثم أن المعتزلة أجمعوا معنا في الرجل يشهد عليه بالقتل، ويقر بأنه قتل، ويأتي السلطان، فيقيم عليه الحد ويقتل قوًدا، فهذا غير نافذ عليه الوعيد في الآخرة إجماعاً على مقتضى حديث عبادة، فقد انكسر عليهم ما تعلقوا به من عموم قوله عليه السلام: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا» [النساء: ٩٣]. ودخله التخصيص بما ذكر^{١٤٨}.

من كلام القرطبي؛ يظهر أن الآية مخصوصة بالنوصوص الدالة على العفو والتوبة؛ وعليه، فيبطل استدلال المعتزلة بهذه الآية على تخليد صاحب الكبيرة في النار. وعكسه كذلك القول أن القاتل إذا قتل إنساناً لإيمانه أي قتله لأنه مؤمن فهو بذلك يستحق الخلود في النار ويكون كافراً بذلك.

الأدلة العقلية

الدليل الأول: عدم خلف وعيد الله عليه السلام بالعقاب
 ذكر عبد الرحمن الإيجي أن المعتزلة قالوا: "إِنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ أَوْعَدَ بِالْعَقَابِ وَأَخْبَرَ بِهِ، فَلَوْلَمْ يَعْاقِبْ لَزِمَ الْخَلْفِ فِي وَعِيْدِهِ وَالْكَذْبِ فِي خَسْرَهِ، وَهُوَ مَحَالٌ"

^{١٤٦} أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الإيمان، الباب العاشر، رقم الحديث: ١٨ وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلهما، رقم الحديث: ١٧٠٩.

^{١٤٧} أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب التوبة باب قبول التوبة وإن كثر قتله، رقم الحديث: ٢٧٦٦.

^{١٤٨} محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج ٧، ص ٤٧.

^{١٤٩} عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، **كتاب المواقف**، ص ٣٧٧.

يقول القاضي عبد الجبار: إن الله تعالى توعد العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما توعد عليه، ولا يجوز عليه الخلف والكذب.^{١٥٠} ويستدل على عدم جواز الخلف في الوعيد بقوله تعالى قال: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ لِلْعَبْدِ﴾ [ق: ٢٩-٢٨]. ثم قال: "الآية تدل على أن الوعيد الوارد عن الله تعالى ذلك لا يتبدل ولا يتغير... وأنه لا يجوز فيه الخلف، لأن ذلك يقتضي التبديل، وقد أبى الله تعالى ذلك في وعيده".^{١٥١} كما يستدل القاضي عبد الجبار أيضاً على عدم جواز الخلف في الوعيد "بأنه لو جاز الخلف في الوعيد لجاز في الوعد، لأن الطريق في الموضوعين واحدة".^{١٥٢}

المناقشة:

يقال للمعتزلة: الوعد إما أن يتوجه للكافر والمشرك أو المعاشي؛ فأما الوعيد الذي توعد الله تعالى به الكافرين: فإنهم سينالونه حتماً إذا ماتوا على كفرهم، كما دل على ذلك القرآن الكريم من مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨].

وأما الوعيد الذي توعد به الله تعالى به العصاة: فاما أن توبوا أو لا. إن تابوا تاب الله تعالى عليهم وغفر لهم؛ وبذلك يسقط الوعيد عنهم، كما قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَأَمَّنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّنَاتِهِمْ حَسَنَاتِهِمْ﴾ [الفرقان: ٧٠]. وأما إذا مات العصاة ولم يتتب الله تعالى عليهم؛ فإنهم تحت مشيئة الله تعالى، إن شاء عذبه على قدر ذنبهم بمقتضى عدل ثم أدخلهم الجنة، فلا يخلدوا في النار، بدليل حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يدخل أهل الجنة أهل النار، ثم يقول الله تعالى: أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان». ففي هذا الحديث دلالة على أن معه إيمان لا يبقى في النار خالداً؛ بل يخرج منها، وصاحب الكبيرة معه إيمان، فإن شاء الله تعالى عفا عنه بمقتضى عفوه ورحمته، قال تعالى:

^{١٥٠} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، ص ١٣٦.

^{١٥١} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، متشابه القرآن، ج ٢، ص ٦٢٦.

^{١٥٢} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، ص ١٣٦.

^{١٥٣} أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، انظر: الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب تقاضل أهل الإيمان في الأعمال، رقم الحديث: ١٥.

﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاء﴾ [النساء:٤٨]. وفي ذلك رد على المعتزلة في قولهم: إن الله عَزَّ وَجَلَّ يخلي العاصي في النار إذا لم يتوب^{١٥٤}. يقول أبو عثمان المازني^{١٥٥}: "وفي الحديث رد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ أخبر أنه تحت المشيئة ولم يقل: لابد من تعذيبه"^{١٥٦}. ولو سلمنا بأن الخلف في الوعيد يعتبر كذبا، فإنه من الله عَزَّ وَجَلَّ لا يستلزم الكذب، لما يلي:

أ- أن الوعيد مشروط بالشروط مثل عدم العفو، فلا يلزم منه الكذب، فمحصل آيات الوعيد أننا نعذبهم إن لم نعف عنهم، ولكن عفونا عنهم، فما نعذبهم، وليس في هذا خلف وعد حتى يلزم منه الكذب.

ب- أن معنى آيات الوعيد: إنشاء الوعيد؛ لا إخبار به، فهذا لا تتصف بالصدق والكذب، يقول العلماء: إخلف الوعيد فضل وكرم، وأما إخلاف الوعيد فكذب. وللهذا الله عَزَّ وَجَلَّ لا يخلف الله وَعْدَهُ [الروم:٦] وَعْدَ الله عَزَّ وَجَلَّ مفعول لابد منه، ما وعد به عباده فلا بدد منه. أما وعده، فإنه قد يختلف في حق المعين بفضل منه وكرمه^{١٥٧}.

وأما استدلال القاضي عبد الجبار المعتزلي ومن معه بقوله عَزَّ وَجَلَّ: **﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيْ وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ لِّلْعَيْدِ﴾** [ق: ٢٩] على أن الله عَزَّ وَجَلَّ لا يخلف وعيده. فالجواب: لأن الآية تدل على أن الله عَزَّ وَجَلَّ لا يخلف وعيده في الكافر؛ بدليل الآيات التي قبلها. وبدليل النصوص الدالة على أن الله عَزَّ وَجَلَّ يغفر لمن يشاء من العصاة. قال عَزَّ وَجَلَّ: **﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاء﴾** [النساء:٤٨]. وذلك جمعاً بين الآيات.

وأما قولهم: "أنه لو جاز الخلف في الوعيد؛ لجاز في الوعد"^{١٥٨}. فقول فاسد؛ لأن الخلف في الوعيد بخل ولوئم، والله عَزَّ وَجَلَّ أكرم الأكرمين، والخلف في الوعيد كرم وجود، وهو من صفاته عَزَّ وَجَلَّ^{١٥٩}.

^{١٥٤} عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، *فتح الباري*، تحقيق أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، (السعوية- الدمام: دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٢ھ) ج١، ص٧٥.

^{١٥٥} بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن شبيان: أحد الأنتمة في النحو، من أهل البصرة، البصرة، ووفاته فيها. له تصانيف، منها كتاب ما تلحن فيه العامة، والالف واللام، والتصريف، والعروض، والديجاج. انظر: خير الدين الزركلي، *الأعلام*، ج٢، ص٦٩.

^{١٥٦} ابن حجر العسقلاني، *فتح الباري*، ج١، ص٦٨.

^{١٥٧} أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلمة الأزدي الطحاوي، *شرح العقيدة الطحاوية* والمسمى بـ (إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل)، ج٢، ص١٤٩.

^{١٥٨} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، *شرح الأصول الخمسة*، ص١٣٦.

يقول ابن القيم^{١٦٠}: "إخلاف الوعيد لا يذم، بل يمدح، والله يجوز عليه إخلاف الوعيد، ولا يجوز خلف الوعيد، والفرق بينهما أن الوعيد حق، فإذا خلاته عفو و هبة، وإسقاط ذلك موجب كرمه وجوده وإحسانه، والوعيد حق عليه أوجبه على نفسه، والله يعجل لا يخلف الميعاد"^{١٦١}. والرأي الذي ذكره ابن القيم في غاية الوجاهة والرجاحة إذ أنك حينما تهدى إنساناً بالعقاب ثم تلغي ذلك العقاب وتزيل عنه العقوبة فهذا يدل على كرمك وقدرتك وحبك للغافر. وهذا ما يمكن نهجه عن الله يعجل إذ لو أراد أن يعاقب كل إنسان على خططيه بالعدل لما بقي أحدٌ من غير عقاب، ولكنه تعامل مع عباده بالرحمة والعفو والمغفرة.

الدليل الثاني: المؤمن العاصي لا يستحق العفو الإلهي يوم القيمة

يقول القاضي عبد الجبار: "ال العاصي لا يخلو حاله من أحد أمرين؛ إما أن يعفى عنه، أو لا يعفى عنه. فإن لم يعف عنه، فقد بقى في النار خالداً، وهو الذي نقوله. وإن عفى عنه، فلا يخلو؛ إما أن يدخل الجنة أو لا. فإن لم يدخل الجنة لا يصح، لأنه لا دار بين النار وبين الجنة، فإذا لم يكن في النار، وجب أن يكون في الجنة لا محالة، وإذا دخل الجنة، فلا يخلو؛ إما أن يدخلها مثاباً أو متفضلاً عليه، لا يجوز إن يدخل الجنة متفضلاً عليه، لأن الأمة اتفقت على أن المكلف إذا دخل الجنة، فلابد من أن يكون حاله متميزاً على حال الولدان المخلدين، وعن حال الأطفال والمجانين، ولا يجوز أن يدخل الجنة مثاباً، لأنه غير مستحق، وإثابة من لا يستحق الثواب قبيح، والله يعجل لا يفعل القبيح"^{١٦٢}.

المناقشة:

هذه الشبهة باطلة، ولا تدل على تخليد الفاسق في النار، وبيان ذلك أن الفاسق في حال العفو عنه يدخل الجنة متفضلاً من الله يعجل، بدليل قوله عجل: ﴿الَّذِي أَحْلَنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمْسُنَا فِيهَا نَصْبٌ وَلَا يَمْسُنَا فِيهَا﴾

^{١٥٩} انظر: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعبي أبو عبد الله، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق: محمد حامد الفقي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط ٢٠١٣٩٣/١٩٧٣هـ) ج ١، ٣٩٦.

^{١٦٠} محمد بن أبي بكر بن سعد الزرعبي الدمشقي، أحد كبار العلماء، مولده سنة (٤٦٩هـ)، ووفاته في دمشق سنة (٥٧٥هـ). تلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه، ألف تصانيف كثيرة منها أعلام الموقعين الطرق الحكمية في السياسة الشرعية وغيرها. انظر: موقع وزارة الأوقاف المصرية، موسوعة الأعلام، ج ١، ص ٤٥٠.

^{١٦١} انظر: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعبي أبو عبد الله، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ج ١، ٣٩٦.

^{١٦٢} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، ص ٦٦٦.

لُغُوبٌ [فاطر: ٣٥]. ولما روي في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال عليه السلام: «لن ينجي أحداً منكم عمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله عجل برحمته»^{١٦٣}.

ففي هذه الآية والحديث: دلالة على أن الله عجل يدخل من شاء من عباده الجنة بفضله عجل، وعليه فإنه يبطل قولكم: "ولا يجوز أن يدخل الجنة متفضلاً عليه"^{١٦٤}. إذن، فالفاشق في حالة العفو عنه يدخل الجنة بفضل الله عجل ورحمته.

أما في حالة عدم العفو عنه، فإن الله عجل يعذبه على قدر ذنبه، ثم يدخل الجنة، فلا يخالد في النار؛ بدليل قوله عجل: «مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا» [الزلزلة: ٧]. واحتمال روؤية العامل مثقال ذرة من خير ما عمله قبل دخوله النار، أي: بأن يدخل الجنة جزاء لما عمله من الخير ثم يخرج منها ويدخل النار عقاباً لما عمله من الشر، يبطله قوله عجل في شأن أهل الجنة: «لَا يَمْسُهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجٍ» [الحجر: ٤٨]. فلم يبق لرؤيته موضع إلا بعد الخروج من النار.

ومما يدل على أن استيفاء الأجر بالنسبة لمن يدخل النار لا يكون إلا بعد الخروج منها ما في البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه عليه السلام قال: «يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ثم يقول الله عجل: أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان»^{١٦٥}. فعلى هذا: فإن الله عجل يعذب العاصي في النار لأجل معصيته، ثم يخرجه إلى الجنة لأجل ما عمله من خير، وأهل الجنة لا يخرجون منها بدلالة الآية: «وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجٍ»

^{١٦٣} أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الرفاق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم الحديث: ٦٤٦٣. وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب صفة القيمة والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله عجل، رقم الحديث: ٢٨١٦.

^{١٦٤} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، **شرح الأصول الخمسة**، ص ٦٦٦.

^{١٦٥} أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الإيمان، باب تقاضل أهل الإيمان في الأعمال، رقم الحديث: ١٥.

[الحجر: ٤٨]^{١٦٦}. وعليه فإنه يبطل قول المعتزلة: "إن الفاسق في حال عدم العفو عنه يخلد في النار"^{١٦٧}.

الخلاصة: بعد أن نظرنا إلى أدلة الفريقين من القرآن والسنة والعقل، نجد أن الاستدلال بالأيات القرآنية يتمثل في الاعتماد الكلي على التأويل عند الطرفين. فقد يستدل الفريق الأول بنفس الآية التي استدل بها الفريق الثاني، وإنما الخلاف في تأويلها وتوجيهها، فمن ذلك ما وقف الإمام الرazi وغيره من علماء أهل السنة والجماعة على آيات الشفاعة بنفي الله تعالى الشفاعة عن الظالمين والمجرمين والفجار، الذين هم الكافرون والمرتكبون، بينما اعتبرها الإمام الزمخشري والمعزلة خطاباً عاماً فتشمل الكافرين والمرتكبين والعصاة وأصحاب الكبائر من أهل التوحيد.

وإضافةً إلى ذلك، أن الشفاعة المنافية هي التي يثبتها أهل الشرك ومن شابههم من أهل البدع، وأهل الكتاب، وال المسلمين الذين يظنون أن للخلق عند الله تعالى من القدر أي يشفعوا عنده بغير إذنه، كما يشفع الناس بعضهم عند بعض، فيقبل المشفوع إليه شفاعة شافع لحاجته إليه رغبةً ورهبةً، وكما يعامل المخلوق المخلوق بالمعاوضة، فالكافر لا تنفعهم شفاعة الشافعين في الآخرة، ولكن قد يخفّف العذاب عن بعضهم، بسبب نصرته ومعونته، فإنه تنفعه الشفاعة في تخفيف العذاب، لا في إسقاط العذاب بالكلية، وهذا خاص بأبي طالب. وبهذا، يتبيّن أن أدلة الإمام الزمخشري والمعزلة التي يستدلون بها في نفي الشفاعة للعصاة وأصحاب الكبائر مع أنهم في نار جهنم خالدون فيها أبداً؛ إنما هي الأدلة التي يُستدل بها كلها في الكفرة.

ويظهر لنا أن هذه القضية متصلة اتصالاً كبيراً بقضية الوعد والوعيد، والخلود لمرتكبي الكبائر غير التائبين، كما أن لها صلة كبرى بموضوع الإيمان ومعناه وشموليته للعمل الصالح.

^{١٦٦} انظر: محمد بن يوسف الكافي، الحصن والجنة في عقيدة أهل السنة، (القاهرة: مطبعه النيل، د ط، ١٣٢٤هـ) ص ٩٩-١٠٠.

^{١٦٧} القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، ص ٦٦٦.

الخاتمة

الحمد لله عَجَّلَ الذي أعاينا بفضلـه ورحمـته حتى نـكـمل هـذـا الـبـحـثـ ونـوـصـلـه إـلـى مـقـاصـدـهـ، وـبـعـد مـنـاقـشـةـ مـفـهـومـ الشـفـاعـةـ الـأـخـرـوـيـةـ عـنـ الإمامـ الزـمـخـشـريـ فـي تـفـسـيرـهـ، قـدـ حـقـقـ الـبـحـثـ أـهـمـ النـتـائـجـ التـيـ وـرـدـتـ فـيـ فـصـولـ الـبـحـثـ، وـمـنـهـ:

١. الشفاعة لغة تأتي بمعنى الطلب، والسؤال، والضم، والزيادة، والدعاء، والإعانة، والوسيلة، وكلها معان متراوحة تقربياً، لتنتفق مع المعنى الاصطلاحي المتمثل في زيادة المنافع وإسقاط المضار، أو زيادة المنافع دون إسقاط المضار عند البعض.

٢. من أهم أنواع الشفاعات الأخرى هي الشفاعة العظمى: وهي التي تكون في ذلك الموقف الرهيب يوم القيمة وذلك لإراحة الناس من عذاب ذلك الموقف، وهي خاصة بنبينا محمد ﷺ بأنواعها الثمانية، وهي: أولاً: الشفاعة لفصل القضاء بين الناس. ثانياً: الشفاعة لأهل الجنة في الإذن لهم في دخولها. ثالثاً: الشفاعة في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب. رابعاً: الشفاعة في رفع درجات قوم من أهل الجنة فوق ما كان يقتضيه ثوابهم. خامساً: الشفاعة في أقوام تساوت حسناتهم وسيئاتهم ليدخلوا الجنة. سادساً: الشفاعة في أقوام قد أمر بهم إلى النار إلا يدخلوا منها. سابعاً: الشفاعة في تخفيف العذاب عنمن يستحقه، وهذه خاصة لنبينا محمد ﷺ في عمه أبي طالب. ثامناً: الشفاعة في أهل الكبار من أمة محمد ﷺ من دخلوا النار ليخرجوا منها.

٣. الشفاعة حق من حقوق الله عَجَّلَ المطلقة، وعليه فإنه لا تنفع شفاعة أحد من النبيين أو الملائكة المقربين أو الشهداء أو العلماء إلا بإذن من الله عَجَّلَ وبعد رضاه على الشافع والمشفوع.

٤. ذكرت الشفاعة في آيات متفرقة من القرآن الكريم، منها ما ينفي الشفاعة والشفيع بشكل مطلق، وأخرى تثبت ذلك بنسبة الشفاعة لله عَزَّلَ كلها، وعن طريق تقييدها بإذنه ورضاه، وعليه لم يختلف علماء الأمة في ثبوت الشفاعة على الإجمال، وإنما خلافهم كان محصوراً في جوازها للعصاة وأصحاب الكبائر، الذين خالفوا بذلك فريق المعتزلة الذين نفوا الشفاعة لهم.

٥. الإمام الزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر "جار الله"، كان حنفي المذهب، ومعتزم العقيدة. ولد في خوارزم سنة (٤٦٧هـ)، وتوفي في جرمان سنة (٥٣٧هـ). وتفسيره الكشاف من أشهر كتب التفسير بالرأي. وقد تأثر كثير من المفسرين بدقة بلاغته وفصاحته وبيان إعجاز القرآن في ذلك.

٦. أثبت البحث أن الإمام الزمخشري كان يؤول الآيات القرآنية وفق مذهبه وعقيدته الاعتزالية، حيث ذهب إلى أن الشفاعة المذكورة في الكتاب ليست سوى رفع الدرجات وزيادة ثواب المشفوع فيهم من المؤمنين، أما العصاة وأصحاب الكبائر، فهم في نار جهنم خالدون فيها أبداً.

٧. آمن الإمام الزمخشري بشكل راسخ أن الشفاعة لا تنفع العصاة وأصحاب الكبائر، ولكنها تنفع في زيادة الفضل للمرتضىين الذين آمنوا بالله عَزَّلَ ظاهراً وباطناً وعملوا الصالحات. وذلك داخل في أصل من أصول المعتزلة الخمسة وهو أصل الوعد والوعيد، كما أن لها صلة كبرى بموضوع الإيمان ومعناه وشموليته للعمل الصالح.

٨. إن آيات نفي الشفاعة خاصة بالشركين والكافرين وأما آيات الإثبات إنما هي للموحدين من المؤمنين، لأن الله عَزَّلَ ارتضى إيمانهم وما يديرون به، فمن وفي منهم ما عليه من حقوق وواجبات دخل الجنة بإذن الله عَزَّلَ، ومن لم يوف ما عليه كان في مشيئة الله عَزَّلَ، إن شاء الله عَزَّلَ أدخله الجنة

بإذنه، وإن دخل النار ثم يخرج منها إما بشفاعة الأنبياء أو برحمة رب السماء، إذ لا يخلد في النار موحد.

وفي نهاية هذا البحث المتواضع، نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله بحثاً نافعاً للناس أجمعين.

وإن أصبنا فمن الله تعالى وحده، وإن أخطأنا فمن نفся ومن الشيطان، والله تعالى ورسوله منه براء، ولا ندعى الكمال لنفسنا؛ وكل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون.

فسبحانك اللهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغرك ونتوب إليك. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. والله أعلم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، (د.ت). طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح محمود الحلو. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية. (د.ط).

ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي، (د.ت). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. بيروت: دار الكتب العلمية. (د.ط).

ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م). مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. تحقيق: محمد حامد الفقي. بيروت: دار الكتاب العربي. (٢ ط).

ابن بلال، عبد الله بن موسى، (١٩٨٨م). رسالة إلى أهل التغفر للإمام أبي الحسن الأشعري. تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجندي. دمشق: مكتبة العلوم والحكم. (١ ط).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م). مجموع الفتاوى الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عط. د.م: دار الكتب العلمية. (١ ط).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). مجموع الفتاوى، المحقق: أنور الباز وعامر الجزار. د.م: دار الوفاء. (٣ ط).

ابن جرير الطبرى، أبو جعفر محمد، (٢٠٠١/٤٢٢هـ). **جامع البيان في تأویل القرآن**. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركى. القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية. (١ط).

ابن حنبل، أحمد، (١٤١٦/٩٩٥هـ). **المسند**. حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد. بيروت: مؤسسة الرسالة. (١ط).

ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد، (د.ت). **وفيات الأعيان**. حققه: إحسان عباس. بيروت: دار صادر. (د.ط).

ابن عاشور، محمد الطاهر، (١٩٨٤م). **التحرير والتتوير**. تونس: الدار التونسية للنشر. (د.ط).

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، (١٩٩٩/٤٢٠هـ). **تفسير القرآن العظيم**. المحقق: سامي بن محمد سلامه. د.م: دار طيبة للنشر والتوزيع. (٢ط).

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين، (٤١٤هـ). **لسان العرب**. بيروت: دار صادر. (٣ط).

أبو العز الدمشقي، علي بن علي بن محمد، (١٤١٨/٩٩٧هـ). **شرح العقيدة الطحاوية**. حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركى، وشعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة. (١١ط).

أمين، أحمد، (١٣٨٨هـ). ظهر الإسلام. بيروت: دار الكتاب العربي.
(ط٥).

ايازي، محمد علي، (١٢١٢هـ). المفسرون حياتهم ومنهجهم.
طهران: مؤسسة الطباعة والنشر ووزارة الثقافة الإرشاد
الإسلامي. (د.ط).

آية الله، مرتضى، (١٩٧٧م). الزمخشري لغويًا ومفسرًا. تقديم:
حسين نصار. القاهرة: دار الثقافة. (د.ط).

الأشعري، أبو الحسن، (١٣٩٧هـ). الإبانة عن أصول الديانة.
تحقيق: فوقية حسين محمود. القاهرة: دار الأنصار. (ط١).

الأشعري، أبو الحسن، (١٣٦٩هـ/١٩٥٠م). مقالات إسلاميين
واختلاف المسلمين. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. (ط١).

الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. (٢٠١٠م). المفردات في
غريب القرآن. بيروت: دار المعرفة. (ط٦).

الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، (د.ت). الفصل
في الملل والأهواء والنحل. القاهرة: مكتبة الخانجي. (د.ط).

الإيجي، عاصد الدين عبد الرحمن بن أحمد، (١٩٩٧م). كتاب
الموافق. تحقيق: عبد الرحمن عميرة. بيروت: دار الجيل.
(ط١).

الأجري، أبو بكر محمد بن الحسين، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). الشريعة.
تحقيق محمد حامد الفقي. بيروت: دار الكتب العلمية. (ط٣).

الآلوي، محمود ابن عبد الله الحسيني، (د.ت). روح المعاني.
بيروت: إحياء التراث العربي. (د.ط).

الآمدي، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم، (١٣٩١هـ). غاية
المرام في علم الكلام. تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف.
القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. (د.ط).

الباقلاني، أبي بكر بن الطيب، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). الإنصاف فيما
يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به. تحقيق: عماد الدين أحمد
حيدر. بيروت: عالم الكتب. (ط١).

الباقلاني، أبي بكر بن الطيب، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). تمهيد الأول
في تلخيص الدلائل. تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر. بيروت:
مؤسسة الكتب الثقافية. (ط١).

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).
صحيح البخاري. تحقيق: مصطفى ديب البغـا. بيروت: دار ابن
كثير. (ط٣).

البغدادي، عبد الرحمن ابن شهاب الدين، (١٤٢٦هـ). فتح الباري.
تحقيق أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. السعودية-
الدمام: دار ابن الجوزي. (ط٢).

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء،
(١٤٢٠هـ). معلم التنزيل في تفسير القرآن. تحقيق: عبد
الرزاق المهدـي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. (ط١).

البلخي، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). *تفسير مقاتل بن سليمان*. تحقيق: أحمد فريد. بيروت: دار الكتب العلمية. (ط١).

البيضاوي، عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، (د.ت). *أنوار التنزيل وأسرار التأویل*. بيروت: دار الفكر. (د.ط).

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، (١٤١٠هـ). *شعب الإيمان*. تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول. بيروت: دار الكتب العلمية. (ط١).

الترمذى، أبو عيسى، (١٤١٧هـ). *سنن الترمذى*. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. (ط١).

التفازانى، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، (١٤٠١هـ/١٩٨١م). *شرح المقاصد في علم الكلام*. باكستان: دار المعارف النعmaniّة. (د.ط).

الجديع، ناصر بن عبد الرحمن بن محمد، (١٤١٧هـ). *الشفاعة عند أهل السنة والرد على المخالفين فيها*. الرياض: دار أطلس. (د.ط).

الجزار، عبد المعز عبد الحميد، والحليم، عبد الحفيظ محمد عبد، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). *لا... بل الشفاعة ثابتة ردود العلماء على منكري السنة والشفاعة*. القاهرة: مطبع روز اليوسف الجديدة. (د.ط).

الرجاني، محمد السيد الشريف، (٢٠٠٤م). معجم التعريفات.
تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي. القاهرة: دار الفضيلة.
(د.ط.).

الجزائري، موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر. (د.ت). عقيدة المؤمن. د.م: د.ن. (د.ط.).

الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، (١٤٠٤هـ). زاد المسير في علم التفسير. بيروت: المكتب الإسلامي. (د.ط.).

الجويني، مصطفى الصاوي، (١١١٩هـ). منهاج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه. مصر: دار المعارف. (ط٢).

حسين، أبو لبابة، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها. الرياض: دار الوفاء. (د.ط.).

حسين، رضوان جمال، (٢٠٠٤م). عرض منهجي في التفسير التحليلي: سورة النساء نموذجاً. كوالالمبور: مركز البحث الجامعية الإسلامية العالمية بماليزيا. (ط١).

الحازمي، إبراهيم بن عبد الله، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م). الشفاعة وبيان الذين يشفعون كما ورد في القرآن والسنة. الرياض: دار الشريف. (ط١).

الحرافي، سلطان بن محمد بن زهران، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).
الشفاعة الأخروية. القاهرة: مطبع النهضة. (ط١).

الحموي، ياقوت بن عبد الله، (١٤١١هـ). معجم الأدباء. بيروت: دار الكتب العلمية. (ط١).

الحموي، ياقوت بن عبد الله، (١٤١٥هـ). **معجم البلدان**. تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي. بيروت: دار الكتب العلمية. (ط١).

الحنبي، محمد السفاريني، (د.ت). **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية**. د.م: المكتب الإسلامي. (ط٣).

الحنفي، الملا علي القاري، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م). **شرح كتاب الفقه الأكبر لأبي حنيفة**. بيروت: دار الكتب العلمية. (ط١).

الحوفي، أحمد محمد، (١٩٨٠م). **الزمخشري**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. (د.ط).

خير الدين، نعمان، (د.ت). **جلاء العينين في محاكمة الأحمدية**. مصر: مطبعة المدنى. (د.ط).

الخالدي، صلاح عبد الفتاح، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). **تعريف الدارسين بمناهج المفسرين**. دمشق: دار القلم. (د.ط).

الذهبي، محمد حسين، (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). **التفسير والمفسرون**. القاهرة: دار الحديث. (د.ط).

الذهبى، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م). **إثبات الشفاعة**. الرياض: مكتبة أضواء السلف. (د.ط).

الذهبى، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان، (١٤٢٦هـ/١٣٧٦م). **تذكرة الحفاظ**. الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. (ط٣).

الذهبی، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (١٤١٢ھ). سیر أعلام النبلاء. حقه وأخرج أحادیثه وعلق عليه: شعیب الأرنؤوط. بیروت: مؤسسة الرسالة. (ط٨).

رشید رضا، محمد، (٢٠٠٢ھ/١٤٢٣م). تفسیر المنار. تعلیق وتصحیح: سمير مصطفی رباب، بیروت: دار إحياء التراث العربي. (ط١).

الراجحی، عبد العزیز بن عبد الله، (٢٠٠٩ھ/١٤٣٠م). الهدایة الربانیة فی شرح العقیدة الطحاویة عقیدة أهل السنۃ والجماعۃ. الریاض: دار التوحید. (ط١).

الرازی، فخر الدین، (١٩٨١ھ/١٤٠١م). مفاتیح الغیب. بیروت: دار الفکر. (ط١).

الرازی، فخر الدین، (١٩٨٨م). الشفاعة العظمى فی يوم القيمة. تقدیم وتحقيق وتعليق: احمد حجازی السقا. القاهرة: المکتبة الأزهرية. (ط١).

الرازی، فخر الدین، (د.ت). الأربعین فی أصول الدين. حیدر آباد-الدکن: مجلس دائرة المعارف العثمانیة. (د.ط).

زغلول، السحات السيد، (١٩٧٧ھ/١٣٩٧م). الاتجاهات الفكریة فی التفسیر. اسکندریة: دار النجاح. (ط٢).

الزرکلی، خیر الدین، (١٩٩٢م). الأعلام. بیروت: دار العلم للملائیین. (ط١٠).

الزمخري، محمود بن عمر، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*. تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض. الرياض: مكتبة العبيكان. (ط١).

سابق، السيد، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م). *العقائد الإسلامية*. بيروت: دار الفكر. (د.ط).

سبحي، أحمد محمود، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). *في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين (المعزلة ١)*. بيروت: دار النهضة العربية. (د.ط).

السبحاني، جعفر، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). *الشفاعة في الكتاب والسنة*. بيروت: دار الأضواء. (ط٢).

السحاوي، محمد بن عبد الرحمن، (١٣٥٥هـ). *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*. مصر: د.ن. (د.ط).

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، (١٤٢٦هـ). *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان*. المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي. (ط٢).

السيوطني، جلال الدين، (١٣٨٤هـ). *بغية الوعاة في طبقات الغويين والنحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي. (ط١).

السيوطني، جلال الدين، (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م). *الإكيليل في استنباط التنزيل*. دراسة وتحقيق: عامر بن علي العرابي. جدة: دار الأندلس الخضراء. (ط١).

السعاني، أبو سعد، (١٤٠٠هـ). الأنساب. تحقيق: عبد الرحمن المعلمون. بيروت: محمد أمين دمج. (ط٢).

السعاني، أبو سعد، (١٣٩٦هـ). طبقات المفسرين. تحقيق: على بن عمر. القاهرة: مكتبة وهبة. (ط١).

شاكر، محمد فؤاد، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). إظهار الشناعة في الرد على منكر الشفاعة. القاهرة: مكتبة أولاد الشيخ. (ط١).

شريف، السيد أحمد، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). الشفاعة عقيدة أهل السنة والجماعة ورد شبكات المنكرين قديماً وحديثاً. مصر: دار الدندرة. (د.ط).

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد، (د.ط). أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع. (د.ط).

الشوکانی، محمد بن علي، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م). البدر الطالع المحسن من بعد القرن السابع. بيروت: دار الكتب العلمية. (ط١).

الشوکانی، محمد بن علي، (١٤٠٣هـ). فتح القدیر الجامع بين فنی الروایة والدرایة من علم التفسیر. بيروت: دار الفكر. (د.ط).

الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م). الملل والنحل. تحقيق: أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور. بيروت: دار المعرفة. (ط٣).

الشهير، أحمد بن مصطفى، (د.ت). **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**. تحقيق: كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور. مصر: دار الكتب الحديثة. (د.ط).

الشيباني، على بن محمد، (د.ت). **الكامل في التاريخ**. بيروت: دار صادر. (د.ط).

الصالح، صبحي، (١٩٧٧م). **مباحث في علوم القرآن**. بيروت: دار العلم للملائين. (١٠ ط).

الصبانى، جعفر، (١٤٢٠ھ). **مفاهيم القرآن**. قم: مؤسسة الإمام الصادق. (د.ط).

عبد الحليم محمود، منيع، (١٩٧٨م). **مناهج المفسرين**. القاهرة: دار الكتاب المصري. (١ ط).

علي أمير، جابر إدريس، (١٤١٩ھ/١٩٩٨م). **منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر المنهجين في العقيدة**. الرياض: مكتبة أضواء السلف. (١ ط).

العثيمين، محمد الصالح، (١٤٢٤ھ/٢٠٠٣م). **شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية**. خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل. الرياض: دار ابن الجوزي. (٧ ط).

العثيمين، محمد الصالح، (١٤٢٩ھ/٢٠٠٨م). **شرح العقيدة السفارينية لمحمد بن أحمد بن سالم بن سليمان الحنفي**. خرج أحاديثه: أحمد بن شعبان بن أحمد. القاهرة: مكتبة الصفا. (١ ط).

العثيمين، محمد الصالح، (١٤٢٩/٥٢٠٠٨م). جامع شروح لمعة الاعتقاد لإبن قدامة المقدسي. مع أسئلة وأجوبة: عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين. القاهرة: دار ابن الجوزي. (ط١).

العقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (١٤٢٤/٥٢٠٠٣م). فتح الباري شرح صحيح البخاري. نقهه وصححه: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الكتب العلمية. (ط٤).

العقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (١٩٤٥/٥١٩٥٠م). الدرر الكامنة في أعيان المنة الثامنة. حيدر آباد: د.ن. (د.ط).

العقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (١٣٩٠هـ). لسان الميزان. بيروت: مؤسسة الأعلمى. (ط٢).

العمادي، أبو السعود محمد بن محمد، (د.ت). تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. بيروت: دار إحياء التراث العربي. (د.ط).

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، (٤٠٤/٥١٩٨٣م). المعجم الكبير. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. الموصل: مكتبة العلوم والحكم. (ط٢).

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، (٤٣١/٥١٤١١م). شرح العقيدة الطحاوية والمسمى بـ(إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل). شرحها صالح

بن عبد العزيز آل الشيخ. المملكة العربية السعودية: دار المودة. (ط١).

الطريحي، فخر الدين، (١٤١٤هـ/١٩٠٦). مجمع البحرين. طهران: مؤسسة البعثة. (ط١).

القاسمي، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني، (١٩٨٧م). إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد. بيروت: دار الكتب العلمية. (ط٢).

القاسمي، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م). العواسم والقواسم في الذب عن سنة أبي القاسم. حقه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة. (ط٣).

القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة. (ط١).

القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، (١٤٢٥هـ). التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة. تحقيق ودراسة: الصادق بن محمد بن إبراهيم. الرياض: مكتبة دار المنهاج. (ط١).

القطان، مناع، (١٤١١هـ/١٩٩٠م). مباحث في علوم القرآن. الرياض: منشورات العصر الحديث. (د.ط).

القطبي، أبو الحسن على بن يوسف، (١٤٠٦هـ). إنباه الرواية على أنباء النهاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي. (ط١).

كحالة، عمر رضا، (د.ت.). معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية. بيروت: دار إحياء التراث العربي. (د.ط).

الكافي، محمد بن يوسف، (١٣٢٤هـ). الحصن والجنة في عقيدة أهل السنة. القاهرة: مطبعه النيل. (د.ط).

الكفوبي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). معجم في المصطلحات والفرق اللغوية. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة. (د.ط).

الكلبي، محمد بن أحمد بن جزي، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م). التسهيل لعلوم التنزيل. ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد سالم هاشم. بيروت: دار الكتب العلمية. (ط١).

متز، آدم، (١٣٨٧هـ). الحضارة الإسلامية. تعريب: محمد عبد الهادي أبو ريده. بيروت: دار الكتاب العربي. (ط٤).

مسلم، أبو الحسين، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). صحيح مسلم. الرياض: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع. (د.ط).

المجلسي، محمد باقر، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). بحار الأنوار. بيروت: دار إحياء التراث العربي. (ط٣).

المحمي، عبد القادر مصطفى عبد الرزاق، (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).
الشفاعة في الحديث النبوي. بيروت: دار الكتب العلمية.
(ط١).

المكي، تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي، (١٤٠٦هـ). **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**. تحقيق: فؤاد سيد. بيروت: مؤسسة الرسالة. (ط٢).

المقدسي، شمس الدين أبي عبد الله محمد، (١٩٠٩م). **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**. بيروت: دار صادر. (ط٢).

النووي، يحيى بن شرف، (١٣٤٧هـ/١٩٢٩م). **شرح مسلم**. بيروت: دار إحياء التراث العربي. (ط١).

الوادعي، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي، (١٤٠٢هـ/١٩٨٣م).
الشفاعة. الكويت: دار الأرقام. (ط٢).

الوهاب، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).
تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد. تحقيق: زهير شاويش. بيروت: دمشق: المكتب الإسلامي. (ط١).

الوهاب، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).
التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. الرياض: دار طيبة. (ط١).

الوهاب، عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **مصابح الظلام في رد على من كذب**

الشيخ الإمام ونسبة إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام. د.م:
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والارشاد. (ط١).

هاشم، أحمد عمر، (٤٢٠١٩٩٩هـ). **الشفاعة في ضوء الكتاب والسنة والرد على منكريها.** القاهرة: مركز الصالح كامل.
(د.ط).

الهمذاني، عبد الجبار بن أحمد، (١٤١٦هـ/١٩٩٦م). **شرح الأصول الخمسة.** تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدم له:
عبد الكريم عثمان. القاهرة: مكتبة وهبة. (ط١).

الهمذاني، عبد الجبار بن أحمد، (٤٠٦١٩٨٦هـ). **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة،** تحقيق: فؤاد سيد. تونس: دار التونسية.
(ط٢).

الهمذاني، عبد الجبار بن أحمد، (١٩٦٩هـ). **متشابه القرآن.** تحقيق:
عدنان محمد زرزور. القاهرة: دار التراث. (ط١).

اليمني، يحيى بن أبي الخير، (١٩٩٩م). **الانتصار في الرد على المعتزلة القدريّة الأشرار.** تحقيق سعود بن عبد العزيز الخلف.
الرياض: أضواء السلف. (د.ط).

الإنترنت

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

<http://www.islamic-council.com>

المصادر والمراجع

<http://www.islamiyyat.com/hedaya6.htm>

<http://www.saaid.net/Warathah/1/shankeety.htm>

<http://www.alagidah.com/vb/archive/index.php/t-3201.html>

<http://www.fatihsyuhud.org/2014/03/mawqif-mutazilah-shafaah-nabi.html>